

# القضايا الكبرى

الطبعة الأولى

1445 هـ / 2024 م

اسم الكتاب: القضايا الكبرى

المؤلف: مالك بن نبي

موضوع الكتاب: فكر

عدد الصفحات: 192 صفحة

عدد الملازم: 12 ملزمة

مقاس الكتاب: 24 x 17

عدد الطباعات: الطبعة الأولى

رقم الإيداع: 2024 / 2276

الترقيم الدولي: 2 - 85 - 6903 - 977 - 978



يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع، والتصوير، والنقل، والترجمة، والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي، وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من الدار.

دار البشير للثقافة والعلوم

elbasheer.marketing@gmail.com

elbasheernashr@gmail.com

01152806533 - 01012355714

مالك بن نبي

# القضايا الكبرى

تقديم

أ.د/ عبدالقدوس القضاة

دار النشر



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### القضايا الكبرى

الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك على عبدك ونبيك سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد..

فإن هذا الكتاب للمفكر العربي الجزائري مالك بن نبي «هو في حقيقته مجموعٌ من الكتب والمقالات، ومن ظروف جمع هذا الكتاب نعلم أنه مؤلف من خمسة فصول، الثلاثة الأولى منها تتسم بوحدة الموضوع ضمن مشكلاتٍ ثلاثة: مشكلة الحضارة، مشكلة الثقافة، ومشكلة المفهومية، وأما الفصل الرابع فموسوم بـ (الديموقراطية في الإسلام)، والخامس فصل عن المستشرقين والاستشراق، وقد أضيف الفصلان الأخيران إلى الثلاثة الأولى؛ ليختار لهذا المجموع عنوان واحد وهو «القضايا الكبرى».

هذا يعني أننا في قراءتنا لهذا الكتاب لا نتوقع وحدةً في الموضوعات، ولا تسلسلاً في الأفكار يتنظم أول الكتاب وآخره، إلا أن هذا لا يعني - أيضاً - أننا أمام كتاب مفكك، فإن عدم قدرتنا على تحليل الكتاب ضمن وحدة الموضوعات لا يمنع من القدرة على قراءته وفق وحدة المنهج، فلا بن نبي منهج جيد الانضباط في التعامل مع القضايا الحضارية والفكرية والثقافية، وهو منهجٌ ضابطٌ كذلك لعمليات التحليل والتعليل للمشكلات التاريخية والواقعية والأبعاد الشخصية المتعلقة بتلك القضايا

واعتماد أسلوب النمذجة، ثم الطرح الناظر نحو الحل، جامعاً بين الإطار التنظيري والخطوات العملية الممكنة، وبذلك فإننا نستطيع القول: إننا أمام كتاب يستعرض قضايا كلية ستحقت أن توضع تحت هذا العنوان ومن الفصل الأول الذي يتناول فيه مشكلة الحضارة تتبلور وحدة المنهج من خلال المرور السريع عبر التاريخ، وإضاءة ما يريد اقتباسه منه للنفاد إلى جوهر مشكلات الواقع، ثم الصيرورة إلى تنظير ومقترحات واقعية، وصولاً إلى غاية، ويظهر اهتمامه الشديد بالمصطلح والمفهوم وهو أمرٌ تميز به لا ريب - سواء في مطابقة المفاهيم على مصاديقها، وقبول مصطلحاته - أكثرياً - مستوى التعميم المفاهيمي، أم في مستوى التقابل بين المصطلحات المتضادة، فهو من البداية يضع التخلف في مقابل النمو مخالفاً بذلك ما يتبادر من التعبير الدارج الذي يضع التخلف مقابل التقدم؛ ذلك أن التقدم وصفٌ لغاية وحالة يكون المجتمع وصل إلى مبتغاه من الوجود والحضور على ساحة الحضارة وهو وجودٌ وحضورٌ يستتبع تفاعلات أخرى وعلاقاتٍ تشابكٍ بشرٍ ومختلفةٍ نوعاً وكماً، وكلها تبدأ من موضع الحضارة، وليس من موضع السعي إلى الحضارة وهو الموضع الذي يطلق عليه النمو من نقطةٍ يسمى الارتداد عنها تخلفاً، والأخذ بطريق التحول عنها إلى الأمام نمواً وتنميةً. هذه النقطة التي يجدها هذا الفصل هي نقطة ما بعد الاستعمار مباشرةً والنمو يعني هنا حركة المجتمع الخارج من مرحلة الاستعمار وقد وعى ضرورة الوصول إلى مُرتقى الحضارة؛ لبدأ بعدها التقدم، ويوصف به فيقال مجتمع متقدم.

وهنا تأتي الأسئلة: ما معنى الحضارة؟ وما شروطها؟ وكيف يمكن السلوك إليها؟ وهي الأسئلة التي يطرحها المفكر بلسان حال المجتمع في

مبدأ حديثه عن مشكلة الحضارة مُسبِّقاً ذلك بالحديث عن مرحلة من التاريخ يتفق معه في مجمل ما وصفها فيه من الجمود والركود- وهو تخلف بالضرورة- وإن ذهبنا إلى غير بعض مناطات حكمه على ظواهر معينة بإجمال في مقتضى التفصيل، ومنها المدُّ الروحي؛ إذ لم يتعرض للجوانب الفاعلة فيه تلك التي وقفت وراء حركة الروح الراضية للاستعمار، المقبلة على الشهادة في سبيل التخلص منه.

ثم نلتمس له العذر من اتساق منهجه مع خصوصية المعبر التاريخي الذي اتخذ موقع التمهيد الموجز مسلطاً على مجمل الحالة القائمة، وليس على تقييم التجربة الروحية التي سادت الجزائر بإيجابياتها وسلبياتها.

إن للمنشغل بقضية النهضة والمدرك لضيق الوقت المقتضي للوصول إليها بوصفها نمواً مستمراً، ثم للوصول - عبر رقعة متوازنة إلى تلك المنطقة من الحضور الإنساني التي تسمى الحضارة - مسوغاته فيما يراه من اقتضاء الإطناب أو الإيجاز أو الاختزال يراها من موقع قد لا يراها منه غيره، ومن هنا فإن لغيره أن يرى رأياً في حديثه عن الماضي الحضاري للجزائر - وهي النموذج المصغر للأمة هنا - ومن تحديده لمرحلتها المرابطين والموحدين بوصف الأولى منهما مرحلة من مراحل الركود والانحسار، والثانية تمثل انطلاقة الفرد تحت مظلة مقبولة من الوعي؛ لا سيما وأن مرحلة المرابطين يحسب لها أنها كانت مرحلة انفتاح علمي على المناهج المعرفية المختلفة، وربما اكنت أفضل اتصالاً وتبادلاً مع علوم المشرق.

ولا بأس أن يكون لقارئ آخر وجهة تفكير مختلفة إزاء النظرة شديدة الاقتضاب في تشخيص الواقع الحضاري والحضور الجزائري منذ ما بعد عهد الموحدين إلى مرحلة الاستعمار، وهي مرحلة يمكن للباحثين في التاريخ الاقتصادي والصناعي أن يفصلوا حول حركة هذه

المجالات الحيوية في المجتمع آنذاك و طبيعة الاتصال التجاري بما قد يُظهر مجالاً خصباً لاختلاف وجهة النظر حول هذه التفصيلات، ولكننا نعود إلى مسوغات المنهج الذي لا يبدو التاريخ فيه درساً مقصوداً لذاته وتفصيلاته، ولا يضر معه تباينات ما في المعلومات والاستنتاجات ولا في الانتقاء التاريخي الذي هو عمل المؤرخ وليس عمل المفكر. وأياً كان الأمر فإن وصوله السريع إلى مرحلة الاستعمار يعجل بمساحة التوافق؛ إذ لا اختلاف حول التراجع الكبير فردياً واجتماعياً على صعد كثيرة من مواد الحضارة ومعانيها كما ينحسر الخلاف أيضاً حول تنامي روح الفداء والتضحية والتحرر لدي كل مكونات الشعب أمام آليات خطيرة، وإجراءات رهيبة ومخططات بعيدة استهدفت أرضه ولغته ومعتقده ووجوده كله. يعزز هذا الفهم أن ابن نبي المفكر المنشغل حتى أقصى طاقته الفكرية بقضية النهضة، يلتزم جيداً بمعادلتها التي بسطها في كتابه شروط النهضة وهي أن الحضارة تساوي الإنسان والتراب والوقت، فهو يدرك ضيق الوقت أو خطورته؛ لتحقيق إعداد الإنسان الذي يستغل التراب وصولاً إلى الحضارة ويادراكه العملي لحساسية الوقت يقترح تعريفاً وظيفياً للحضارة يخرجنا من دائرة الفلسفة النظرية إلى دائرة الاقتراح العملي، فينظر إلى الحضارة إلى أنها مجموعة معطيات مادية وأخلاقية يعرف المجتمع من خلالها كيف يقدم لكل فرد من أفرادها في كل طور من أطواره كل ما يحتاج إليه للنمو. وهذا جوابه على السؤال الأول الذي تصور أن الإنسان الجزائري-والعربي بالمشابهة- يسأله عن معني الحضارة وما الذي ينبغي على أن افعله بعد الخروج من نقطة التخلف للوصول إلى مستوى يقال فيه عن مجتمعي أنه متحضر. فمرحلة الاستعمار وما خلفه هذا الاستعمار من واقع شكل بلا شك حاجزاً بين حاضر الجزائر وماضيها ولكنها أوجدت حافزاً للسؤال عما

بعده؛ ولذا نرى ابن نبي يستعجل الكلام عن أهمية التخطيط، وهو أمر لا ينازع فيه، بل إن ادراكه لأهمية الوقت، والذي قد يعمل سلباً تجاه الذين يريدون أن يدركوا قطار الحضارة مع الفارق الكبير بينهم وبين أمم محيطية أو بعيدة جعله يضع التخطيط في مرحلة شديدة التبكير في سلم أولوياته الفكرية، وهذا يجعلنا نفهم سبب نقده للكواكبي في تركه أحد كتبه حول فكرة إنقاذ البلدان بغير معيارية التخطيط، وإنني أجد نفسي هنا قادراً على فهم موقف الذين كتبوا في أزمنة استعمارية، ومنجاتهم من اللوم في عدم حديثهم عن مرحلة ما بعد الاستعمار أمام حقيقة الواقع الهائل الذي عليهم مواجهته فكرياً وميدانياً، ومع ذلك أستطيع تصور موقف مفكرنا في استعجاله مسألة التخطيط بوصفها مشكلة من مشكلات حركة المجتمعات بعد الاستعمار؛ لأنه يلح على عامل الوقت الذي يلح بدوره على الأمة بضرورة صنع الإنسان، ثم تمكنه من ترابه؛ ليصنع مستقبله.

وابن نبي مفكر يتسم بهدوء التعبير ودقة اختيار مفرداته ومصطلحاته، لكنه لا يوسم بأي سمة تبريرية تلمس العوامل الخارجية؛ لتلقي عليها اللوم، وهو واضح في اعتقاده بأن ما سماه قابلية الاستعمار كان من أهم أسباب تكريسه. والآن هو واضح في أن ثمة تراكمات داخلية، فرضت حالتها الانقسام والاتجاه الخاطئ في مرحلة ما بعد الاستعمار، وأن هذه التراكمات لا يمكن عزوها إلى عوامل خارجية، بل إن العوامل الخارجية كانت كفيلاً أن تحقق الوحدة والخطوة الجماعية. يدور هذا الفصل حول مجموعة من القواعد المنطلقة من واقع قائم، والناظرة إلى ما يجب أن يكون عليه الأمر وهي:

- النظر المتعجل إلى مدلول الحضارة انصرف إلى تكديس الأشياء والمستوردات التي هي نتاج حضارات أخرى، ولكن المعنى الصحيح هو

ابتكار هذه المنتجات؛ لأن أي منتج مادي هو نتاج الإنسان والمادة التي بين يديه والوقت الذي يراعيه بدقة.

- التاريخ يؤكد لنا أن نشوء الحضارات أو التحولات الكبرى فيها إنما ولد في مهد المعتقدات الدينية وأن الدين يشكل قاعدة الانطلاقات الأولى لجهود الإنهاض كما في جهود الإصلاح الديني في مصر والثورة الجزائرية، وتميز الإسلام عن غيره بقربه من محور الحدث على خلاف الحالة الأوروبية بالنسبة للمسيحية، وهذا يؤكد أن الدين مركب «عضوي» في الحضارة وليس مرحلة سابقة عابرة.

وفي فصل مشكلة الثقافة يتناول الهمم الثقافي في بعده العملي؛ فالمجتمع الناهض من حقبة الاستعمار لا يتوقع أن يكون همه الثقافي متمحوراً حول الفلكلور والمسرح، بل الأقرب والأكثر إلحاحاً هو تلك المشكلات المؤثرة الضخمة من الأمية والبطالة ونقص الغذاء ونحوه.

وهو صادر في هذا الموقف من طبيعة فيه تأبي تضخيم المفهوم في وقت يجدر فيه الضبط والتحديد وفق الأولوية الملحة وهذه الطبيعة هي التي جعلته ينفر من مفردة البطل، والمخلص، ومن تكديس الأشياء واعتبار ذلك هو الحضارة، أو مظهراً مهماً منها، ومنها نفوره من وضع أحداث التاريخ خارج حدود تأثيرها الواقعي في طبيعة حذرة ترغب دائماً بوزن الأشياء بميزاتها، وتحب مطابقة المصطلح - ولو أغليياً - على المفردات التي ستنضوي تحته، وهو بنفس هذا المعيار الممثل لهذه الطبيعة يحذر من سيادة مفاهيم وهمية على مصطلح الثقافة هي مع أهميتها الذاتية لا تحظى بالأولوية.

ولكي يضع هذا التحديد موضع التطبيق شرع في تحديد العقبة أمام الثقافة المطلوبة، وهي كما تبدو ليست النقص في بعض الجوانب، بل انعدام

الثقافة نحو منهجها العملي لشعب خرج من نقطة التخلف (الاستعمار) وما زال يتعرف على ما يجب عليه أن يتسلح به للأمام.

وفي خطوة أكثر تفصيلاً ينتقل بنا هذا الفصل إلى قياس فعالية بعض محاضن الثقافة، وهي المدرسة فيرفض أن تكون المدرسة هي منتجة الثقافة، أو المفتاح الوحيد لتغييرها ولعله هنا لا يساوي بين المدرسة والتربية؛ لأن التربية حالة إنسانية دائمة عبر عنها الفيلسوف أفلاطون بقوله: الفرق بين الإنسان والحيوان هو أن الإنسان لا يستغني عن التربية، فالبيئة هي التي يجب أن تتغير.

المستدعي للانتباه هنا أن ابن نبي يلتقي في وجهة نظره هنا مع وجهة نظر حديثة في مناهج التربية ترى أن البيئة لها حكم حاسم في ميدان التعليم والتربية يتوقف على القدرات الذهنية نفسها، وهي تجعل أحد أهم مهام التربية نقل قيم المجتمع إلى المتلقي، كما تحدد المناهج الحديثة شرط صحة المثال الذي يقدم إلى المتلقي؛ لكي يعينه على مهمات حل المشكلات وتحريك العمليات الذهنية من الاستيعاب إلى التحليل والتطبيق، أن يكون المثال منتمياً إلى البيئة، وإذا لم يكن كذلك فإنك تكون قد مثلت بعينة غير منتمية من وجهة نظر المتلقي، وبذلك يعود النموذج بالنقض على أصل المفهوم. ولأن بناء هذه الثقافة على مستوى البيئة بكاملها يواجه سؤالاً عن الماضي وسؤالاً عن المستقبل، فإن الحل يكمن في السير نحو هذا المستقبل بتصفية رواسب الماضي، وانتهاج المنحى العملي نحو المستقبل. في المنحى العملي، يؤكد على القيم الوظيفية للثقافة - ضمن معيارية الحق والجمال - في الدفاع عن الكيان الثقافي ويحضر الجمال لاعلى خشبة المسرح ومعارض الرسم، بل في الواقع الحياتي أيضاً حتي في طريقة زراعة البصل على حد قوله، وهو في مواجهة مشكلة التخلف، لا يريد أن يطغى المنحى

الجمالي على الاتجاه العملي، وربما كان ينظر إلى الطبيعة العربية النازعة إلى الفنون القولية، وقد يكون لنا ما نلاحظه هنا من أن قيمة البيان ثابت حضاري في الحالة العربية خلافاً لغيرها.

هذا الحرص الشديد على تحرير المصطلحات رافقه حرص على توجيه فاعلية المفهوم وسلوكه في مناخات العمل، وهي ميزة منهجية عند ابن نبي، تتمثل في كون مصطلحاته عناوين مراحل؛ ولذا فهو يريد للمجتمع أن يكون متأكداً من إغلاق كل مرحلة وفق ما يخصها من مفهومات. وبناءً على هذا فقد شرع في تحديد مشكلة المفهومية في الفصل الثالث.

وفي فصل مشكلة المفهومية، نقف أمام مفردة مبتكرة في توظيفها، فالمفهومية مصدر صناعي للفهم والمفهوم، فهو لا يريد مشكلة الفهم فقط؛ لأنها متعلقة بعموم المشكلات المطروحة، ولا يريد مشكلة المفهوم فقط؛ فهي مشكلة تفرض نفسها على جميع حقول المعرفة والحركة، وهو إذ يريد معاً فهو ينتقل من خلال هذا المصطلح إلى أفق يمكن وصف نظريته إليه بالاستيعاب والعملية والتنبؤ، فالاستيعاب هو ما عبر عنه بحقيقة تناهضه، وهي الصبائية السياسية، حيث ندخل عالم الأفكار كالطفل، في وقت استوعب فيه العالم نظريات تستوعب حقيقة التغيرات في مفهوم القوة عسكرياً واقتصادياً، وحاولت إعادة رسم الأدوار كما في حالة الفاتيكان والنشاط المسيحي، واستوعبت الفرق بين التكديس وصنع الموارد، والتنبؤ المتبوع بالتخطيط وهو الذي يحدد برنامج العمل وفق معطيات الثقافة والتاريخ والواقع يدخل عنصراً شرطياً في تحقيق هذا المفهومية. إن عزل النشاط البشري عن شروط إنجازه العملي وبواعثه المعللة خطأً في تحديد المفهومية المناسبة، وهذه الباعثيات وتلك الطرائق يشكّلان المحتوى الفكري الذي ينتج التقدم ويحدثان التفكير المنتج للمعرفة والأثر، وبهذا

يتحقق شرط المفهومية من وجهة نظر مادية، ولكن هذه المفهومية التي يجب أن ترافق الخطوات والبرامج تقف عند الماديات - كما في الماركسية - في حين يجب أن توضع في إطار القيم الأخلاقية التي تنتظم أهداف الفرد والجماعة ليتحقق التحرك الجماعي وفق مفهومات ينتمي إليها الفرد، ويبدو أنها مشكلة مشخصة عند ابن نبي مسبقاً في الحالة الجزائرية بعد الاستعمار، أما إبان الاستعمار فقد كان الهدف محمداً جماعياً وفردياً بالاستقلال، فتوفرت البواعث الفردية و التحمت مع البواعث المشتركة للعمل المسلح، ثم عاد الباعث المشترك بعد الاستقلال ليتراجع ثم يفقد، ثم ينسحب النشاط الفردي ويركد، ما عدا مظاهر من الاحتفائيات بشكليات اتخذت طابع المظهرية لا الجوهرية المقصودة، لتصبح المفهومية غائمة تجاه مرحلة تتطلب التخطيط الذي لا يقوم سليماً بغير خريطة مفاهيمية دقيقة. هنا يطرح المؤلف مسألة الاشتراكية، ولا شك أن الجزائر كانت وقتها تشهد في وسطها السياسي ظهور شعار الاشتراكية، ولكن المؤلف من خلال مصطلح المفهومية، أراد أن يرشد هذا المفهوم ويضع الاشتراكية التي يراها حلاً معيارياً في إطار إعادة فهم الفرد للانخراط مع المجموع من جديد؛ ولذلك ضرب المثل بقيام النساء الجزائريات بالتبرع بالحلي الخاص للصالح العام، وهو يدرك أن ثمة تعارضات أساسية بين الرؤية الإسلامية والاشتراكية ولهذا رأيناه يتحدث عن مسألة تتعلق بفهم حرج للواقع الذي يمكن معه توسيع المفاهيم؛ لتكون الاشتراكية منطلقاً إسلامياً في صورة تحفيز الفرد لتوحيد باعته الفردي مع الباعث الاجتماعي.

وبالرغم من أن قضية المصطلحات هنا قد تشهد قبولاً ورداً إلا أن معني الاشتراكية عند ابن نبي، لم يتعدَّ مفهومية نتعامل من خلالها مع الواقع ضمن ضرورات الحركة الجماعية التي هي مجموع حركات الأفراد.

وبنفس الدرجة يمكن وضع الديمقراطية من فكره، في هذه العناصر التي يمكن تقبل إضافتها إلى فكرنا الإسلامي - وهو ينطلق من مسلمة تعدى الجدل إلى السؤال عن ماهية الإسلام والديمقراطية ويقرر انعدام الصلة بين المفهومين زماناً ومكاناً من حيث نشأة المصطلح، ولرفع الالتباس حول مفهوم الديمقراطية (كما يرتضيها) يقرر أن الديمقراطية هي سلطة الإنسان في نظام اجتماعي معين، وقد حاول هنا بيان أو تبني أن لا تعارضات كبيرة بين هذا المعنى وبين الإسلام من حيث كونه خضوع إرادة الإنسان لأوامر الله، فمن خلال فك الارتباط بين الديمقراطية واشتقاقها اللغوية المعتادة فإنها ستتلخص في كونها شعوراً يتضمن شعور الإنسان نحو الأنا ونحو الآخرين، ثم شروطاً اجتماعية لازمة لتكوين هذا الشعور وتنميته.

وبهذا يتلخص الشعور الديمقراطي عنده نحو الوسط بين شعوري (الأنا) والآخرين، يتخلص فيه الفرد من العبودية في صورة المواطن ويضرب مع ذلك مثلاً في موقف موسى - عليه السلام - مع استبداد فرعون وصوراً من الأدب والواقع التاريخي في أوروبا؛ ليصل إلى أن الديمقراطية في مقابل الاستبداد هي الحل المعياري الذي يقصده، فهو بذلك لا يتكلم عن كل الحمولة الفلسفية والتطبيقية للديمقراطية الغربية، وإنما يتناولها كمصطلح يقابل مصطلح الاستبداد والدكتاتورية. وإذا كانت حرية الفرد في اختيارات كثيرة، تمثل أساس المسؤولية في الإسلام فإن الأمر لم يعد يتعلق بنص محدد لاسيما أنه افترض تعدد الأشكال والأنماط التي يمكن إدراج مفهوم الديمقراطية فيها، رافضاً تحديدها بأصل اشتقاق اللفظ أو مطابقتها على نموذج غربي، وبذلك يصبح لهذا المفهوم العالمي الحديث عند ابن نبي عمل وظيفي محدد ذو بعد إجرائي يحقق الحرية الفردية، ولكنه يعمل في نطاق الأحكام والقيم الإسلامية كما

تعمل الديمقراطية في إطار الفلسفة العلمانية العامة في أوروبا.

من الواضح لنا اتحاد منهج الرجل رغم عدم اتصال زمن كتابة أو إلقاء هذا الدرس مع الفصول السابقة؛ فهو يعمل مفهوم (المفهومية) في أفراد حالة الجزائر والعالم الإسلامي بالمفهوم القابل للعمل في الحياة السياسية، ولا يرفض المصطلح ولكنه لا ينقله من جدار إلى جدار كما هو وهذا في حقيقته احتراز مهم، ولكنه لا يجب -، ولم يكن الهدف استقصاء الإجابة عن كل المحاذير المفهومية والتطبيقية للمصطلح عن مدى نجاعة الاحترازات التي وضعها واحتمال تغول دلالاته التاريخية والغريبة على هذا التعريف الخاص الذي وضعه للديمقراطية؛ فإن القضية مرهونة بقدرتنا حقاً على عزل هذه المفردة عن كل متعلقاتها الدخيلة وغير المتساوقة مع الثوابت الكبيرة والأساسية في المعتقد والنظام الإسلامي، ولأن ابن نبي يدرك تماماً أن الإسلام مبدأ، وأن المبدأ لا يكون مبداء إلا باشتماله على عقيدة ينبثق عنها نظام، وأنه في الوضع الإسلامي مبدأ يتمثل في دستور يعلن عن نفسه أنه لم يفرض في شيء من مصالح العباد الدنيوية والأخروية، نرى أن هذا الإدراك جعله يدرج قضية الديمقراطية ضمن خطين لا يمكن التعامل مع طرحها على ساحة الفكر بدونهما وهما: خط تحرير المفهوم وعزله عن حمولته غير المنتمية لمقاصد الشريعة، وخط الاجتهاد، فالقضية ليست مغامرة فكرية من نفسية تواقه للانفتاح وحب التجديد، باجتلاب فكرة غريبة نجحت معيارياً في نقل الغرب في سلطان الكنيسة، وحالة (اللاقانون)، ورواسب الإقطاع إلى وضع أكثر انفتاحاً على الفرد، واستماعاً لحاجات المجتمع، وإطلاقاً لحرية التعبير، بل هي عملية اجتهاد شرعي، مثل لها ببراعة بموقف الخليفة عمر من حد السرقة في عام الرمادة، ومن المعلوم أن عمر لم يفرض تشريعاً جديداً، بل

أعمل قواعد الدين الكلية، ووظف فهم النص من خلالها، وبذلك تكون فكرة الديمقراطية خاضعة لمفهومية جديدة، لا نقول إن ابن نبي أغلق دائرة التنظير لها، ولا أتمّ إجابة سؤال الاجتهاد والتطبيق حولها، ولكنه حدد مفهومية جديدة وفتح أفقاً اجتهادياً في قضية لا يقبل فقه الإسلام أن توضع بين (لا أو نعم) وهي بكل هذا التعقيد في ظروف واقعية متشابكة، والتنظير الفقهي بعده وعبر العقود الأربعة السابقة شهد نقاشاً طويلاً عميقاً حول هذا المفهوم وانتهى بعضها إلى ما انتهى إليه ابن نبي فكراً، من أنه مصطلح يمكن طرحه في مقابل الاستبداد والتسلط والقمعية، مع عزله عن حمولة قديمة حديثة سقفتها العلمانية، وسياقاتها حاجات الغرب كما يراها هو

وأما فصل المستشرقين فنكتفي فيه بتسجيل الملاحظات الثلاثة الأهم: التي تميز بها حديث رجل عارف بطرائق المستشرق، بصير بأساليب الآخر في سلوكه نحو حضارتنا وأوطاننا.

فبعد وضعه المستشرقين في طبقات من حيث الزمن فقسّمهم إلى المستشرقين الأوائل كالإكويني وجربر دورياك، وطبقة المحدثين كجولتسيهر وكاره دوقو وغيرهما.

ومن حيث اتجاههم نحو الإسلام والمسلمين إلى منتقدين غايتهم التشويه فقط، ومادحين للإسلام والحضارة الإسلامية اتجه - بعد ذلك إلى بيان أثر كل منهم، ولا حاجة للحديث عن المنتقدين في ما يزيد على بيان ارتباطهم بالاستعمار، ولكن الذي لفت إليه الأنظار، هو تلك الخطورة القادمة من جهة المدح فإن من يحاول أن يفند تاريخك وأصالة وجودك الحضاري؛ يستفز فيك ملكة المواجهة، في الوقت الذي يميل بك المادح إلى جانب الاسترخاء والتغني بأمجاد سابقة هي محل اعتراف الخصوم أنفسهم.

وهذه الملحوظة قد لا يكون خطرهما قادماً من ذات المستشرقين الذين أنصفهم على كل حال، ولكن الخطورة تكمن في كيفية استقبالها من قبل المسلمين، والمحذور واضح هنا، ففي الوقت الذي تدعى فيه الأمة إلى تحديد عوامل نهضتها، وبناء ثقافة العمل، وتعزيز وشحذ قدرات الفرد واستعداداته لأداء جهده في إطار جماعي مع مفهومية ناجحة في تحديد استراتيجيات العمل، فإن من الخطورة بمكان أن تتعاطى مخدر الزهو والتعني بما كان على حساب ما يجب أن يكون.

وهو يحذر من غاية الدراسات الاستشراقية في وقفة كانت جديرة بالانتباه.

وإن كنت لم أر أنها حققت أثر التنبيه المرجو في تعاطي المثقفين مع الأثر الاستشراقي في الدراسات الأكاديمية والمؤتمرات العلمية؛ فما زلنا حتى اليوم - وهذا للمثال - نرى الزهو يسيطر على الأوساط المتحمسة حين يتكلم شخص ما عبر قناة ما من قنوات الغرب عن تطابق علمي قد يكون مزعوماً لغاية ما بين القرآن والمكتشفات الحديثة! وقد بدأ الترويج لذلك في الغرب - قارن مع الاستشراق المادح عند ابن نبي -؛ ليتحول الموضوع العلمي إلى فوضي تأويلية لنصوص القرآن تحت ذريعة الكشف عن الاعجاز العلمي ناهيك عن عمليات النصب المقصودة على الصعيد الفكري في بعد تجاري محض، إنني أفهم تحذير الرجل من صورة المدح التي تأتي من قبيل الآخر على أنه نداء واع جداً لعدم الوقوع في الخديعة التي قد تكون مقصودة من منشئها، أو تتكوّن من خلال قابليات الاغترار والمبالغة فينا نحن وهذه ملحوظته الأولى.

وهو لا يغمط الاستشراق حقه لا من حيث الدراسات الجادة ولا من حيث إحداثه الأثر الحافز على البحث المستفز للملكات النظر

والرد، ولكنه بعمق الخصم اللبيب يدرس الآثار غير المنظورة لحركة كبرى لم تنشأ في ثوبها الجديد؛ للاستفادة في العلوم الحضارية العربية كما هو الاستشراق القديم، بل تستهدف إلى دراسة الواقع؛ لإحداث تغيير سياسي وهو استعماري بالضرورة وهذه ملحوظته الثانية. ولأن العالم الإسلامي يواجه مشكلات خطيرة فإنه كلما اقترب في إيجاد حلول لبعضها؛ برزت يد خفية تخرض تلك الحساسية الجماهيرية لأبجاء الماضي، وأستذكر هنا اللوم الشديد الذي تلقاه الباحث المستشرق (أرنولد) على يد أستاذه المستشرق (شاخ) لما لمسه من أن تلميذه مؤمن باستمرار الحضارة الإسلامية وإقامته لرؤيته الحضارية تجاه الإسلام وحضارته، على أساس الحديث عن حيي موجود، في الوقت الذي أوضح فيه الأستاذ أن مهمة الدرس الاستشراقي هي الحديث - حتى في باب المدح - عن حضارة كانت و خلت في سالف الزمان، لا عن كائن قائم يمكن أن يكون له أثر في حركة العالم اليوم. هذا ما يؤكد لنا ابن نبي، ولكن بحسه الواعي تجاه الآخر بمقدار وعيه تجاه واقع بلاده ومستقبلها؛ ولذلك نجده يحذر من استيلاء عقدة النقص على مشاعرنا بحيث نرى غاية ما علينا أن نتلقى دراسات الآخرين حولنا حتى في صورتها المادحة بحيث تفقدنا عن إنتاج دراساتنا وكتاباتنا نحن وهذه ملاحظته الثالثة.

وبعد: فإن النظر في عقل هذا المفكر عمل شاق بقدر إسعاده، وفتح للأسئلة بقدر ما هو مقنع في كثير من إجاباته على أسئلة مماثلة وبحسب مفكر في التجديد والأثر أن يحفز من بعده على البحث والنظر.

(1)  
مُشْكَلةُ الحَضارةِ

محاضرة أُلقيتْ (باللغة الفرنسية) في الجزائر  
العاصمة بتاريخ 9 / 1 / 1964



في بعض المنعطفات المعينة من التاريخ، يتعين على المجتمع أن يعرف بأي تقويم (أو ميزانية) ينخرط في إحدى المراحل الجديدة. ومن هنا يجدر بنا أن نتساءل: أين كُنَّا غداة الأَوَّل من نوفمبر (تشرين الثاني) سنة 1954؟! فقد وُلِدَتْ أجيالٌ جزائريَّةٌ عديدة وسط الضباب الذي يُغْشِي المجتمعات التي تضعها بعضُ الظروف الفاجعة على هامش التاريخ.

وداخل الضباب يكون من العسير على الإنسان أن يشقَّ له طريقًا معينًا، حقَّ لِيَنْتَهِيَ الفرد نفسه إلى فَقْدِ الصِّلة مع المجموع ومع الجماعة، الأمر الذي يُفْضِي إلى تَقْوُضِ شبكة الصِّلات الاجتماعية على هذا المنوال. فالجزائريُّ الذي وُلِدَ ضمن هذه الشروط لم يكن شيئًا آخر سوى مجرد فرد: أي كائن معزول عن جماعة وُضِعَتْ على هامش التاريخ من جراء (القابلية للاستعمار) (Colonisabilité)<sup>(1)</sup> كما أصبحت مفككة الأوصال

(1) بالنسبة لبن نبي فإن تعبير (القابلية للاستعمار) ظاهرة عامة في العالم الثالث كله قد عرفها خلال حقبة معينة من تاريخه.

هذا المفهوم ابتكره واستخدمه للمرة الأولى في كتابه (شروط النهضة)، الصادر في الجزائر عام 1948م.

في البداية بدأ التعبير مستنكرًا، ثم أعيد إليه الاعتبار شيئًا فشيئًا في الصحوة العامة كمفهوم تاريخي لحالة التخلف الذهني والسبات اللذين رزحت تحتها الشعوب قرونًا عدة قبل أن تستفيق على المسألة الاستعمارية.

يبقى أن مفكرين آخرين في أبحاثهم التي تناولت الأسباب التي تجعل شعبًا يسقط في تاريخه من أعلى القمم إلى الحضيض، قد توصلوا إلى النتائج ذاتها.

هكذا استطاع (أ. توينبي) أن يكتب في (دراسات تاريخية) أن سبب الانحطاط يجب ألا يفسر بضياح قيادة الوسط الإنساني تحت وطأة التطاول الأجنبي على حياة مجتمع معين. =

بفعل الاستعمار حتى لقد كان يُشبهُ الفردَ الذي تَبَقَّى على قيد الحياة بعد

= إذ إن العدو الخارجي لا بدَّ له أن يرتكب أشد المكر في تسديد الضربة القاضية لشعب يقدم على انتحار محقق. وتناول (د. غروسيه) في (موازنة التاريخ) هذه المواضيع فقال: «إن أية حضارة لا تنهار من الخارج دون أن تتآكل هي نفسها في البداية.

إذ إن أية إمبراطورية لا تقهر من الخارج ما لم تكن قبل كل شيء قد انتحرت. أما (مونتسكيو) فإنه يؤكد في (تأملات في أسباب عظمة الرومان وانحلالهم) فيقول: «ليست الثروة هي التي تحكم العالم، ويمكن أن نرى ذلك عند الرومان الذين تمتعوا لفترة مستمرة بالرخاء حينما حكموا أنفسهم بسياق معين، ثم ولفترة غير منقطعة عادوا إلى الوراء عندما انقادوا في سياق آخر.. فإذا كانت صدفة معركة، أعني سبباً خاصاً قد دَمَّرَ دولة، فإن هنالك سبباً عاماً يقضي بفناء تلك الدولة في معركة واحدة. وبكلمة واحدة فإن السياق الرئيسي يجرّ معه سائر الحوادث الخاصة».

وليس من العسير أن نشير هنا إلى أن سائر المفكرين الكبار، منذ أقدم العصور وليس أولئك الذين هم في محور الفكر الغربي قد اقتربوا من تفسير الظاهرة التي أشار إليها بن نبي بكلمة (القابلية للاستعمار Colonisabilité).

لنرى ما تحدث عنه هو نفسه في كتابه (وجهة العالم الإسلامي): «وبهذا نفهم الاستعمار باعتباره (ضرورة تاريخية) فيجب أن نحدث هنا تفرقةً أساسيةً بين بلد مغزو ومحتل وبلد مستعمر. ففي الحالة الأولى يوجد تركيب سابق للإنسان، والتراب، والوقت، وهو يستتبع فرداً غير قابل للاستعمار.

أما في الحالة الأخرى فإن جميع الظروف الاجتماعية التي تحوط الفرد تدل على قابلية للاستعمار، وفي هذه الحالة يصبح الاحتلال الأجنبي استعماراً، قدرًا محتومًا. فروما لم تستعمر اليونان؛ ولكنها غزتها. وإنجلترا التي استعمرت أربع مئة مليون من الهند إذ كانت لديهم القابلية، لم تستعمر إيرلندا الخاضعة دون استسلام. وفي مقابل ذلك نجد اليمن؛ تلك التي لم تفقد استقلالها لحظة، لم تفد من ذلك الاستقلال أدنى فائدة لأنها كانت قابلة للاستعمار، أعني عاجزة عن القيام بأي جهد اجتماعي. ومع ذلك فإن هذا البلد لا يدمن باستقلاله إلا لمحض المصادفة، حيث وجدت ملابسات دولية مواتية حفظت استقلاله.. وعليه فإن المشكلة الرئيسية هي أنه لكي نتخلص من الاستعمار يجب أن نتخلص من القابلية للاستعمار...» ص 98.

(نقلنا الترجمة العربية كما وردت في وجهة العالم الإسلامي ص 85 / 84 طبعة دار الفكر بينها الأصل المترجم نقل من الكتاب الأصل الفرنسي). [ط. ف.].

نوع بشريٌّ مُتَقَرِّضٌ عقب كارثة جيولوجية. وكانت الفاجعة التي يَعِيشُهَا تُشَبِّهُ فاجعة حيوان (الماموث) الأخير (Mammoth) المتبقي من العصر الجليديّ الأوّل، تائهاً عبر البراري المتجمّدة وغير الرحيمة، التي كان لا يعثر فيها على قوته.

وكان الشعب الجزائريّ يعيش في بلاد سُدِّ فيها المستقبل أمامه، حيث كان الفرد يولد والتشاؤم يملأ أعماقه وروحه، لأنه كان يفقد الدوافع الوجودية الباعثة التي تتيح للإنسان أن يُكْرِسَ نفسه للحياة أو الموت من أجل شيءٍ معيّن.

ففي المرحلة التي سبقت عهدَ استعمار الجزائر، اكتفى الإنسان بمجرد الحياة الخاملة، واختلق له، لكي يُغَالِطَ نفسه بالنسبة إلى وضعه البائس، ضرورياً من التعلّلات الصوفيّة الكاذبة كان يُقيّمها مقام الدوافع المعلّلة. ولقد تكفّلت النزعة المرابطيّة بمدّه بتلك التعلّلات مقابل ثمن منخفض أو مرتفع لتصرفه عن ماضيه، وحاضره، ومستقبله.

ثمّ ضاعف الاستعمار من خطورة هذه الوضعية، جاعلاً من الإنسان مجرد (شيءٍ) من جملة أشيائه، كما جعل من النزعة المرابطية جهازاً للإرسال مُضْطَلَعاً بإيصال توجهاته إلى الشعب، بعد تحويلها إلى دوافع جديدة مطابقة لمراميه.

وبعد الحرب العالمية الأولى فحسب، استطاع الشعب الجزائريّ أن يخرج من مرحلة ما قبل التاريخ المتفكّقة مع ما بعد عهد الموحّدين، لكي يدخُلَ إلى عالم القرن العشرين.

فالحركة الإصلاحية، والحركة الوطنيّة، قد ظهرت إلى النور في هذه الفترة بالذات.

وقد بدأت غشاوة الأوشاب التي سادت ما بعد عهد الموحدين، في الانفراط والتفتت، تحت تأثير جهد هذا النشاط الأخلاقي والسياسي المزدوج، الذي حرر الوعي الجزائري، وردّه إلى جادة التاريخ.

كما بدأ تاريخ النهضة الجزائرية، في هذه الفترة بالذات، مع تزايد الضغوط الاستعماري الذي كان يرمي إلى استبقاء الطاقات المستيقظة تحت مراقبته.

فالتناقض الانفجاري الذي أدخل الجزائر إلى حيز الأزمنة العصرية، قد بدأ تاريخه من هذا الصدام القائم بين شعب استأنف سيره في الطريق، وإدارة أجنبية كانت تعمل على إعاقة هذا السير، باستبقائها لضباب الاستعمار والقابلية للاستعمار ومحافظة عليه.

وكان هذا الصدام يقتضي أن يؤول بصورة حتمية إلى: الثورة؛ للنشاط المسلح لشعب مصمم على تقويض الحواجز التي تسد مستقبله، عازم على الخروج من مرحلة القرون الوسطى مهما كان الثمن.

ولقد مزق هذا النشاط الضباب الذي ران عليه، وإن كان لم يزه عنه إزاحة تامة، حيث تبتت على الطريق بعض الكومات من هذا الضباب تعشي آفاقنا حتى هذا الحين.

بينما تستدعي المشاكل التي خلفها لنا العهد الاستعماري، والتي تنضاف إليها مشاكل عهد الاستقلال، توفر كل الوضوح الوضيء، الضروري لحلها.

وضمن هذه الشروط بالذات، يواجه الجيل الراهن، من خلال نفس المشروع الثوري الذي يضطلع به، السؤال الرئيسي التالي: - ما هي الحضارة؟

ونحن عندما نضع هذا السؤال، ربّما خامرت ذهننا اهتمامات مختلفة

قد يكون من بينها اهتمامُ المختصِّ في علم الإنسان (Anthropologue)، الذي يمثل لديه: (كلُّ شكل من أشكال التنظيم للحياة البشريَّة)، في أيِّ مجتمع من المجتمعات النَّامية أو المتخلِّفة، نوعاً معيَّناً من الحضارة.

وهذا الاستعمالُ لاصطلاح الحضارة، أوسعُّ بكثير من نطاق الموضوع الذي نهتمُّ به، لا سيَّما في بلاد مُنهمكةٍ - على وجه الدقة - في النُّضال ضدَّ مصاعب التخلف.

فإذا كان شكلُ الحياة الذي ورثتهُ هذه البلاد عن عهد القابلية للاستعمار والاستعمار، يُمثِّل (حضارة)، فإن السؤال الذي طرحناه سابقاً يصبح سؤالاً زائداً وبلا طائل..

بينما يظل هذا السؤال قائماً بالنظر إلى المشاكل التي تواجهنا، وذلك باعتباره على الأقلِّ دعوةً تستحثُّنا للبحث لها عن حلولها.

ومن هنا يتعين علينا المزيد من تضييق حيزِ موضوعنا، وإن كان هذا يتمُّ في نطاق اهتمامنا بامتلاك أداة لعمل فعَّال، وطريقة تزيد في تمكيننا من الهدف الذي نرمي إليه بحيث تضعه في مُتناول وسائلنا الحقيقية، أكثر ممَّا يتمُّ في نطاق اهتمامنا باستكشاف وإبراز حقيقة جديدة.

ولكي نزيد في توضيح موضوعنا، نقول: إن المسألة

تنحصر في عمل شعب قام بإنجاز ثورته لكي يقذف بالاحتلِّ خارج حدوده، وهو يريد أن يُرسيَ داخل هذه الحدود، نظاماً عاماً، وشكلاً من الحياة يمكن فيهما لكلِّ جزائريٍّ أن يجد كلِّ الدوافع وكلِّ الضمانات الضرورية لوجوده.

- فهل هو يمتلك وسائل تحقيق هذه الغاية الطموحة؟

هذا هو السؤال الذي يفرض علينا تعريفاً أكثر انضباطاً للحدود التي

وضعنا المشكلة في نطاقها.

وإذن فالمسألة لا تتمثل هنا في اكتشاف حقائق جديدة، متعلقة بعلم الإنسان، وإنما تتمثل في تسليط الضوء بقدر الإمكان على الطريق المؤدية إلى الهدف المقصود، وفي الإشارة إلى مخرج من المصاعب الراهنة، وذلك باستفادتنا من سياسة سبق لها أن قامت بصياغة اختياراتها، ومن الدلائل المتعلقة (بعلم اجتماع) لا يُغفل المعطيات الخاصة بوضعيتنا الراهنة، أو بشروطنا الموضوعية كما يُقال.

- فما هي هذه الشروط؟

لقد أراد علم الاجتماع الذي كرّس نفسه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لدراسة قضايا العالم الكادح (Le tiers-monde) أن يطلق على مجموع مشاكل هذا العالم مصطلح: (التخلف).

ولا ريب في أن هناك ميزة منهجية معينة، في عملية تخفيض عدد هذه المشاكل بالرجوع بها إلى الوحدة التي تمكّنا من تركيز وسائل التفكير العقلي بدلاً من تشتيتها، وهذا في صورة ما إذا لم تُؤدّبنا عملية التخفيض تلك - على غير علم منا - إلى التغيير من طبيعة المشكلة، وبالتالي إلى تغيير طبيعة النتيجة النظرية، التي يجب أن تجد ترجمتها في عمل اجتماعي حقيقي، يتناول معطيات عينية ملموسة، كما يجب أن تُسجّل ضمن برنامج واتجاه سياسة واقعية، واعية لأهدافها، مدركة لوسائلها.

وفي مراعاتنا لذلك الاحتراز وهذا المقصد، يكون من المشروع بالنسبة إلينا أن نتناول موضوعنا تحت زاوية (التخلف)، حيث لا نفهم من هذا المصطلح معنى التفسير أو النتيجة لتحليل مشاكلنا، ولكن باتخاذنا له

كمجرد تعبير شامل لها.

ويتمُّ تحديد هذا المصطلح نفسه بمقابلته مع مصطلح آخر، يُشير إلى الظاهرة العكسية المتمثلة في: النُّمُو.

ونحن نعلم أن هاتين الظاهرتين تجدان ترجمتهما في صورة (مُنْحَنَات بِيَانِيَّة) (diagramines) اقتصادية تميّز بطابعها كلاً من الإنتاج والاستهلاك، وذلك على سبيل المثال فيما يتعلق بالورق، والفحم، والكهرباء؛ أو بالأرقام المطابقة لمتوسط المداخيل الفردية السنويّة، وهو الأمر الذي يؤول إلى نفس النتيجة.

ويمكننا أن ننظر إلى هذه الأرقام، في اعتبارنا لها بالنسبة إلى سنة 1955، لوجودها في حَوَازِنَا<sup>(1)</sup>، حيث نلاحظ أنها تتراوح بالنسبة إلى السنة المذكورة بين: 1835 دولاراً فيما يتعلق بالولايات المتحدة، وبين: 38 دولاراً فيما يخصُّ (ليبيريا) أو (أندونيسيا).

وبين أقصى هذين الطرفين توجد سائر الأرقام المتوسطة لبقية البلدان الأخرى، مهما تكن درجة نُمُوها.

وَلَنَقُـم حينئذٍ بإبداء ملاحظة بخصوص الحد الأدنى أو المناسب من الدخل الذي يمكننا أن نعتبره كافياً لتلبية حاجات بلاد متخلصة من جميع علامات التخلف، ونقص الاستخدام، والأمية (أو اللأبجدية)، ونقص التغذية إلخ..

فهذا الدخل الذي يمكننا أن ننظر إليه باعتباره العتبة المفضية إلى النُّمُو، هو متوسط دخل الفرد في اليابان، حيث يبلغ بها: 200

(1) ليس مهماً أن هذه الأرقام تغيرت منذ عام 1955م. إذ أن قيمتها التوضيحية وحدها تهمننا. فنحن لا نعتقد أن النسب التي توّضحها تعدلت بصورة أساسية. [ط. ف.].

(مئتي) دولار.

والآن ولكي نجعل هذه الأرقام ذات دلالة بالنسبة إلى موضوعنا، فلننقّم بتوزيعها على الخريطة الجغرافية، بالطريقة التي توضع على غرارها الأعلام الصغيرة على إحدى خرائط ضباط أركان الحرب كعلامات للمواقع الخاصة بكل جيش من الجيوش على حدة، في إحدى جبهات القتال.

ومفهوم أن الأرقام الموزعة على هذا النحو، تصوّر لنا بهذه الطريقة المناطق المتحدّة لكل من النّمّو والتخلّف.

وعندئذ تتبدّى أماننا ملاحظة تفرض علينا نفسها: فحدّا هاتين المنطقتين يرتسمان على الخريطة، كحدين لقارتين متباينتين: تشمل إحداهما جميع البلدان المساهمة في مؤتمر باندونغ على وجه التقريب، أعني المساحة المناهزة لنصف الكرة الجنوبيّ، بينما تتضمّن المساحة الأخرى رقعة البلدان النامية التي تشمل بالتقريب سائر منتصف الكرة الشمالي<sup>(1)</sup>.

ومن شأن هذه الملاحظة أن تُدخِلنا بقدم راسخة إلى صميم موضوعنا، لأن تحديد مكان الوقائع الاقتصادية، يمثّل في نفس الوقت تحديداً لمكان أسبابها أو عواملها: إذ المؤكّد أن كلّ مساحة تحتوي في داخلها على حقيقتها الاقتصادية الخاصة بها، كما تحتوي في نفس الوقت سائر الاطرادات المتساوقة التي تفسّر ها.

(1) مؤتمر (الشمال - الجنوب) ضمّ حديثاً الدول المتطورة وتلك التي تتطلع للسير في فلك المشاكل التي يقتضيها نظام اقتصادي عالمي جديد. وهؤلاء المؤتمرون قد وجدوا أنفسهم في كتلتين. وهذا ما تصوّره (بن نبي) منذ عشرين عاماً في تحليله العلاقات بين مختلف شعوب العالم المعاصر. [ط. ف.].

فالنُّمُو والتخلف يُفسَّر كلُّ منهما داخل المساحة التي تكتنفه، بمجموعة من الأسباب المتطلبة للعرض على التحليل التاريخي.

فمفهوم: (حقل الدراسة) الذي استخرجه أرنولد توينبي (A. Toynbee) في المجال التاريخي، يمتدُّ هنا ليشمل المجال الاقتصادي كذلك<sup>(1)</sup>.

فنحن عندما نطرح السؤال التالي: ما هو النمو؟ - وهو سؤال يهْمُ بطبيعة الحال كل بلاد منهمكة في مواجهة مشاكل التخلف - لا نكون إذن منصرفين إلى عمل أحد هواة التسلية بالفنون الجميلة.

إذ أننا نطرح السؤال على النقيض من ذلك ضمن اهتمامنا باستخلاص درس من تجربة معاشة غنيّة وحيّة، تقع نتائجها تحت أبصارنا في سائر البلدان النامية، مع بقائنا أحراراً في تحوير حدودها إذا لزم الأمر حتّى نتمكّن من تكييفها مع حالتنا الخاصة، وهذا بشرط أن نحترم قانونها مع ذلك. وتمثّل هذه التجربة في أساسها بالنسبة إلى البلدان المتخلفة، تحت

(1) في فكر توينبي فإن مفهوم حقل الدراسة يشمل مجتمعاً فوق القومية (Supra-nationale) ومؤلف من عدة طوائف أثنيّة؛ جغرافية وسياسية، مجموعة دول قومية تنتمي إلى عالم ثقافي واحد، بحيث أن تاريخ إحداها لا يعني شيئاً إذا نظرنا إليه على حدة، بل يقتضي وضعه في إطار أكثر اتساعاً، وأكثر تعبيراً؛ إنه مداه الثقافي وحقل دراسته.

توينبي يقول في هذا الخصوص: «أسئلة كثيرة تجد جوابها هناك حيث إن أي تفسير تام لا يمكن أن يقدم إذا نحن اتبعنا مبدأ العزل». .. فمن أجل الإمساك جيداً بأية حالة، لا بدّ أن نوجه انتباهنا إلى المجموعة، فالمجموعة وحدها تقدم حقل دراسة يمكن فهمه بذاته» (توينبي، التاريخ، محاولة توضيح مختصرة، من D.C. Somervell و مترجمة من P. 10. 11. 22 E. Julia).

هذه هي نفسها المفاهيم التي كتبها H. Massis في أحد مؤلفاته (الغرب وقدره): «(الغرب) إنه فكرة تعني لنا شيئاً نشير إليه. لأن (الغرب) منطقة للفكر الإنساني أكثر من أي جزء من العالم. إذ الذي يميزه بشكل رئيسي هو الصبغة المسيحية».

(مدى حضارة) عند بن نبي (حقل دراسة) عند توينبي (منطقة فكر) عند ماسيس، تلك تعابير قابلة للتبادل للمبدأ نفسه في التحليل [ط. ف.].

المظهر النوعي للتصنيع الذي أصبح بالفعل مناط جميع مطامح كل البلدان (الأفريقا سيوية) وسائر مؤسَّساتها.

إلا أن هذا المفهوم لا يحقّق بطريقة واحدة؛ فهناك الطريقة التي تمّ بها تصنيع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، حيث وضع لينين (Lénine) قاعدة ذلك التصنيع عندما أعلن الشعار الشهير الذي نادى فيه بأن: «الشيوعية هي السوفيات<sup>(1)</sup> (Soviets) مع الكهرباء»، وهو الشعار الذي يقتضي قاعدة انطلاق مفاهيمية معينة.

ويمكن أن يُنجزَ التصنيع كذلك على النحو الذي تمّ في اليابان، باقتصارها على مجرد تبني مناهج ومطامح مناوئها، أي بصنع أسطول مثل إنكلترا، وإعداد صناعة مثل فرنسا أو ألمانيا، وبطريقة احتلال المستعمرات كما هي الحال بالنسبة إلى هولندا، وإيطاليا إلخ..

إلا أن تجربة التصنيع لا تقترن بالإفادة النظرية المرجوة منها، إلا حيث أُتيح لها أن تطرد ضمن شروط عادية، ودونها إرغام من الخارج. وفي أوروبا الغربية بالذات تبدّى هذه التجربة أمامنا في شكلها النقوي، أي في صورتها المتخلصة من كل الأعراض المفاهيمية، وفي ارتباطها فقط بالوقائع الاقتصادية المحضة.

وعلى هذا يجب علينا متابعة اطرافها المتساوق في أوروبا بالذات، إذا أردنا أن نستخلص منها درسًا يفيدنا.

ويمكننا النظر إلى هذا الاطراد بصورة مشروعة باعتبار أنه قد بدأ نقطة انطلاقه بالآلة البخارية.

كما أنه من المشروع أن نقوم بعزل مثل هذا الواقع، ليس فحسب لأن

(1) أي مجالس مندوبي العمال، والفلاحين، والجنود بالاتحاد السوفياتي. (المترجم).

جميع نتائجه المترتبة عليه فيما بعد؛ الاقتصادية منها والاجتماعية، هي التي تكوّن الواقع القابل للترقيم الذي يشار إليه بمصطلح النمو، ولكن لأن ظروف تكوينه الخاص كذلك - وأعني بها سائر سياق ذلك التسلسل الذي سبقه، والواقع في نطاق اختصاص علم الاجتماع - تظل هي نفسها بالنسبة إلى جميع الوقائع المماثلة التي تندرج هي الأخرى داخل نفس الأطراد، قبل الآلة البخارية أو بعدها.

وبناء على ذلك فإن سائر تلك الوقائع تجد جميع أسباب نموها، وجميع تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية داخل نفس تلك المساحة التي سبق لنا تحديدها منذ قليل بأرقام متوسط الدخل الفردي السنوي، المنحصرة بين: 200 (مئتي) دولار، و1835 دولاراً، أعني مساحة ظلت مستمرة الامتداد منذ عهد (غوتنبرغ)<sup>(1)</sup>، وأصبحت تشمل اليوم ما يناهز نصف الكرة الشمالي. وحتى الوجوه المحيطة بالوقائع الكبرى لهذا الأطراد، نجدها تنتمي لنفس هذه المساحة: فالعالمان اللذان أنجزا الآلة البخارية على سبيل المثال هما: (دنيس بابان) و(وات)<sup>(2)</sup> ويمكننا أن نختار وقائع أخرى من مثل:

(1) (يوهان غنز فلايش) المدعو: غوتنبرغ (Yohann Gensfleisch) dit: Gutenberg:

مطبعي ألماني، ولد في ميانس (Mayence) حوالي سنة 1400 م. وتوفي سنة 1468 م. استقر في ستراسبورغ (Strasbourg) سنة 1434 م. وفي سنة 1440 م اكتشفت الطباعة بالأحرف المنفصلة؛ وفي (ميانس) اشترك منذ سنة 1448 م، مع زميله الصائغ والمطبعي يوهان فوست (Yohann Faust) (ولد حوالي 1400 م، وتوفي حوالي 1466 م) وطبع (الكتاب المقدس اللاتيني ذا الـ 43 سطرًا) الشهر، كما يُعزى إليه كذلك طبع (كتاب مقدس ذي 36 سطرًا)، ورزنامة إلخ..

(2) (Denis Papin) : فيزيائي فرنسي. ولد في بلوا (Blois) سنة 1647 م، وتوفي حوالي سنة 1714 م. كان أول من تحقق القوة المطاوعة للبخار المائي. وفي سنة 1707 م أجرى في ألمانيا - حيث أقصي إليها نتيجة لحدث إلغاء منشور نانت (édit de Nantes) سنة 1685 م- تجربته على السفينة البخارية، كما ابتدع أيضًا الرجل المعروف باسمه.

القنبلة الذرية، أو القطن المصقول كيميائياً (le coton mercerisé)، فنجد ظروف تكوينها تشغل نفس الرقعة الجغرافية.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى النمو الذي يشمل داخل اطراده جميع هذه الوقائع، والذي أصبحنا اليوم نحدد عن طريق المقابلة معه مجموع المشاكل التي نشير إليها بكلمة (التخلف)، فهو يمثل ظاهرة أوروبية: كالحروب الصليبية، وعهد الإصلاح، والنهضة، والرأسمالية، والاستعمار إلخ ..

فجميع الأسباب التي أنتجت هذه الوقائع، تشغل منذ أربعة قرون على الأقل، رقعة ما انفكت متواصلة الامتداد منذ عهد كريستوف كولومب (Christophe Colomb) .

والنمو الذي يتم ضمن البعد الاقتصادي، ليس سوى فترة زمنية من النمو العام لحضارة أوروبا داخل المكان والزمان؛ إنه المظهر المادي لهذه الحضارة.

وإذن فإن جميع الوقائع التي تتساقق في تسلسل ضمن اطرافها منذ الآلة البخارية، أو ابتداء من آلة الطباعة، تُعدُّ وقائع حضارة.

كما أن جميع الأسباب التي تُنتج هذه الوقائع، وجميع ظروف تكوينها ناجمة عن نفس السبب العام، وعن نفس الظرف الرئيسي، اللذين هما بكلمة واحدة: حضارة أوروبا التي تُعدُّ الرِّحْم الحقيقي لكل جزئية من تفاصيل النمو الأخلاقي والاجتماعي للإنسان المنتمي إلى مساحتها.

- جيمس وات (James Watt) ميكانيكي ومهندس إنكليزي من إيقوسيا (Ecosse)، ولد في غريوك « 1736 ) (Greenock م - 1819 م). ابتدع مبدأ الآلة البخارية ذات التأثير المزدوج؛ وأدخل مصطلح (الحصان) باعتباره: وحدة قياس للقوة، كما سميت باسمه وحدة الطاقة الكهربائية المعروفة (بالوات).

ومن ثمَّ فالحضارة هي التي تمنح إذن للمجتمع مع هذه القدرة الاقتصادية التي تميّزه بخاصيتها كمجتمع نام، إرادة استخدام هذه القدرة في حلِّ جميع المشاكل، وخاصة المشاكل التي تواجه المجتمع المتخلف بمدى أشدُّ من القسوة.

كما أن الحضارة هي التي تشكل هذه القدرة وهذه الإرادة اللتين لا تقبلان الانفصال عن وظيفة المجتمع النَّامي، داخل المساحة الخاصة به، في إشعاعه الثقافي، والاقتصادي وحتى في توسُّعه السياسي أو الإمبريالي كذلك. ولهذا يجب علينا الآن أن نثبت من أمر تعريف الحضارة الذي سبق لنا اقتراحه فيما سلف من وجهة نظر متعلقة بعلم الإنسان، وهي الوجهة التي لا نريد تناول الموضوع من زاويتها؛ لأن الحضارة يجب أن تحدّد من وجهة نظر وظيفيّة: فهي مجموع الشروط الأخلاقية والمادية التي تتيح لمجتمع معين أن يقدم لكل فرد من أفراده، في كل طور من أطوار وجوده، منذ الطفولة إلى الشيخوخة، المساعدة الضرورية له في هذا الطور أو ذاك من أطوار نموّه.

فالمدرسة، والمعمل، والمستشفى، ونظام شبكة المواصلات، والأمن في جميع صورته عبر سائر تراب القطر، واحترام شخصية الفرد، تمثل جميعها أشكالاً مختلفة للمساعدة التي يريد ويقدر المجتمع المتحضّر على تقديمها للفرد الذي ينتمي إليه.

ولكن إذا كانت هذه الإرادة ملازمة لجوهر الحضارة ذاته، ومتضمّنة في معطياتها الأصلية، في شكل إحسان، أو صدقة، أو زكاة إلخ..

مثلاً، فإن قدرتها تتشكل بصورة تدريجيّة، لأنها لا تكون في البداية سوى معطى مُضمّر.

فالمجتمع النامي الراهن، أي المجتمع الغربي ضمن حدوده الحاضرة، أعني مع المجتمعات التي استوحت نموذجه، لم يكن منذ بضعة قرون مضت سوى معطى مُضَمَّر في ذاتية مجتمع القرون الوسطى المسيحي؛ فإرادة هذا المجتمع كانت تحمل بذرة قدرة المجتمع الأوَّل.

ولهذا فنحن عندي ما نريد أن نضع أصل النمو الاقتصادي للحضارة الراهنة موضعه، لا يتعين علينا أن نضع هذا الاختراع أو ذاك - من مثل الآلة البخارية، ونَوَّل (جكار)<sup>(1)</sup>، والبوصلة، وآلة الطباعة - باعتباره مصدرًا لذلك الأصل، ولكن جميع الظروف التاريخية التي تَحَلَّقَتْ فيها بذور كلِّ الأفكار، وكل ضروب الخلق والإنشاء، وكل إنتاجات هذه الحضارة.

فجميع ضروب الخلق هذه، لا تقبل التصور إلا ضمن الشروط العامة لحضارة معينة، وليس ضمن أبعاد عبقرية إنسان مفرد، ولا حتى بضع مئات من العباقرة فأمثال: غاليليه (Galilée)، وليونارد دي فانشي (Léonard de Vinci)، وميكال أنج (Michel-Ange)، ودانتي (Dante)، ومن لفَّ لفَّهُم، ليسوا هم الذين صنعوا النهضة، ولكن شروط هذه الأخيرة هي التي صنعتهم.

وهنا يكون من الملائم أن نتوقف عند خلاصة ذات أهمية نظرية وعملية بالنسبة إلى بلاد كالجزائر جنَّدتْها مشاكلُ التخلف؛ فإبداع شيء ما، أو إنشاؤه، أو اكتشافه، لا يسبق الظروف العامة التي تصبح فيها العبقرية البشرية منتجة ضمن مساحة محدَّدة، ولكنه يتلو هذه الظروف.

ذلك أن اطرادات التاريخ لا تقبل النكوص على أعقابها، وبعبارة

(1) جوريف - ماري جكار (Joseph - Marie Jacquard) : ميكانيكي فرنسي، ولد في ليون (1752) (Lyon م - 1834 م)، مخترع نَوَّل النَّسِيج الذي يحمل اسمه: Métier à la Jacquard .

أخرى فالزمن لا يدور في حلقة مغلقة.

(فابن سينا) لم يكن يعدو مجردَ مُعْطَى مُضْمَرٍ ضمن أحدِ (الصَّبْغِيَّاتِ)<sup>(1)</sup>، والظروف العامة للمجتمع الإسلامي في عصره هي التي حَقَّقَتْه بالصورة التي برز عليها إلى الوجود.

ويمكننا أن نترجم ذلك بطريقة أخرى، بالاستناد إلى تلك القاعدة المعروفة في المنطق الدَّارج، والقائلة بأن التَّيْجَة لا تسبق سببها، أو بالاستناد كذلك إلى مجرد الإدراك السليم للفلاح الذي يعلم أن المحراث لا يوضع أمام الثيران. وكل ذلك يسمح لنا باستخدام صيغة تكوُّن بديهيَّة أساسية بالنسبة إلى هذا العرض: فالحضارة هي التي تصنع منتجاتها (الآلة البخارية، والثلاجة، أو الطائرة سواء)، وليست منتجاتها هي التي تصنعها.

ولقد تمَّ التَّشْبُّث من أهمية هذه البديهيَّة المقرَّرة في علاقتها بكل من علم المناهج (Méthodologie) وعلم الاجتماع، بطريقة الخُلف (absurde par I) على نحو من الأنحاء، في المجتمع الإسلامي منذ قرن من الزمان، كما سنقوم ببيان ذلك فيما يلي: فلو كانت النهضة الإسلامية قد اعتمدت أقلَّ منهج نقديٍّ إزاء ما استعصى عليها حله من مشاكل، لانتُضح لها ذلك الخُلف (أو تلك اللامعقولية)، بطرحها لمجرد هذا السؤال البسيط:

- «هل كان هناك قبل الآلة البخارية، وقبل ليونارد دي فانشي، وقبل القديس توما الإكويني (Aquin' Saint Thomas D)، شيء ما، واطراد تاريخيٍّ معين، انطوى في داخله على بذرة جميع اللحظات الزمنية لفكر المجتمع الغربيِّ ونشاطه ابتداء من تشكُّل هذا المجتمع الذي لا زال ينطوي

(1) يترجم العربون كلمة (كروموزوم Chromosome) : بالصَّبْغِيَّي، أي: بتذكير المفرد، ويجمعونها على (صَبْغِيَّات). (الترجم).

حتى هذا الحين على بذور نجهلها؟».

وإذا كان الجواب على هذا السؤال بالإثبات فهلاً يتعين علينا عندئذ أن نُعْطِيَ اسماً خاصاً لهذا الاطراد، وأن نطلق عليه بالتالي اسم: الحضارة الغربية؟ والبديئة التي اكتفينا بإبراز أهميتها فحسب، عن طريق هذه الملاحظات البسيطة، تحوّل لنا التمكن بصورة أفضل من الخصائص الأساسية للتجربة التي بدأت في المجتمع الإسلامي مع حركة النهضة منذ قرن من الزمان.

لقد بدأت هذه النهضة غداة حَدَثٍ غريب في ظاهره، عن تاريخ هذا المجتمع، وأعني بذلك: تمرد السِّيَاطِي (أو الجنود الهنود بالجيش الإنكليزي)<sup>(1)</sup> الذي حدث سنة 1858م، وكان لما ترتّب عليه من نتائج بالنسبة إلى (الوضعية القانونية) الإسلامية للهند، دويّ هائل في العالم الإسلامي، لأن (جمال الدين الأفغاني) قد قام بتجميع أصدائه، كما تولى مع تابعه (الشيخ محمد عبده) شرح هذه الأصداء وبثّها بإضفاء الطابع المأساويّ عليها أثناء تقديمها للجيل الذي عاصره.

ولقد بدأ تاريخ حركة الإصلاح منذ هذا العصر.

(1) السِّيَاطِي (Cipaye): كلمة أخذتها اللغة البرتغالية عن إحدى اللغات الهندية، ودخلت عن طريق البرتغالية إلى الفرنسية؛ وهي تعني: الجندي من سكان الهند الأصليين (بالشركة الإنكليزية) أولاً، قبل أن تتنازل هذه الأخيرة عن حقوقها بالهند للتاج البريطاني؛ ثم أطلقت فيما بعد على الجندي الهندي الأصل بالجيش البريطاني في الهند.

- أما تمرد السِّيَاطِي (Révolte des C'ipayes) فهي الحرب التي شنها في الهند سنة 1857م الجنود الهنود المتمردون بالجيش الإنكليزي ضدّ الإنكليز؛ وقد تمت على مرحلتين: انتهت المرحلة الأولى منها: بالاستيلاء على (دهلي)؛ ثم استؤنفت المرحلة الثانية، نتيجة لتحريض نانا صهيب (Nana-Sahib) للمقاومة التي استمرت على الاستيلاء على لوكنو (Lucknow) سنة 1858م.

فكيف أتيح لها أن تجد ترجمتها ضمن وقائع العالم الإسلامي التاريخية، والاجتماعية، والسياسية، وخاصة بالجزائر؟ إننا لا ندعي أن نقدم لذلك كله في الإطار الضيق لمحاضرة، دراسة متقضية مستوعبة لجميع التفاصيل<sup>(1)</sup>.

وإنما نقتصر على القول بأن هناك تطوراً معيناً قد بدأ بالفعل منذ ذلك الحين، في العوائد، والأفكار الدارجة، وفي بعض الوقائع الاجتماعية المعينة، متخذاً في بعض الأحيان أشكالاً سياسية تعمل بمقتضى النزعة (اللايكية) غير الدينية في كثير أو قليل، من قبيل (ثورة تركيا الفتاة) سنة 1908م، أو هو يتخذ أحياناً أخرى سياقاً إصلاحياً ينصرف اهتمامه إلى استخدام القيم التقليدية للإسلام في النزاع المفاهيمي والسياسي للقرن العشرين، بعد تجديده لها في قليل أو كثير.

ولكن هذه الحركة كانت ترمي من كلا جانبيها في نهاية الحساب إلى أن تمهّر المجتمع الإسلامي بالوسائل الملائمة للدفاع عن ذاته أو لتبرير نفسه، بدل أن تقوم بتحويل الشروط الواقعية والأساسية لهذا المجتمع.

ومن أجل الدفاع عنه كانت المشاكل توضع ضمن حدود كمية، أي باعتبار: (كميات الأشياء) الضرورية.

وقد كان نفس شعار (جمال الدين) الذي يقول فيه: «لو أن جميع الهنود يبصقون معاً، لأغرقوا الجُزرَ البريطانية في بحر من اللعاب!..»، يشير إلى أن (النهضة) كانت تنزلق في طريق (الشَيْئِيَّة) (Choséisme).

إلا أنه يجب علينا أن نضيف إلى هذا أن (الأفغاني) العظيم قد ترك لنا أفكاراً كذلك، فيما كتبه من أجل الدفاع عن العالم الإسلامي.

وفي النهاية، ابْتَدَعَتْ من أجل تبرير هذا العالم، آلة ذات مقطع

(1) انظر للكاتب نفسه (وجهة العالم الإسلامي). [ط. ف.].

مزدوج؛ فقد تّمت المحافظة على ذائقة القيم الإسلامية أو أُعيد إنشاؤها لمواجهة سيطرة الغرب الثقافية عليه.

ولكن في الوقت الذي كان يُواجه فيه الاستعمار على هذا النحو، كان يُحتفظ بمعطيات القابلية للاستعمار، أو هي كانت تُترك دون مساس بها.

وأشخاص الجيل الذي عاصرته ممن قرؤوا كتاب (الإفلاس الأخلاقي للسياسة الغربية في الشرق) لمؤلفه التركي (أحمد رضا)، أو كتابات (شكيب أرسلان)، كانوا في الحقيقة يقرؤون أعمالاً للدفاع والتبرير، وليس أعمالاً للبناء والتوجيه.

فبدل أن تُترجم الجهود الذهنية عن نفسها في صورة مذهب دقيق للنهضة، ومنهاج منسجم، كانت تُنطلق في صورة شعلات دفاعية أو جدالية. وكان المؤلف المنهجى الوحيد الذي خلفه (جمال الدين) يتمثل في مجادلة ضدّ (المادية) - أو (التأشورية) حسب تعبير كاتبه - وهو الكتاب الذي يتعين علينا أن نقرن به المجادلة المدوية لتلميذه (محمد عبده) ضدّ (رينان) (Ernest Renan).

والإصلاح الجزائريّ نفسه، لم يكن بالإجمال سوى مجادلة ضدّ المرابطة والاستعمار.

إلا أن فكرة المذهب كانت تساور العقول في ذلك الجيل أو الذي يليه، كما يشهد بذلك مؤلف لكتاب ليس معروفاً بما فيه الكفاية، وأعني به (الكواكبي)<sup>(1)</sup>، الذي كان كتابه (أمّ القرى) يمرّ طيّ التكتّم بالجزائر حوالي

(1) عبد الرحمن الكواكبي (1849م - 1902م): ولد في حلب، وقد اضطهده الأتراك لحرّيته في القول والكتابة، جال (زنجان) و(الحبشة)، وأقام في مصر. له كتاب (أمّ القرى)، و(طبائع الاستبداد).

سنة 1920.

ولكنه لم يكن سوى عمل من صنع الخيال، أُعِدَّ كْمُفَصَّلِ المشاهد (Scénario) لضرب من (المجمع الديني) التخيلي المنعقد في (مكة) من طرف علماء جميع بلدان الإسلام.

على أن الموضوع لم يُتناوَل هنا أيضًا إلا من زاوية الدفاع عن هذه البلدان، دون أي اهتمام بالتخطيط، أو بالإعداد للتخطيط.

ولكي نتمثل ما ينقص جميع هذه الجهود الذهنية، يجب أن نتصور أحد أعمال ماركس (Marx) أو أنغلز (Engels) أو لينين في اقتصاره على مجرد نقد المجتمع الرأسمالي، دونما نظر إلى نواقص الطبقة العمالية، أو انفتاح على بناء المجتمع الاشتراكي.

وأخيرًا فإن المشكلة التي كان يجب أن تطرح في العالم الإسلامي منذ ما يزيد عن نصف القرن.

ضمن حدود حضارة معينة، ولكن على مستوى أسس هذه الحضارة وإرادتها وقدرتها، قد تم وضعها على مستوى منتجاتها.

أو إذا أردنا التعبير عن ذلك بصورة أخرى، نقول إن المشكلة قد وضعت على مستوى حاجات مجتمع انخرط مُنذُذٍ في طريق الخيال (utopie)، والشئئية، والتكديس الذي سنقوم بتحليله.

فبدل تناول الموضوع بطريقة (جبرية) (algébrique) تمكّن من الإشارة إلى حلّ قابل للتطبيق على مستوى مجتمع تقوم فيه نفس المشكلة، كالمجتمع الغربي طوال عصر النهضة، تم تبني طريقة سير (حسابية) تعالج كل حالة على حدة؛ فعوض معالجة وضعية تاريخية عامة، تمت معالجة قضايا سياسية مختلفة.

بينما العوامل التي أثرت منذ قرون على وضعية البلدان الإسلامية،

لم تتشكّل داخل الحدود الوطنية لبلاد معينة، ولكن داخل المجال الذي تكتنفه رقعة الحضارة الإسلامية، أي الرقعة التي يطلق عليها توينبي: (حقل الدراسة).

وإذا كانت الأسباب المحلية هي التي تحدد المظاهر السياسية لكل بلد، وهي التي تدين لها الجزائر مثلاً بما جعلها تؤوّل إلى مستعمرة فرنسية على وجه التخصيص، بدل أن تصبح مستعمرة إنكليزية أو برتغالية، خلال مئة وثلاثين عاماً؛ فإن الأسباب التاريخية العامة هي التي تحدّد الشروط الواقعية للتخلف في أي بلاد متخلفة.

وليس من عمل الصدفة أن تمّ إدماج (ليبيا) و(تونس) و(مصر) على سبيل المثال وبالتوالي، ضمن النظم السياسية لكل من: إيطاليا، وفرنسا، وإنكلترا في قليل أو كثير، ولكنها لم تندمج داخل النظم الاجتماعية-الثقافية لهذه البلدان النامية.

فقد كان لهذه البلدان العربية الإسلامية والإفريقية الثلاثة طوال العهد الاستعماري، ثلاث وضعيات قانونية سياسية مختلفة، ولكن وضعيتها الاجتماعية-الثقافية كانت هي نفسها على وجه التقريب.

ذلك أن العوامل المحلية تحقق التباين، بينما تعمل العوامل العامة على الوحدة. ومشاكل الإنسان تظل متوقفة على هذه العوامل الأخيرة بالخصوص، ذلك أنها مشاكل حضارة.

ولقد ترتبّت على الواقع المتمثل في إهمال العالم الإسلامي لهذا المظهر، النتيجة التي نراها: حيث اقتحم الزي الأوروبي، والبوق، والطنبور، والهاتف، والسيارة، شتى بلدان العالم الإسلامي بصورة مفاجئة منذ خمسين سنة، ولكن مشاكل التخلف ظلت راسخة القدم داخل هذه البلدان.

فقد أردنا بدل الاضطلاع بتشديد حضارة، أن نقوم بتكديس منتجاتها. ولم يكن عملُ النهضة الإسلامية طوال السنوات الخمسين الأخيرة، يمثل تشييداً، ولكن تكديساً للعتاد.

فعملية البناء لم تبدأ بالعالم الإسلامي إلا سنة 1952 م في مصر، ومع ثورة أول نوفمبر سنة 1954 م بالجزائر.

ولكن روح التكديس و(الشيئية)، التي يجب التخلُّص منها، ما انفكت مستمرة البقاء، وهي قد تتبدى أحياناً تحت مظهر مشتط في الهزل: وذلك عندما نلاحظ - إذ نعبّر العالم الإسلامي - أربعة أجهزة للتكييف الهوائي في مقصورة أحد رؤساء المصالح، أو خمسة أجهزة هاتفية على مكتبه<sup>(1)</sup>..

وهذا التكديس للأشياء يزدوج على العموم مع تكديس للأشخاص؛ فالمكان الذي يجب أن يشغله خمسة موظفين أو مستخدمين، يوضع فيه أحياناً خمسة عشر أو عشرون، بطريقة تزدوج بها مشكلة البطالة العادية مع بطالة

(1) (فكر الشيئية) عند بن نبي يبرز في طبيعة إنسان (ما بعد الوحدين) وهذا يعادل شيئاً ما الإنسان الكتلة L'homme-masse عند J.Ortega J.gasset وBildungse Philister ونيتشه وZelote وتوينبي وهناك وصف بنفس التعابير تقريباً لـ J.Ortega J.gasset الذي أبرز عوارضها في علم النفس الانحطاطي في Senorito-satiofait للإنسان الكتلة وهو يستعيد تماماً مفهوم إنسان ما بعد الموحدين عند بن نبي.

في (ثورة الجماهير) المؤلف الإسباني وضع اللوحة التالية «إنه يهتم طبيعياً بالمخدرات، بالسيارات وبعض الأشياء النادرة، ولكن هذا يؤكد عدم اهتمامه أساساً نحو الحضارة، لأن سائر هذه الأشياء ليست سوى نتاجها.. لا يرى فيها الحضارة، ولكن يستخدمها كما لو أنها إنتاج الطبيعة نفسها. إنه يرغب في سيارة وهو يتلذذ بها، ولكنه يعتقد أنها ثمار عفوية من شجرة الفردوس. في قرارة نفسه إنه يجهل الخصائص الصناعية للحضارة، وهو لا يجد الحساس لمعرفة هذه الآلات ولا للمبادئ التي تجعلها ممكنة». [ط. ف.].

خاصة ناشئة عن الواقع الماثل في استحداثنا لموظفين دون أن نستحدث وظائفهم. ومفهوم جيداً أن جميع ذلك يتبدى في حسابات التقويم الاقتصادي والنفساني لبلاد تبحث عن التملص من شروط التخلف، ويتعين عليها أن تستخدم لبلوغه جميع ما يقع تحت طائلتها من الآدميين، والأفكار، والأشياء المادية.

وعندئذ تتجلى لا معقولة المنهاج المعتمد بصورة تامة التأكد، لأنه لكي يتسنى لنا صنع حضارة ابتداء من منتجاتها، حتى ولو كان هذا الأمر قابلاً: للتصور من وجهة نظر متعلقة بعلم المناهج - ونكرر أن هذا أمر غير معقول .. فهلا يزال يتعين علينا أيضاً أن نكون قادرين على اقتناء جميع منتجاتها. الأمر الذي يعدّ استحالة محضة من وجهة النظر الاقتصادية.

إن هناك ما يدعوننا إلى الإلحاح على هذه النقطة هنا، فالواقع الماثل في امتداد نهضة العالم الإسلامي عبر قرن كامل من الزمان، دون أن تتوصل حتى الآن إلى النتيجة التي بلغتها مجتمعات أخرى انطلقت من نفس النقطة، لا يعزى لفقدان الوسائل، وإنما يرجع إلى فقدان الأفكار.

ولكي نستشهد بمثال لنجاح يمكنه أن يوحي لنا بلا فعالية منهاجنا، نستطيع اتخاذ (اليابان) كحدّ للمقارنة.

فقد كانت هذه البلاد سنة 1853 م - وهي الفترة التي تلقت فيها النذير الذي تهددها بالانفتاح لتوسّع الغرب - في نفس النقطة التي كان يوجد بها العالم الإسلامي حوالي سنة 1858 م، (وهو التاريخ الذي اخترناه منذ حين كنقطة انطلاق للنهضة الإسلامية).

ويعدّ الفارق بين هذين التاريخين زهيداً عندما نُضفيه على ما يناهز القرن من الزمان.

وإن كانت النهضة اليابانية لم تبدأ في الواقع إلا عقب سنة 1868م؛ مع عهد الحكومة المستنيرة، الذي يسمى فيها بعهد (الميجي) (Meiji)<sup>(1)</sup>. وقبل نهاية القرن الأخير كانت اليابان قد دخلت أسرة القوى الكبرى. ولقد أمكن التحقق من ذلك، ولا سيما منذ الحرب الروسية- اليابانية الشهيرة، التي بلغ منها أن سرّبت نفحةً ملحميةً للشعر العربي في ذلك الأوان، كما تذكّرنا بذلك قصيدة لحافظ إبراهيم..

- لكم نظمنا من قصائد جميلة حول نهضتنا، في الوقت الذي كانت فيه اليابان تتوّج نهضتها بانتصار أراق ما لا يُستهانُ به من المداد في أوروبا، حيث كان (غليوم الثاني)<sup>(2)</sup> يتحدث عن (الخطر الأصفر)، وعن (الرجل المريض)! وقد كان (الإنسان المريض) في ذلك العصر، يعني العالم الإسلامي بالذات.

فقد انتقلت اليابان من عهد القرون الوسطى إلى العصر الحديث في مرحلة استغرقت خمسين حولاً تقريباً، وقد أنشأت جميع الشروط التي تجعل منها اليوم مجتمعاً متعمماً (للمنموذج النامي).

(1) الميجي (Meiji) : اصطلاح يشار إليه في اليابان إلى العهد الجديد الذي بدأ بها سنة 1868م، أي عهد (الحكومة المستنيرة) إبان حكم موتسو- هيتو (Mutsu-Hito) الإمبراطور الياباني المولود في كيوتو (1852) (Kyoto م- 1912م)، والذي تولى العرش بعد الإمبراطور كومامي (Koméi) سنة 1867م، فتخلص من الوالي الإقطاعيين الأقوياء المدعويين بالتايكون أو الشوغون (Taikouns ou Shogouns) وهم الذين حكموا اليابان عملياً من سنة 1186م، حتى عهد الثورة سنة 1868م، وذلك بوضعهم للميكادو (Mikados) (أو أباطرة اليابان) تحت وصايتهم؛ وألغى النظام الإقطاعي، ثم منح لليابان دستوراً سنة 1889م؛ كما أدخل الحضارة الغربية إلى بلاده، واضطلع بالحربين الصينية- اليابانية، والروسية- اليابانية.

(2) غليوم الثاني (1859) : (Guillaume II م- 1941م) ملك بروسيا، وإمبراطور ألمانيا (1888م- 1918م)؛ وقد ولد في برلين، وتنازل عن العرش عقب الحرب العالمية الأولى، ثم لجأ إلى البلدان المنخفضة (أي هولندا).

وفي إمكاننا أن نجد في الرقم الذي ذكرناه لمتوسط دخلها الفردي السنوي موضوعاً للتأمل.

فالواقع أنه يبين لنا العلاقة القائمة بين أخلاق معينة، خاصة بسياسة تقشفية في مجتمع معلوم، وبين شروط نموّه الاجتماعي والاقتصادي.

فقد توصلت اليابان إلى الإنقاص من جميع مشاكل التخلف بفضل تنظيم معين للمجتمع على قواعد أخلاقية، يجعله يبلغ مستوى القدرة على مواجهة جميع أعبائه بواسطة وسائل تعدّ منقوصة على وجه الإجمال إذا قارناها ترقيمياً بالوسائل التي تقع في حوزة بلدان أخرى نامية.

وهذان المظهران للقضية هما اللذان يقدمان لنا الدرس المفيد، كما أنهما مظهران مترابطان.

فنحن نرى ضمن حالة ملموسة، وبصورة تلقائية، أن مشكلة التجهيز مرتبطة بقضية الإنسان والأفكار، وأن المحصول الاجتماعي للآلات مرتبط بفعالية وسلوك الفرد الذي يستخدمها.

ونحن هنا، ندرك ضمن حدّ معين، الصلة القائمة بين إرادة وقدرة مجتمع يبني ذاته على قاعدة حضارة، وليس على قاعدة منتجاتها.

وهذا ما يفسر لنا كيف أن اليابان قد نجحت حيث لم يحقق العالم الإسلامي، حتى هذا الحين، نصرًا حاسمًا على التخلف، لأن نشاطه قد طبق في عالم الأشياء والمنتجات، بدل أن يطبق ضمن النسق البشري ونسق الأفكار.

وفي ضوء هذه الاعتبارات يصبح من الضروري أن نحول السؤال المثار بصورة ضمنية من خلال موقف العالم الإسلامي منذ قرن من الزمان: - كيف نصنع منتجات الحضارة؟

إلى سؤال صريح:

- كيف نصنع الحضارة؟

تلك هي المشكلة في انضباطها التام.

ولكي نتناول هذه المشكلة على هذا الشكل، يتعين علينا اللجوء إلى الطريقة المعتمدة في مختبر التحليلات.

فنحن لكي نقوم بتحليل مادة ما، لا نقلها برمتها إلى المختبر، ولكننا نقتصر على اقتطاع (عينات) منها فحسب. وعينات حضارة ما، هي منتجاتها الاجتماعية في جميع أشكالها.

فالصباح الذي نستنير به، والأفكار التي وجهت أمر تجهيزه، والادميون الذين قاموا بعملية إنجازها، تمثل جميعها منتجات اجتماعية لحضارة معينة.

ونحن لو حللنا من وجهة نظر علم الاجتماع هذه (العينة)، لوجدنا أن محتواها أو مادتها الجوهرية المتعلقة بعلم الاجتماع تؤول إلى ثلاثة حدود هي: التراب، والزمن، والإنسان.

فالتراب يتمثل ضمنها في صورة مواد أولية واصلة أو عازلة.

أما الزمن فيندمج داخل سائر الاطراد العلمي والفني الواقع بين اكتشاف الظاهرة الكهربائية، حوالي نهاية القرن الثامن عشر، وبين تطبيقه في ميدان الإنارة حوالي منتصف القرن التاسع عشر؛ ذلك أن الزمن يمثل نفس الركيزة التي يقوم عليها هذا الاطراد.

وأما الإنسان فينخرط ضمن التدخل البشري: (اليدوي والذهني) في هذا الاطراد ابتداء من غالفاني (Galvani) حتى أديسون (Edison).

وإذن فالمصباح باعتباره نتاجاً للحضارة، يمثل في الواقع إنتاجاً

للإنسان، والتراب والزمن.

وكل عينة أخرى - وليس هناك محلّ لمضاعفة الأمثلة - تحلّل على نفس المنوال: فهي نتيجة للإنسان باعتباره صانعاً لجميع الوقائع الاجتماعية، وصانعاً لنفسه أولاً وبالذات بوصفه كائناً اجتماعياً؛ وللتراب الذي يحسّم سائر هذه الوقائع، ويدخلها إلى حيّز الملموس بمنحها الركيزة الطبيعية (أو الفيزيائية) والاقتصادية؛ وللزمن الذي يقدم للاطرادات المتعلقة بعلم الاجتماع الامتداد الضروري لنموّها واكتمالها.

فإذا ما طبقنا الآن الطريقة (الجبرية) الكلاسيكية على جميع منتجات الحضارة تلك، بجمعنا لحدودها المتجانسة فيما بينها - حدّاً لحدّ - في سائر مركباتها ابتداءً من مجرد الإبرة إلى الصاروخ.

ومنذ الفكرة الأكثر شيوعاً حق معادلات (النظرية النسبية)، ومن مجرد الراعي باعتباره ذاتية اجتماعية إلى شخص أكبر عالم، توصلنا إلى هذه النتيجة الدالة المتمثلة في أن مجموع منتجات حضارة ما، يساوي مجموع الأشخاص، بزيادة مجموع ضروب التراب، وزيادة مجموع الأزمنة.

ولكي نترجم هذه الصياغة إلى لغة عادية، يجب أن ندلي بملاحظة تخص كل حدّ من حدودها: 1 - فمجموع منتجات حضارة ما، ليس سوى هذه الحضارة نفسها، ولكن ضمن حالة شتية وسائبة، أعني دونها اعتبار لصلاتها الداخلية أو لتركيبها المتألف، ما دامت خاصة التحليل ماثلة في شجب هذه الصّلات.

2 - ومجموع الأشخاص ليس إلا: (الإنسان) باعتباره كائناً اجتماعياً.

3 - ومجموع ضروب التراب، ليس غير التراب، ولكن مع كامل

(مَشْرُوطِيَّتِهِ) المتعلقة بعلم الاجتماع (Son conditionnement sociologique)، (أي رضوخه لضرورات فنية معينة) بما في ذلك وضعيته القانونية، و(تَوْضِيْبُهُ) الفني: (1) 4 Son aménagement technique - ومجموع الأزمنة ليس هو إلا الزمن الذي يتم تكييفه اجتماعيًا حيث يحول إلى زمن اجتماعي يادماجه ضمن جميع العمليات الصناعية، والاقتصادية، أو الثقافية، باعتباره ركيزة تقوم عليها سائر اطرادات هذه العمليات.

وليست الملاحظات التي أدلينا بها حول النقاط الثلاثة الأخيرة سوى ملاحظات توضيحية؛ وإن كان يتعين أن نضيف إليها ملاحظة ذات أهمية خاصة على علاقة بعلم الاجتماع، ويمكن استخلاصها من هذا التحليل، وهي المتمثلة في أن فاقَةَ البلدان المتخلفة لا تعدو كونها فاقَة ظاهرية، حيث إن كلا من هذه البلدان تمتلك عددًا من الآدميين يكفي لتحويلها، كما تمتلك أحيانًا أخصب وأغنى تراب في العالم - كما هي الحال بالنسبة إلى (أندونيسيا) مثلاً -، وهي تمتلك بطبيعة الحال الزمن الذي يعدُّ هو نفسه بطريقة صارمة بالنسبة إلى الجميع.

وعلى النقيض من ذلك فإن الملاحظة المتعلقة بالنقطة الأولى تضعنا في مواجهة مشكلة جديدة، لأن الحضارة حيثما تكون في حالة شتية أو تمثل على صورة سائبة، لا تمثل حضارة، ولكن ركامًا مكدَّسًا من الأشياء المشتتة، الفاقدة للتآلف في قليل أو كثير، حتى يمكن أن نتمثلها في صورة متحف من الطُّرف المستغربة والمثيرة للاستطلاع، أو سوق للسِّلَع الزهيدة القيمة والبضائع الكاسدة البائرة.

وهذه الملاحظة تقدم لنا عن طريق المراجعة، المعنى الحقيقي المتعلق

(1) تحمل عبارة (التوضيب) هنا معنى العملية المثل لتجهيز وتوزيع التراب ضمن الإطار الجغرافي بما ينتظمه من الآدميين الذين يعيشون عليه، وما يدور فيه من نشاطات اقتصادية في علاقتها الوظيفية بالموارد والإمكانات الطبيعية والفنية. (المترجم).

بعلم الاجتماع لظاهرة التكديس التي أشرنا إليها فيما سلف أثناء حديثنا عن الطريق الذي لا يفضي إلى مخرج، والذي انخرطت فيه نهضة العالم الإسلامي منذ قرن من الزمان.

فهذه العناصر الثلاثة التي هي: الإنسان، والتراب، والزمن، لا تمارس مفعولها ضمن حالة شتية، ولكن ضمن تركيب متآلف، يحقق بواسطتها جميعاً إرادة وقدرة المجتمع المتحضر.

وإذن فإن مشكلة هذا التركيب المتآلف هي التي توضع أمامنا. وأنا لا أعتقد أن هناك طريقتين لتناول هذه المشكلة، فالتجارب البشرية المعاشة هي التي يمكنها أن ترشدنا بدروسها، إما بطريقة مباشرة ضمن التاريخ، وذلك ما لم تعترض بعض الأسباب الثانوية كحائل بين الأسباب الأساسية ونتائجها، وإما من خلال الاطرادات التي توجب علينا أن نرجع عن طريق التحليل إلى الأسباب الأولى ذاتها.

ولذا يجب علينا حسب اقتضاء الظروف أن نتبني هذا المنهاج أو ذاك في عملية استقصائنا، وإن كانت النتيجة العملية تظل هي نفسها، وهي التي تهمنا من حيث التطبيق؛ إذ إن الشروط الخاصة بحضارة ما لا تقبل الانفصال فيما بينها، بحيث يحقق تركيبها المتآلف بطريقة تلقائية شروط قيامها بوظيفتها كإرادة وقدرة.

والواقع أننا عندما نسائل التاريخ، نجد أن الحضارات قد تشكلت ضمن ظروف هيمنت عليها فكرة الخلاص، وسيطرت على وعي الإنسان حتى غيرت اتجاهه.

وهذه الفكرة لا تشكل صياغتها، ولا تصبح حاسمة إلا أمام خطر مرعب. ويمكن للخطر أن يُمثَلَ في شكل تحدٍّ من طرف الطبيعة نفسها

(في صورة جفاف، أو طوفان إلخ..)، أو تحدّ من طرف التاريخ في صورة غزو، أو حرب، أو تهديد بالاسترقاق.

وإلى هذا الشكل من التحديّ بالذات، يُرجعُ توينبي<sup>(1)</sup> (Toynbee) الظروف العامة التي تشكل ضمنها الحضارات. فتشكل الحضارة المصرية، يدخل في رأيه ضمن هذه المقولة.

ولكن هذا التأويل لا يمدنا بتفسير لما حدث على وجه الدقة، عند الهجرة السكانية التي تمت في بداية الأزمنة التاريخية، عقب ذلك الجفاف الذي اجتاح المناطق المتاخمة للجزائر، فغير شروطها المناخية؛ وصيرها إلى مناطق صحراوية؛ إذ لا بدّ أن يكون قد حدث ضمن هذا الخروج (exode) شيءٌ ما يظل خارجاً عن متناول التفسير بالتحديّ الطبيعيّ، ما دام جزء من السكان قد بقي بنفس المكان وتكيف مع الشروط الجديدة لحياته، والتحق جزء آخر بأعالي (النيل) ليجد من جديد شروط حياته القديمة، واتجه جزء واحد من هؤلاء السكان إلى مستنقعات (الدلتا)، فروّض الطبيعة الجديدة؛ وهكذا ولدت الحضارة المصرية، كنتيجة مترتبة ليس عن الظاهرة الطبيعية

(1) مفهوم تحد-رد Defi-riposte هو مفتاح فهم وشرح تاريخ توينبي في مصير كل حضارة. يوازن بين اطرادين نموذجيين؛ الأول: حول النمو، والثاني: حول التخلف والانحلال. فإذا كان هنالك ولادة وثبات، إذن هنالك نمو مجتمع باتجاه الحضارة، عندما تأخذ بالتغلب باستمرار على التحديات (الطبيعية-الاقتصادية-الديمغرافية-الأخلاقية) عبر ردود أفعال ملائمة. الحضارات تولد عندما يقدم الوسط شروطاً للحياة قاسية (مزايا المحن) والانتصار على تلك المصاعب هو واقعة نمو، والرزوح تحت وطأتها عند الانطلاق أو في الطريق تلك علاقة انحلال وسقوط. هذه هي بالإجمال الظروف التاريخية لكل حضارة في طرح توينبي. من خلال الطروحات (البنائية) حول تكون وأفول المجتمعات المتحضرة يلاحظ أن مفكرنا قد تجاوز نظريات توينبي المبنية على جدلية (تحد ورد). انظر تحديداً (الخط البياني لدورة الحضارة في شروط النهضة). [ط. ف.].

وحدها فحسب، ولكن عن اختيار حرّ وقاصد، أعني عن إرادة جماعية وأوليّة وجّهت خطى هذا الجزء من (الخروج العام) نحو صقع محدّد.

ونحن لا نفسر آية هذه الإرادة، ولكننا نقتصر على إثباتها باعتبارها في الوقت ذاته ظاهرة تظل خارجة عن تناول التفسير الطبيعيّ، ومظاهرة تدشينيّة مع ذلك لمجتمع جديد وحضارة جديدة.

ويمكننا أن نستند لدعم وجهة نظرنا على التاريخ اليهودي، الذي يمدّنا فعلاً بمثال لخروج آخر.. وإن كان هذا الخروج لا يُفسّر حضارة إسرائيل، إلا في الحد الذي يُفسّر فيه هو ذاته بالعمل الأوّلي (لموسى) الرسول.

ويبيّن لنا (الكتاب المقدّس) أيّ صعوبات لاقاها هذا الأخير في كنف شعب حرونٍ عنودٍ من أجل تشكيل إرادته وقيادته قبل هذا الخروج وبعده. (فموسى) بالذات هو الذي يفتح لنا النافذة المطلّة على المظهر الآخر من القضية، أعني عندما تُنهضُ فكرة الخلاص شعباً ما وتشكل إرادته بصورة عامة، لا أمام خطر ناتج عن الطبيعة، ولكن إزاء خطر (أخروبيّ) وغيبّيّ.

ولقد ولدت المجتمعات التي ما تنفك تسلّط حتى هذا الحين انعكاسات حضاراتها على الخارطة الجغرافية، وأعني بها: الهندوسية، والبوذية، والموسويّة، والمسيحية، والإسلامية، من هذه الانطلاقة الروحية التي أقامت هياكل (براهما) و(يّهوّه) (Brahma et Jéovah) ومعابد البوذية، والكنائس القوطية، والمساجد الإسلامية.

فكل هذه الحضارات المعاصرة لنا، قد شكّلت تركيبها المتآلف الأصليّ للإنسان والتراب والزمن، في مهد فكرة دينيّة.

وإذا اقتضى الأمر أن نصدر حكماً بشأن المجتمع الذي هو بصدد التشييد حالياً باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، باعتباره شكلاً من الحضارة- وأنا أعتقد أنه يمثل بالفعل شكلاً لحضارة- نجد أن تكوينه ونموه يفسران بنفس الطريقة.

فمن وجهة النظر التاريخية، يتعين علينا ملاحظة أن الأفكار (الماركسية) قد استخدمت لنموها واكتمالها كل البنية التحتية (L'infrastructure) النفسانية والمفاهيمية المسيحية للإنسان الذي حوّل إنجيل (يسوع المسيح) إلى إنجيل (ماركس)، وجميع المطامح التواقفة إلى (ملكوت الربّ الإله)، إلى مطامح متشبّثة (بالفردوس الأرضي)! ومن وجهة النظر النفسية فإن العقيدة التي أقامت في الماضي (كاتدرائيات) إمبراطورية (إيفيان الرابع) (الملقب بإيفيان الرهيب)، هي التي تتولى اليوم تشييد المصانع والسدود في بلاد (خروتشوف)<sup>(1)</sup>. .. فالفكرة الدينية تتدخل إما بطريقة مباشرة، وإما بواسطة بديلاتها اللادينية نفسها، في التركيبة المتألفة لحضارة ما، وفي تشكيل إرادتها.

فهل يتعين علينا أن نستخلص في ذلك أنه يلزمنا أن نتنظر أو نستشير وحي فكرة دينية جديدة، في كل مرة توضع في مواجهتنا مشكلة نهضة؟ لقد حسمت أوروبا حالتها الخاصة منذ بضعة قرون، داخل الإطار المسيحيّ دون ريب، ولكن مع مبادرات في الميدان الفني، والأدبي، والفلسفي، كانت تذهب إلى ما وراء المبدأ الإنجيليّ.

فقد تشكل الفكر الأوروبي المعاصر في جوّ العقلانية (Rationalisme) الفرنسية، والجمالية (Esthétisme) الإيطالية.

(1) انظر بهذا النطاق كتاب (ن برديف) منابع واتجاهات الشيوعية الروسية. [ط. ف.].

ومع ذلك ففي كل مرة كانت تتتاب فيها هذا الفكر استشارة أو تحدّ وافد من الخارج، كان يرجع من جديد إلى أصله المسيحيّ كما يبيّن لنا ذلك التصريح الشهير الذي أعلنه (شارل العاشر) على أمم أوروبا غداة احتلال الجزائر.

ولكن حالتنا نحن تمثل حالة شعب استلم عن سلفه السامي (Sémitique) ميسم أقوى انطلاقة دينية.

ففي أوروبا كانت الحركة الدينية للنهضة حركة مُبَعَدَة عن المركز (Centrifuge) على وجه العموم؛ ومن ثَمَّ فقد كانت تبتعد عن المسيحية. وتمثل (الماركسية) ضمن اعتبار معين، نتيجة لهذه العملية الإقصائية التي أبعدت الفكر الأوروبي عن المركز المسيحيّ؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن الحركة الدينية للنهضة الإسلامية تمثل حركة مقربة من المركز (Centripète) ومن أجل تحقيق الشكل الجديد لحضارته، كان المجتمع الإسلامي يبحث بطريقة مُنْبَهَمَة، ولكن في تشبّث لا ينشني منذ قرن من الزمان، عن القبس الديني الضروري لتركيبته الحيوية، التاريخية المتجانسة. ولا يعد عملاً من أعمال الصدفة، ولكن بفعل منطق داخلي أمر، أن تكون الجهود الذهنية الأولى لنهضة هذا المجتمع قد وجدت تعبيرها المحظوظ والملائم في قليل أو كثير، ضمن أعمال من قبيل (رسالة التوحيد) للشيخ محمد عبده، وأن يكون نفس مجهود الإنهاض الاجتماعي في هذه البلاد بين سنة 1920 وسنة 1936، والذي حمل اسم: (الإصلاح)، مُسْتَوْحَى من الدين.

وأخيراً، فقد سجلت الثورة الجزائرية ضمن ميثاق طرابلس (الإسلام) (Islamisme) بين مبادئها الموجهة لها، ذلك أنها كانت تطيع

المنطق نفسه، لِعِلْمِهَا أَنهَا قَدْ اسْتَقَّتْ هِيَ نَفْسُهَا أَصْفَى جَوْهَرِهَا وَأَقْوَى  
عناصر مفهوميّتها (Idéologie) من هذا الدين.

وهكذا سجلت على هذا الغرار مبدأ (مُحَضَّرًا) سابقاً ضمن مفهوميتها،  
علماً منها بأنها تستطيع أن تستمدّ منه الشرارة الضرورية لتركيبية الإنسان،  
والتراب، والزمن، المتناسكة بالجزائر.

ومن جهة أخرى فقد بدأنا نشاهد على الصعيد السياسي، والفني،  
أوليات مثل هذا الجهد ضمن إجراءات فعلية؛ فقد تمّ بالفعل على  
صعيد التربية مثلاً وضع مشكلة الإنسان ضمن اتجاه حضارة، كما أن  
الهيئات التي اضطلعت بالدفاع عن المناهج التربوية سائرة في نفس هذا  
الاتجاه، حيث نضجت موجهاتها في بوتقة الروح التي قامت على إعداد  
ميثاق طرابلس.

والواقع أننا عندما نضع مشكلة الإنسان تحت زاوية النمو، يبدو لنا  
الزمن كبعد من أبعاد فعاليته.

فالمشكلتان (أعني مشكلتي الإنسان والزمن) مترابطتان فيما بينهما،  
والموجهات التي تقدم حلاً لأولاهما، تحلّ الثانية معها.

وفيما يتعلق بالمشكلة الثالثة (أعني مشكلة التراب)، فإن الإجراءات  
المتخذة في ميدان الإصلاح الزراعي، وعملية التشجير، والتّنقيب المنجمي،  
تضعها وضعها الصحيح، كما تحدد أمر (التّوضيب) الجديد للتراب في  
علاقته الوظيفية بحاجات بلاد تريد اجتياز عتبة نموّها<sup>(1)</sup>.

وبكلمة واحدة، فإن التركيبة المتجانسة للإنسان والتراب والزمن

(1) الاثنا عشر سنة السابقة تؤكد لنا بشكل أفضل النتائج الناشئة عن تلك الإرادة الوطنية. وبصورة  
أخص ابتداء من الخطة الرباعية الأولى. [ط. ف.].

بصدد التحقق، بالرغم من المصاعب الملازمة لتحويلات اجتماعية لما نزل في بدايتها، مع ما يضاف إليها من المصاعب المصطنعة التي تقام أمام خطانا، لكي تبرهن لنا أننا غير قادرين على السير وحدنا. ولكن الثورة قد شحذت إرادة شعب يرمي إلى التحرر مهما كلفه الثمن، من ارتهانه الثقل الوطأة للتخلف، ويعتزم في كلمة واحدة، أن يَنْضوي إلى الحضارة.

( 2 )  
مُشْكَالَةُ الثَّقَافَةِ

محاضرة أُلقيت باللغة الفرنسية في الجزائر  
العاصمة بتاريخ: 15 - 1 - 64 .  
وباللغة العربية في مدينة قسنطينة  
بتاريخ: 30 - 1 - 64



في نهاية المحاضرة الأخيرة توصلنا إلى بضعة نتائج منها:

1 - أن المشاكل العديدة التي نطلق على مجموعها مصطلح (التخلف)، هي في الواقع تعبيرات مختلفة عن مشكلة واحدة ومفردة تواجه كل بلاد متخلفة، أي أنها مشكلة (حضارة)، وذلك بشرط أن نتقبل هذه العبارة في استخدامنا لها، بصورة محدودة، وأعني بهذا أن تكون أقلّ تعميماً من المعنى الذي اعتاد علم الإنسان (Anthropologie) أن يفهمها عليه.

وبعبارة أخرى فالحضارة ليست كل شكل من أشكال التنظيم للحياة البشرية، في أي مجتمع كان، ولكنها شكل نوعي خاص بالمجتمعات النامية، بحيث يجد هذا الشكل نوعيته في استعداد هذه المجتمعات لأداء وظيفة معينة ليس المجتمع المتخلف في حالة تكيف معها لا من حيث رغبته، ولا من حيث قدرته، أو بعبارة أخرى: لا من حيث أفكاره، ولا من حيث وسائله.

2 - وأن هذه الرغبة، وهذه القدرة لدى المجتمع المتحضر، ناتجتان ليس عن تكديس منتجات الحضارة، ولكن عن تركيب أصيل لعناصر: التراب، والإنسان، والزمن.

3 - وأننا إذ نفترض أن مشكلة التراب قد وجدت حلها، أو هي في طريقها إلى هذا الحل، كما هي الحال بالنسبة إلى الجزائر، حيث يتم تحويل وضعيتها القانونية، وإعدادها الفني في علاقتها الوظيفية بالاختيار الإشتراكي - فإن المشكلتين الأخرين مرتبطتان بطريقة عضوية بالمشكلة الأولى، لأننا منذ مواجهتنا لمشكلة الإنسان المطروحة في نطاق النمو، نجد أن الزمن يواجهنا بالضرورة كبعدٍ لفعالية الإنسان.

هذه هي مجموعة النتائج التي سبق أن توصلنا إليها. وهي تدلنا منذ

عثورنا عليها على الاتجاه الذي ينبغي لنا أن نسلكه إزاء مشكلة الثقافة التي تجابهنا اليوم، والتي نتخذ منها موضوعاً لمحاضرنا الثانية. فهذه المشكلة لا تواجهنا ألبتة في دائرة المجرّدات، أي في: المسرح، أو السينما، أو مكتب عمل أحد الروائيين، أو في أسلوب إحدى الرقصات الفلكلورية، ولكنها تطرح أمامنا في العالم العينيّ الملموس لعمَلنا اليومي، في إحدى حظائر البناء، أو في حقل نقوم بزراعته، أو في المدرسة حيث نرسل بأطفالنا لتلقي المعرفة، وفي الطرقات التي نعبر بها، والقاطرات التي ننتقل بواسطتها، وأخيراً في كل مكان يوجد فيه شكل من أشكال حياتنا ونشاطاتنا اليدوية أو الذهنية.

فالقضية تقوم بالنسبة إلينا ليس في مجرد إعطاء مضمون معين لأوقات فراغنا فحسب، ولكن في إعطاء هذا المحتوى لوجوه نشاطنا الأساسية أولاً وبالذات. وبكلمة واحدة فإن موضوعنا لا يقتصر على نطاق معين فحسب، ولكنه يتعلق بالإطار الاجتماعي كله، حيث تدور حياتنا، وتتساوق نشاطاتنا، وتشكل المشكلات العديدة التي تستحوذ على أفكارنا تحت اسم (التخلف).

وهكذا فنحن عندما نطرح هذا السؤال: (ما هي الثقافة؟)، فإننا لا نجد فكرنا حرّاً، ولكننا نراه محاطاً بكل تلك المشاكل. ومعلوم أن هذا السؤال ليس له المعنى نفسه، عندما يتعلق الأمر بمجرد اهتمام ذهني - له علاقة بجمع الوثائق أو بالناحية العلمية - وعندما يتعلق غرضه بمصلحة اجتماعية أساسية. ففي الحالة الأولى نواجه مجرد مشكلة تصوّر لواقع اجتماعي قائم، وفي الحالة الثانية تتمثل المسألة في موقف يُطلَبُ إلينا اتّخاذُه لمواجهة فراغ اجتماعي معين. ذلك أنه توجد بالتأكيد، ومهما تكن وجهة نظر بعض أصدقائنا حيال هذا الموضوع، نوعية خاصة بالمشكلة المطروحة أمامنا دون

هوادة، منذ اللحظة الأولى لصياغتها، كما أنها تزداد مواجهة لنا مع كل خطوة من سيرنا.

ومنذ الخطوة الأولى نجد أنفسنا إزاء طريقتين اثنتين: ففي الطريق الأول تقوم المسألة في إعداد التقويم الفعلي لثقافة معينة سبق إعدادها من قبل، كالحضارة بأثينا أو في إمبراطورية روما.

وفي الطريق الثاني تقتصر المسألة على مجرد تصورها في مجرد محتواها المضمّر، وفي الخطوط المتفاوتة الغموض التي تكوّن مشروعها. فالفهم والعمل غير مترادفين: هذا هو اليقين ذاته.

ولكن هناك ما يدعو إلى أن يجد هذا اليقين ترجمته في موقفنا إزاء مشكلة الثقافة، لأنها عندما تطرح علينا من حيث المبدأ، يصبح من الضروري لنا أن نقوم بوضعها في مكانها بالنظر إلى علاقتها بوضعيتنا التاريخية الخاصة. ولهذا فإن المشكلة يمكن أن تطرح بصفة عامة ضمن ثلاثة أوضاع مختلفة:

1 - فعندما نتساءل: كيف تتكوّن ثقافة معينة؟ يكون سؤالنا متضمّنًا لجواب عن مرحلة تاريخية معينة.

2 - وعندما نتساءل: ما هو الدور الذي تؤدّيه ثقافة معينة؟ أو ما هي الصورة التي تبرز فيها هذه الثقافة؟ نجدنا إزاء وجهة نظر أخرى للمشكلة.

3 - أما عندما نتساءل: كيف يتمُّ إعداد ثقافة معينة؟ فإننا نكون إزاء زاوية نظر مختلف عن الوجهتين السابقتين.

وهذه الأوضاع الثلاثة للمشكلة، كلها ذات قيمة على الصعيد النظري، إلا أنه من الواضح أن الوضع الثالث هو الذي يتضمن الجواب عن المرحلة التاريخية التي تنتظم بلادًا كالجزائر، باعتبارها بلادًا بصدد الخروج من العهد الاستعماري، مع كل المشاكل التي خلفها لها هذا العهد وراءه.

فنحن عندما نطرح بالجزائر هذا السؤال: ما هي الثقافة؟ لا نفكر بالدرجة الأولى في ضروب التسلية التي يمكن أن تقدمها لنا الفنون الفلكلورية، والمسرح، والشعر؛ ولكننا نفكر أولاً في الحقائق المحسوسة للتخلف: في البطالة، والأميّة، ونقص التغذية إلخ.. وللتخلف جغرافيته، وتاريخه.

أما جغرافيته، كما سبق أن بيّنا ذلك في محاضرنا الأخيرة، فهي تشمل المساحة التي تنتظم على وجه التقريب نصف الكرة الجنوبي، والتي تقع في نطاقها في جميع الأحوال بلدان باندونغ (Bandoeng) التسعة والعشرون<sup>(1)</sup>.

وأما من الناحية التاريخية، فيجب علينا أن نميّز بين شكلين اثنين للتخلف في هذه الرقعة الجغرافية: الشكل الذي يُعزى إلى عوامل عرضية كالتقهقر الذي ينتاب الآن أو انتاب في الماضي تطور المجتمعات التي كانت نامية سابقاً، كما هي الحال بالنسبة إلى المجتمع الإسلامي حتى آخر عهد الدولة الموحدية؛ والشكل الذي يعزى إلى عوامل دائمة ومزمنة من الركود، كما هي الحال بالنسبة إلى العوامل التي انتابت حتى هذا الحين حياة السكان الذين يكوّنون ما نسميه بالمجتمعات البدائية.

وعلاوة على ذلك يجب أن نأخذ في حسابنا الاستعمار الذي يمكنه أن يصبح عامل ركود أو تقهقر راجح الكفة. ولكن مهما يكن مصدره التاريخي، فإن التخلف - عندما نعبر بمصطلحات اقتصادية عن الحقائق الواقعية لمجتمع في حالة ركود أو تقهقر - لا يشكل سوى مظهر من مظاهر مشكلة الإنسان الذي لم يتعلم طريقة استعمال وسائله الأولية،

(1) انظر في هذا الموضوع: (فكرة الأفريقية الآسيوية)، حيث استخرج المؤلف الاستنتاجات الأولى لمؤتمر باندونغ. ونجد من جهة أخرى في هذا المؤلف الأسس النظرية لعدم الانحياز، وقد وضعت في مجال إمكانية وجود حضارة عالمية. ولم يظهر بن نبي في كتاب من كتبه كما ظهر في هذا الكتاب كمنظر سياسي في المدى العالمي. [ط. ف.].

التي هي التراب والزمن بصورة فعّالة، أو هو قد نسي ما تعلمه من هذا الاستعمال، مع ملاحظة أن فعّالية الإنسان بالذات هي التي تقوم بتحديد بقية العوامل الأخرى.

وإذن فإنّ الإنقاص من عدم فعّالية الفرد، يعني الإنقاص من تخلف المجتمع.. إلا أنه يتبقّى لنا أن نعقد الصلة بين الثقافة والفعّالية باعتبارها صفة ملازمة للإنسان المتحضّر.

فتيجة الفعّالية أمر مؤكد بصورة إجمالية في الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع متحضّر معين، باعتبار أن حضارته ليست إلا التعبير عن مستوى معين للإنسان والتراب والزمن، المتضمّنة جميعها في كل نتاج من منتجاتها، وفي تركيبها الأصيل بصورة عامة.

كما أن نتيجة الفعّالية أمر مؤكد أيضاً في بعض الحالات المعينة، وذلك عندما يوجد مجتمع معين نام على الصعيد الصناعي، في بعض الظروف الخاصة من تاريخه، ضمن حالة لا يملك فيها غير وسائله الأولى، بحيث لا يستطيع أن يستعمل من أجل إعادة بنائه إلا هذه الرسائل فحسب، أي الإنسان والتراب والزمن.

وهذه الحالة هي التي تقدّم لها على سبيل المثال قضية إعادة بناء ألمانيا عقب سنة 1945 م.

فقد وجد الشعب الألماني نفسه، عقب الحرب، محروماً من جميع أبعاده الأخرى، وخاصة فقدانه لسيادته السياسيّة، بحيث لم يعد يملك لمواجهة مشاكله إلا عضلاته وأفكاره، أو بعبارة أخرى طاقته الحيويّة، وثقافته.

ولكن فعّالية الفرد الألماني، من أجل إعادة بناء بلاده، تقتصر في نهاية الحساب، ومن وجهة النظر الاجتماعيّة، على ثقافته لا غير.

وإذا ما دعينا على أية حال إلى القيام بتحديد القسط المعزوّ إلى العضلات في هذا التحوّل المدهش، الذي تمّ في مدة عشر سنوات، فإننا ندعو بدورنا هؤلاء الذين يطرحون علينا هذا السؤال، إلى الالتفات لحظة ما نحو المساحة التي تعاني التخلف، وإلى التساؤل عن السبب الذي أذى بالإنسان الذي يعيش على هذه المساحة إلى عدم الإنقاص من مشاكله الحيويّة بواسطة عضلاته فحسب؟ وإذن فإن مشكلة الثقافة هي التي تواجهنا على رقعة البلدان المتخلفة.

ولهذا فنحن عندما نقوم بالموازنة بين النموّ والتخلف، على المستوى الجماعي، أو بين الفعاليّة وعدم الفعاليّة على المستوى الفرديّ، نكون قد قمنا بالمقارنة بين مستويات ثقافيّة معيّنة، أي بين ثقافة معيّنة من ناحية، وبين شيء معيّن يمكننا - لكي نحافظ على الروح المنهجية التي نعتمدها - أن نسمّه بطابع يشبه اللاثقافة، من ناحية أخرى.

وعلى هذا فنحن عندما نطرح مشكلة الثقافة في بلاد متخلفة معيّنة، لا نملك الخيار عند طرحها، لأن الثقافة محدّدة بواسطة كل معطيات التخلف، وبواسطة المعطى البشري أوّلاً وبالذات، بحيث يتعيّن علينا أن نطرح المشكلة بصورة حاسمة في الشكل الدقيق الذي تواجهنا عليه، أي في وضعها المثالث:

- كيف يتمّ إعداد ثقافة معيّنة؟

وهذا لا يعني وجوب اعتبار الوضعين الآخرين كوضعين قابلين للإهمال، لأن وجهة نظرنا يمكنها على أية حال أن تشمل هنا حقلاً أوسع للتقصّيات، وأن تنفتح على ثقافات بلدان أخرى، حيث تمّ إعداد الثقافة عبر مجرى القرون.

إلا أن المشكلة بالنسبة إلينا تمثل قضية ذات نسق عملي: فنحن نريد اكتساب الفعالية الضرورية لنا، والتخلص من وجوه عدم فعاليتنا الحالية. والمشكلة تطرح علينا تحت المظهر الإيجابي والمظهر السلبي معاً: حيث يتعين علينا أن نكون رصيدنا الثقافي الفعال، وأن نصفي راسبنا السلبي. والحق أنه قد تمّ الشروع بالجزائر في عمل مزدوج للبناء، ولإزاحة الأتقاص، وذلك منذ ميلاد الحركة العصرية التجديدية، والحركة الإصلاحية. ولكن المحاولة لم تكن في هذا الميدان بالخصوص موجهة بمقتضى عملية تخطيطية، لأنها سلكت طرق الخبرة الساذجة.

فقد حدث أن نسي الصباح بالمدرسة أن يقوم بإصلاح نفسه، وكان (رجل الصفوة المتعلمة) الذي تلقى دروسه بالمدرسة العصرية، والذي ربما أتيح له أن يستكمل دراساته بباريس، منفصلاً في قليل أو كثير عن وسط آبائه، وعن المعارك الدائرة بهذا الوسط، فيما عدا بعض المعارك الانتخابية<sup>(1)</sup>.

إلا أنه يجب علينا على الأقل أن نعزو إلى حساب هذه الحركة الإصلاحية عملية تصفية ذلك القسط من راسبنا الثقافي السلبي المتمثل في النزعة المرابطية.

ولكن (الفراغ الثقافي) يبلغ إجمالاً في حالة المتعلم المستغرب، حدّاً يضاعف من خطورته فراغ اجتماعي معين، وذلك عندما يقوم هذا المتعلم بشجب جميع الروابط التي تصله بوسط آبائه، وأحياناً مع أسرته نفسها. وكان هذا الانبثاق الاجتماعي يتخذ في بعض الأحيان بُعد الفضيحة عندما تقوم إحدى العائلات بنذ أحد أبنائها.

ومثال ذلك ما حدث حوالي سنة 1930م، عندما نشر أحد المتعلمين

(1) في هذا القسم يلمح الكاتب إلى الحياة السياسية في الجزائر قبل اندلاع الثورة. [ط. ف.].

الجزائريين بباريس كتاباً أثار موجة غضب في سائر البلاد لأنه مَسَّ بكرامتها. كما كان يتخذ كذلك شكلاً أكثر شيوعاً وهو ما يتمثل في ذلك المروق الذي يدعو الأفراد إلى استبدال جنسيتهم، الأمر الذي كان رائجاً في الجيل السابق.

وهكذا يبدو لنا أن نتيجة المدرسة قد كانت سلبية في غالب الأحيان على الصعيد الاجتماعي. ولكن هذا التقييم نفسه، يمكننا استخلاص فائدة معينة، من تجربة وطنية معاشة، وذلك في اعتبارنا لحدودها في صورتها النسبية، ذلك أن التجربة لم تكن وطنية إلا بتأثيراتها، وليس بأسبابها، لأن العائلات في الجيل السابق كانت ترسل بأطفالها إلى المدرسة لا لكي تعدّهم للقيام ببعض الواجبات المعينة، ولكن لكي تهيئهم للحصول على بعض الفوائد المعينة.

وعلى أية حال فقد أتاحت لنا تجربة المدرسة الفرنسية طوالي منتصف القرن المنصرم، أن نلمس بأصابعنا على نحو ما، وفي أكثر من مناسبة، حقيقة معينة: وهي أن المتعلم الجزائري الذي تمّ تشكيله على مقاعد هذه المدرسة، كان من الناحية الاجتماعية أقلّ فعالية من زميله الأوروبي أو اليهودي، كما لو كان مصاباً بمعامل معين من النقص.

ومع هذا فقد كان يبرهن في أكثر من حالة، على صفاته الشخصية، بما كان يحظى به من تقديرات متفوّقة في ختام دراساته.

ومنذئذ نجدنا إزاء هذه الملاحظة الأولى التي تفرض نفسها، والمتمثلة في أن المحصول الاجتماعي أو فعالية الفرد، ليست بالدرجة الأولى على علاقة وظيفية باستعداداته الشخصية؛ بالإضافة إلى ملاحظة ثانية: وهي أن المدرسة لا تحلّ وحدها مشكلة الثقافة، لأن حلّها يبدو لنا متأثراً عن شروط أكثر عموماً.

وهذه الملاحظة الأخيرة تتيح لنا إذن أن نطرح مشكلة الثقافة في علاقتها بالمدرسة بطريقة أفضل، ما دنا قد عرفنا أن المدرسة لا تقدم للتلميذ الصفات المحددة للمحصول الاجتماعي أو الفعّالية- وأعني بها الصفات التي نتظرها من الثقافة- إلا ضمن شروط معينة تتجاوز الإطار المدرسي. ولكن قبل أن نقوم باستخلاص نتيجة معينة أصبحت الآن ماثلة في أذهاننا، يتعين علينا أن نزيد في تحديد ما نعنيه بالمحصول الاجتماعي والفعّالية، وذلك بأن نستشهد لهذه العبارات بشواهد خاصة بالإطار الجزائري.

فقد أُتيح للفرد الجزائري المنتمي إلى الصّفوة المتعلّمة أن يبرز على المسرح السياسيّ خلال عهد (الأمير خالد).

وكان يكون مجموع هذه الصّفوة المتعلّمة: ثلّة من الأطبّاء، وبعض المحامين، وبضعة من الأساتذة، وحنفة من المعلّمين.

ولا ريب في أن أفراد الجيل الذي عاصرته لا يزالون يذكرون أصدقاء النضال الذي خاضته هذه الصّفوة المتعلّمة في سبيل الحصول على حق الالتحاق بالمدرسة.

فالمؤكد أن البذور الأولى للمطالبة بالحقوق الوطنية، قد تشكّلت داخل هذه المناقشة وما دار فيها من أخذ وردّ.

ولكن الذي يهّمنا هنا، ليس هو الجانب التاريخي للحركة الوطنية إبان بوادرها الأولى، وإنما هو النتيجة المحسوسة للموقف المتخذ إزاء مشكلة اجتماعية محدّدة، وذلك لكي نتخذ منها معياراً لحكمنا على فعّالية (نخبتنا) المتعلّمة في ذلك العهد.

فهذه النخبة لم توفر لا من رصيدها الكلامي ولا من أزواد حبرها، فقد كانت خطبها الرنّانة تتجاوب في الآفاق، كما كانت مقالاتها تملأ أوراق الصحافة الوطنية.

ولكننا يجب أن نسجّل أن مشكلة الالتحاق بالمدرسة قد ظلّت مطروحة مع ذلك دائماً، ما دامت هذه المشكلة لا تنفكّ تواجه الحكومة الجزائرية حتى هذا اليوم بالمدى نفسه من الحدة<sup>(1)</sup>.

وهنا نجدنا إزاء واقع، ومعيار معيّنين. وفي مقابل ذلك يجب علينا أن نأخذ في اعتبارنا واقعاً آخر؛ فنحن لا نزال نذكر أن حكومة فيشي (Vichy) قد قامت خلال سنة 1940م بتمديد تطبيق القرار الهتلري لنورمبورغ (Décret Hitlérien de Nuremberg) على المجموعة اليهودية الجزائرية.

وفي هذه الحالة الدقيقة، رأينا الفرد اليهودي المنتمي إلى الصفوة المتعلّمة، والذي تمّ تشكيله في المدرسة الفرنسية نفسها، يجابه المشكلة الاجتماعية نفسها.

ولكن المتعلّم اليهودي لم يتناول هذه المشكلة بالطريقة نفسها التي تناولها بها المتعلّم الجزائري؛ فهو لم يجعل منها موضوعاً للمطالبة، فأنحأ بذلك باب الديباغوجية، بل جعل منها موضوعاً لالتزام شخصي، ولعمل مستقلّ بذاته. فقد قام بتحويل ذاته، خارج دائرة وظيفته، إلى معلّم أو أستاذ، يزاوّل مهمته تحت سقف بيته الخاص، بحيث كان في إمكان التلميذ أو الطالب اليهوديين أن يواصلوا دروسهما في البيت بصورة عادية تقريباً، حسب مواقيت وبرامج ملائمة.

وفي هذه الظروف التي زادت من خطورة المشكلة بالنسبة إلى أطفالنا نحن، حتى في صورتها النسبية، لأن إجراء الاستيلاء التحكيمي زمن

(1) مشكلة إنشاء المدارس في بلادنا لم تكن هي تلك التي كانت قبل 19 / 6 / 65م. إذ أننا لم نكن نستطيع التحدث عنها كمشكلة. فقد كان هذا القطاع امتيازاً وعملاً حكومياً يخصص له الجز الأكبر من وسائل الدولة. [ط. ف.].

الحرب كان يمارس في حرية ضدَّ تعليمنا الحرّ، رأينا الأطفال اليهود ينفلتون مع ذلك من تأثيرات صرامة الأحكام العنصريّة الخاصّة بقانون العدد المحدود لنورمبورغ (Numérus Clausus de Nuremberg)، بفضل فعّالية المتعلّم اليهوديّ.

وهذه حالة تمكّنا عند ملاحظتنا لفعّالية الآخرين، وكلما قمنا بإعادة النظر إلى أنفسنا، من مشاهدة لفاعليّتنا الخاصّة على مستوى نخبتنا، أي على المستوى الذي عهدنا فيه عادة أن تحقق ضمنه ثقافةً معيّنة أقصى ما تملك من جهودها ومن تأثيراتها.

إلا أن هذه الظروف نفسها تمدُّنا بحالة أخرى، تكون عملية المقارنة ضمنها أكثر إفادة لنا في هذه المرّة، وذلك على الصعيد السياسي.

فالواقع أننا لانزال نذكر في الثامن من شهر نوفمبر سنة 1942م، وعند حلول الحلفاء بالجزائر خاصّة، أن غياب نخبتنا المتعلّمة كان ملحوظاً في هذا الظرف بالخصوص؛ بينما كان أحد الأساتذة اليهود يتقدم في ذلك الحين باسم أبناء دينه مصحوباً بعدد معين من المطالب، كما لو كانت المجموعة التي ينتمي إليها هي المضطّعة بتمثيل الشخصية الجزائرية بكل ما يناط بها من أعباء، وما يُعزى إليها من مصالح.

ويمكّنا ابتداء من هنا أن نقوم بملاحظتين اثنتين:

1 - فالفرد لا يدين بصفاته الاجتماعيّة لتشكيله المدرسي، ولكن لشروط خاصّة بوسطه.

2 - أما من حيث سلوكنا السّلبّي إزاء هذه المشكلة أو تلك، فإن جميع أسباب اللافعّالية الخاصّة بوسطنا هي التي تجعل منا أشخاصاً فاقدين للفعّالية.

وها هنا نقوم باستخلاص تلك النتيجة التي سبق أن أشرنا إليها منذ حين، والتي أصبحت الآن ماثلة في أذهاننا، كما أنها قد أصبحت مشروعة تمامًا، وهي أن الثقافة ليست ظاهرة صادرة عن المدرسة، ولكنها ظاهرة ناجمة عن البيئة.

ومن ناحية أخرى، فنحن لكي نقوم بتفسير كل الأسباب المتفشية في هذه البيئة، والتي تجدر ترجمتها في السلوك الفعّال أو غير الفعّال، لا نعثر إلا على تفسيريْن ممكنين: إذ يمكننا أن نفسر تلك الأسباب بمعطيات ذات نسق بيولوجي، بالطريقة التي يعتمدها غوبينو (Gobineau)، وهتلر (Hitler)، ولويس برتراند (Louis Bertrand) أو رينان (Renan)، أو بالعوامل ذات النسق الاجتماعي التي تتاب مجتمعًا معينًا خلال مرحلة معينة من تاريخه، إما في طور من أطوار تدهوره، أو في حالة من حالات ركوده.

إلا أن التفسير الأول لا يمكنه أن يصمد في وجه النقد التاريخي، وذلك إذا لم نقم بالحكم على أحد المجتمعات في مرحلة معينة من تاريخه، ولكن في دروة كاملة من دورات تطوره.

وحينئذ يمثّل أماننا الجنس الذي يمنحه (رينان) الأوليّة<sup>(1)</sup>، على صورة لا تبلغ شأوَ (جنس السادة) عندما نحكم على جهده المتطاوّل عبر القرون من أجل التخلص من نير الموالي الذين كانوا يرضخونه لأشنع ضروب المقت والهوان، من قبيل حقّ الوطاء (Droit de jambage) الذي

(1) نورد بهذا الخصوص نموذجًا للمعلومات الفارّئ نصًّا من (Reforme intellectuelle et morale de la France) - أرنست رينان -.

«الاستعمار إنه ضرورة سياسية في الدرجة الأولى.. إن غزو بلد من عرق أدنى من قبل بلد من عرق أعلى لا يدعو إلى الاستنكار.. عندما يكون الأمر بين الأعراق المتساوية فذلك أمر يدعو إلى الاستهجان. لكن تجديد الأعراق المنحطة بأعراق عليا فتلك عناية إلهية للإنسانية.

يُقضي المولى بمقتضاه الليلة الأولى على فرايق الزوجية برفقة عروس تابعه. ومن جهة أخرى فإن الجنس الذي يرصده (رينان) لكي يزجَّ به في غيابات أقبية عمل الرقيق<sup>(1)</sup>، سيتكشف له تحت ملامح مغايرة لما يتصوره عليه، عندما كان هذا الجنس يحمل مشعل الحضارة في عصور أخرى. إلا أنه يتبقَّى لنا مع هذا أن نحسم مشكلة ضروب التباين في السلوك، التي سبق أن لاحظنا وجودها ضمن وضعيات مختلفة.

فقد توصلنا إلى ثلاث نقط في هذا الموضوع، وهي: 1 - أن التخلف هو نتيجة أو حاصل ضروب الالفاعلية الفردية؛ فهو فقدان للفعالية على مستوى مجتمع معين.

2 - وأن الالفاعلية لا يمكن التخفيض منها بواسطة تكوين يقتصر تصوُّره على الإطار المدرسي وحده.

3 - وأن مشكلة السلوك ترجع إلى الثقافة، ولكن هذه الثقافة يجب أن يتمَّ تصوُّرها وإعدادها ضمن إطار اجتماعي يشمل سائر المجتمع، ولا يقتصر على صنف اجتماعي معين.

وهذه النقطة الثالثة الناجمة عن ملاحظتنا المتعلقة بأحداث تجربة تمت في ألمانيا، وبتجربتنا الخاصة بالجزائر منذ خمسين عامًا، وبالتجربة التي احتكَّ بها جيلنا خلال السنوات الواقعة بين عام 1940 م وعام 1944 م، تشير أمامنا مشكلة الثقافة ضمن حدودها الصحيحة، وفي صورتها التالية: - كيف يتمُّ إعداد ثقافة معينة؟ أما السؤا لان الآخران: - كيف تتكوَّن

(1) الطبيعة خلقت عرق (الشغيلة)؛ إنه العرق الصيني ذو المهارة اليدوية المدهشة دون الإحساس بالمهانة من العمل. احكموه بالعدل فسوف يكون راضيًا. ثم خلقت عرق عمال الأرض؛ إنه العرق الزنجي، كن معه طيبًا وإنسانيًا وسوف تجري الأمور كما ينبغي». [ط. ف.].

ثقافة معينة؟ وما هو الدور الذي تؤدّيه ثقافة معينة؟ أو ما هي الصورة التي تبرز فيها ثقافة معينة؟ فهما سؤالان مهمّان، ولكنها ليسا بالأساسيين بالنسبة إلى موضوعنا.

فالسؤال الأول يمكن أن يحظى باهتمام عالم الاجتماع في بلاد تكفل فيها الزمن خلال تعاقب القرون ببلورة القيم الثقافية التي تغذت منها وتشرّبتها أجيال متوالية، بحيث تمكنت بالتدرّج من تغيير عوائدها إلى آليات للسلوك. والسؤال الثاني يمكن أن يشغل بال الناقد الأدبي أو الناقد الفني، أو أحد هواة الفلكلور الخ..

أما السؤال الذي يهمننا والذي نطرحه بطريقة منهجية، فيجب أن نزيد من تحديده بطريقة نصوغ بمقتضاها في جلاء صريح موضوع ثقافتنا ذاتها، بحيث يتعين أن يُثار السؤال في علاقته الوظيفية بهذا الموضوع نفسه، ضمن هذه الصورة:- كيف يتمُّ إعداد ثقافة متلائمة مع السلوك الفعّال؟ لقد تأكد لنا من خلال التجارب التي سلف أن أشرنا إليها في دراستنا هذه، أن السلوك الذي ندعوه بالسلوك الفعّال، لم يتم تشكيله داخل المدرسة لأن التعليم الفرنسي لم يمنح للجيل الجزائري الذي سبق جيل الثورة عادات الفعّالية التي نجدها ضمن السلوك الذي شاهدناه في مواضع أخرى.

وإذن فهذا السلوك الأخير لا يتشكل على مقاعد المدرسة، ولكن ضمن مجموع الإطار الاجتماعي - الثقافي الذي يحيط بالفرد.

ومنذئذ يصبح في الإمكان أن نحدد الثقافة باعتبارها نتاجاً للبيئة. فنحن مدعوون إلى صياغة هذا التعريف في الحدود التي نلاحظ ضمنها في البلدان النامية، أن الثقافة باعتبارها مصدراً لوجوه السلوك، ليست مقصورة على صنف اجتماعي معيّن، ولكنها جميع الطبقات الاجتماعية.

فالبينة تُعدّ إذن بمثابة الرَّحْمِ بالنسبة إلى القيم الثقافية. الأمر الذي يمكننا ضمن تعريف إجمالي أوّليّ، من أن نعتبر الثقافة نفسها كبيئة مكونة من الألوان، والأصوات، والأشكال، والحركات، والأشياء المأنوسة، والمناظر، والصور، والأفكار المتفشية في كل اتجاه<sup>(1)</sup>.

فهي بيئة تمارس مفعولها على الراعي وعلى العالم سواء. وهي الوسط الذي يتشكل داخله الكيان النفسي للفرد، بالصورة نفسها التي يتم بها تشكل كيانه العضوي داخل المجال الجويّ الحيويّ الذي ينتظمه.

فنحن لا نتلقى الثقافة، وإنما نتنفسها ونتمثلها بالطريقة نفسها التي يتم بمقتضاها تنفسنا وتمثلنا لأكسجين الهواء.

والمدرسة عامل مساعد من عوامل الثقافة، ولكننا نخطئ في تقدير وظيفتها عندما نعتقد أن في إمكانها أن تحلّ مشكلة الثقافة وحدها.

وهي لا يمكنها أن تقوم بدور العامل المساعد إلا في الحدود التي تندمج فيها وظيفتها ضمن الخطوط الكبرى لمشروع ثقافة، على المنوال الذي تجري فيه الآن محاولة إنجاز ذلك في إطار التعليم الجزائري الذي

(1) أ - مالمينوفسكي في (النظرية العلمية للثقافة) قد عرفها بأنها «سيطرة الوسط على أعضاء المجتمع».

ب - نيتشه رآها «وحدة الأسلوب في سائر المظاهر الحيوية لشعب» (IN «تحددات في غير زمانها»).

ج - إن ما ينشئ ثقافة (Kultur) عند جوت إنها هو «تلك العادات المشتركة في الذوق والأفكار بين الفرد والوسط الذي يعيش فيه، هذه هي طرق العيش بالتفكير الجماعي التي يتشكل منها شعب طوال احتكاكه المديد بالطبيعة».

(Cite in: «Civilisation P le mot et l'idée» publié en 1930 par le CIS)  
في المعنى نفسه كونفوشيوس وضع كل ذلك في «Li» هذه القيم التي هي في حياة أمة «تخلق حالة روح ملائمة، مشاركة جادة، ثقة، شروطاً لوجود متناسق في حياة أمة». [ط. ف.].

تواجهنا جميع مشاكله، وفي مستوى التعليم الابتدائي بالخصوص، ضمن حدود التكوين بدلاً من حدود المعرفة. إلا أنه يتعين علينا على أية حال ألا نضيع فائدة تجربتنا، طوال نصف القرن الماضي، وهي المتمثلة في إدراكنا أن الثقافة تمثل ظاهرة بيئية، قبل أن تكون ظاهرة مدرسة<sup>(1)</sup>.

ولكي نقوم بإعداد ثقافة يجب أن نركز انتباهنا على مجموع الإطار الثقافي، على المنوال نفسه الذي يتم فيه إنجاز ذلك خلال بعض التجارب الراهنة، وخاصة بالجمهورية الصينية، حيث شرع في تغيير البيئة على مستوى قد يثير دهشة الملاحظ الغربي أحياناً، لا سيما إذا كان قد أنسَ الوجه التقليدي للصين القديمة، وذلك عندما يشاهد على سبيل المثال بائع الفطائر وهو يرتدي الكساء الأبيض النقي، ويتناول أقراص بضاعته بملاقط من النيكل، وكأنه أحد أطباء الجراحة.

ولا يهمننا كثيراً إذا كانت هذه الجزئية، التي ينعكس من خلالها ذلك التحول، ستدعو هاوي الفلكلور إلى الابتسام حيالها، ولكن الذي يهمننا هو أن ننظر إليها باعتبارها مقابلاً واقعياً لتحول شامل لوجوه السلوك. فكل جزئية تدرج مع علامتها السالبة أو الموجبة ضمن تقويم ثقافة معينة، لأن كل جزئية تافهة أو غير مألوفة تشيع داخل البيئة التي يتطور ضمنها الراعي والعالم سواء، من شأنها أن تدعو الطفل الناشئ إليها، وتقيم معه منذ ميلاده حواراً يظل مستمراً حتى شيخوخته، بحيث ينطبع في كل حد من حدوده على ذاتيته، وعلى شخصيته ووجوه الإلهام الخلاقة التي تسجل أعظم لحظات العبقرية البشرية، كانت مرتبطة بجزئيات تبدو في ظاهرها

(1) بيئة، محيط، ذلك الذي يحيط، وفي إطاره تتطور. إنه الوسط في تعبير علم النفس والجو في علم الطبيعة. [ط. ف.].

غير ذات معنى، من قبيل: الحوض بالنسبة إلى أرشميدس (Archimède)، والتفاحة بالنسبة إلى نيوتن (Newton)، وأنية غليان الماء بالنسبة إلى دنيس بابان (Denis Papin)، وفؤارة الماء بالنسبة إلى ليست (List).

وعلى هذا فإن مشروع ثقافة معينة، يجب أن يشمل سائر البيئة مع اعتباره للجزئية حسب علاقتها السلبية أو الإيجابية، وحسب انخراطها ضمن رصيد ثقافي فعّال، أو ضمن ركام سالب.

فمشكلة الثقافة تطرح ضمن هذا المظهر المزدوج بالذات. إلا أننا في اهتمامنا بالمنهج الذي نعتمده، لا نتناولها هنا إلا ضمن مظهرها الأول أي الموجب، تاركين المظهر الثاني السلبي لغيرنا من الباحثين أو لمناسبات أخرى. ومع هذا يتعين علينا أن نلحّ على أهمية مظهرها السلبي، وخاصة عندما يجب على أحد المجتمعات أن يشرع في التخلص من رواسته البالية، وفي وضع الأسس التي يقوم عليها نظام جديد، كما كان يفعل إبراهيم عليه السلام عندما كان يمسك بمِعْوَلِهِ ويحطّم أوثان المدينة التي ولد فيها من بلاد الكلدانيين، لكي يُرْسِي الدعائم الراسخة لعالم التوحيد.

فالمسألة تقوم بالنسبة إلى الجيل الذي حقق الثورة الجزائرية، في الاضطلاع بمشروع ثقافة يكون في مستوى مهام الثورة، حسب ما نُصِّ عليها في برنامج طرابلس، مع أخذه بعين الاعتبار للمشاكل النوعية الخاصة بالتخلف وباللافعاليّة<sup>(1)</sup>.

فقد علّمتنا تجربتنا بالجزائر أن الثقافة لا تُستورَدُ بنقلها من مكان إلى آخر، بل يجب خَلْقُهَا في المكان نفسه، لأن البيئة ليست إحدى لوحات الرسم التي نفكها من مسمار الجدار الذي علّقت عليه، لكي نقلها إلى

(1) عندما نشرنا هذه المحاضرات لم يكن قد أعلن الميثاق الوطني بعد. [ط. ف.].

منزلنا. مضافاً إلى ذلك أن البيئة تقدّم لنا عناصرها على صورة متراكمة وغير منظمّة. ولهذا يتعيّن علينا أن نقوم بترتيب عناصرها لكي ندرج احتشادها ضمن إطار موحد.

ونحن نلاحظ في احتكاكنا للوهلة الأولى بعملية الترتيب هذه، أنها تتمّ في الحياة الاجتماعية بطريقة تلقائية على نحو ما، في شكل أسلوب معيّن للحياة خاص بالمجتمع المتحضّر، وسلوك معيّن خاص بأفراده. ويمثل هذا تركيباً أوّلياً للعناصر الثقافية، ولكننا نلاحظ في الوقت نفسه وكنتيجة أولى مترتبة على هذا التركيب المتآلف، وجود نشاط متبادل بين أسلوب الحياة، وبين السلوك، بطريقة تجعل أحدهما يرمي إلى الاحتفاظ بالآخر في خط مطلبه واقتضائه الخاص.

وبعبارة أخرى فإن المجتمع يقتضي سلوكاً معيّنًا من الأفراد، وهؤلاء يقومون بردّ الفعل عن طريق اقتضائهم الخاص في صورة أسلوب معيّن للحياة، بحيث يتم هذا التبادل الذي يتولّى تعديل الإطار الثقافي بطريقة ذاتية في صورة إرغام اجتماعي من ناحية، وعملية نقدية من ناحية أخرى. فعندما يقوم مجتمع بدائي بوضع المحرمات (tabous) حول تقاليده، ومعتقداته، وأذواقه، واستعمالاته، لا يكون (المحرّم) مدعاةً للضحك في ذاته - وذلك على افتراض أن هناك ما يدعو إلى السخرية في هذا المجال - ولكنه الفراغ الثقافي، أو اللاتقافة التي يقوم بالدفاع عليها، وأعني بهذا مجموعة الأسباب التي تستبقي هذا المجتمع على ما هو عليه من ركود. أما بالنسبة إلى مجتمع تاريخي، فإن دفاعه عن أسلوب حياته، هو دفاع عن شخصيته، وعن مبدأ إدماج أفراده في نطاقه، وتحديد علاقاتهم به بحيث يصبحون بمثابة التعريف به، كما يصبح مجتمعهم بمثابة المعرف

لهم، فالإرغام الاجتماعي، والموقف النقديّ للفرد - سواء كان هذا الفرد واعظاً في جمعية إرشاد، أو صحفياً في جريدة أسبوعية، أو شاعراً هزلياً، أو فنّاناً مهتماً بالجماليات، أو ناقدًا أدبيًا، أو ناقدًا سياسيًا، أو قاضيًا عدليًا - هما المظهران الأساسيان لثقافة معينة في وظيفتها الاجتماعية.

ففي المجتمع المتحضر يقع كل خطأ في الأسلوب تحت طائلة النقد، ويقع كل خطأ في السلوك تحت إرغام المجتمع.

وبواسطة هذه الوظيفة الثنائية الجانب يحافظ المجتمع على نقاوة أسلوبه، وعلى الصفات المميزة لفعاليته.

وهذه الوظيفة إنما هي على وجه الدقة وظيفة الثقافة بالذات: كما أن كل ثقافة تُحدّد في أصلها على هذه القاعدة من الضمانات المتبادلة بين الجسم الاجتماعي والفرد.

ومبدأ التبادل هذا هو الذي وضعه القرآن بصورة مجملّة عند تعريفه للمسلمين على الوجه التالي: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) [آل عمران: 3 / 110].

فوظيفة الثقافة الإسلامية هي المعنيّة في وضوح ضمن هذا الفرض الذي يرمي في جلاء إلى الدفاع عن أسلوب المدينة المسلمة، كما أن هذا المبدأ قد تناولته السُّنة النبوية في أكثر من موضع، وخاصة في مثل السفينة الرمزيّة التي يوجد على ظهرها عدد معين من المسافرين، وكان بعضهم على جسرهما، في مواجهة السماء، وهم يمثلون هنا العنصر الواضح المرئي من المجتمع، أي المجتمع ذاته، وبعضهم الآخر في قاع السفينة، وهم يمثلون هنا العنصر المُعتم، اللامرئي، والخفي من المجتمع، أي الشُّذاذ، وضروب السلوك الهامشية.

ويقدم لنا الرسول - صلى الله عليه وسلم - هؤلاء الأخيرين ضمن صورة مؤامرة تواطؤوا خلالها فيما بينهم على القيام بثقب حاجز السفينة، حتى يتمكنوا من استجلاب الماء من هذا الثقب دون الصعود إلى الجسر. فكان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يقول للأولين: إذا تركتموهم يقومون بذلك، فإنهم سيهلكون وستهلكون أنتم بدوركم معهم، وإذا ضربتم على أيديهم، فإنكم ستنجون وستنجونهم بدورهم معكم. وكل ثقافة يجب أن تتولى الدفاع عن تراثها وذلك بأن تضع أولاً بين الجسم الاجتماعي والفرد ذلك التبادر الذي يُقوِّم الأخطاء من حيثما تأتت ومهما يكن مصدرها.

إلا أن هذه المبادلة لا يمكن أن تمارس إلا إذا تم ربط الفرد بالجسم الاجتماعي؛ بالصورة التي تلتحم بها مادة البناء بكامل البنية، وذلك لكي نستعمل مرة أخرى صورة مقتبسة عن الرسول. ودور الثقافة إنما يتمثل على وجه الدقة في خلق هذه اللحمة الاجتماعية أولاً وبالذات.

وبخصوص هذه الوظيفة يبدو أن الثقافات قد تباينت فيما بينها بحيث آلت إلى نموذجين، متطابقين مع رسالتين اثنتين: فقد أسست الشعوب السامية ثقافتها على احترام القاعدة المتبعة، أي على القيم الأخلاقية؛ أما الشعوب الآرية، فقد أقامت حضارتها على القيم الجمالية، وعلى الصورة (أو الشكل) التي بلغت اكتمالها بأثينا، حيث قامت هذه الأخيرة بدورها بنقل شعيرتها هذه إلى عهد النهضة بأوروبا.

والراجح مما هو مشاهد أن هناك نموذجاً جديداً بصدد التشكل أو هو قد تشكل بالفعل، في المجتمعات التي وسمتها إرادة القوة بميسم القيمة

الفنية أو العلميّة، حسب ما يستخلص من دراسة حديثة النشر خصصت بمجلة الأزمنة العصرية (Les Temps Modernes) لموضوع (النمو الثقافي بالاتحاد السوفياتي).

ولكن المجتمع يحدّد باختياره لنموذجه الثقافي الخاص به، جميع شروط تطوّره حتى منتهاه الأخير - وإن كنت أعتقد أن هذا الاختيار مرتبط بأسباب لا يلتقطها وعيّه في وضوح - ذلك أن ثقافة ما يمكنها أن تنتهي إلى نزعة قطعية معتمة، تستغلها إحدى نزعات الدروشة المرابطة، أو إلى خلاعة مطلقة العنان تحكمها إحدى الإمبراطوريات الماجنات، كما تمّ ذلك في عهد الانحلال الذي شاع تحت حكم الإمبراطورة مسّالين (Messaline)، ويمكنها كذلك أن تؤول إلى كارثة نويّة محتملة.

والجزائر مدعوة اليوم للقيام باختيارها، ليس لكي تقدّم محتوى لضروب التسلية الخاصة بصنف معين من الناس، ولكن لكي تعطي مضموناً للنشاطات الأساسية الخاصة بشعب يقف في مواجهة مشاكل حيويّة.

مضافاً إلى ذلك أنها قد أصبحت على بصيرة من أمرها في قيامها بهذا الاختيار، حيث تُنير أمامها السبيل تجربتها الخاصة، وتجربة الآخرين حتى لا تعتمد إلى اختيار مجحف بقيمها الثقافية الموروثة، وبوجهاتها المفاهيمية والسياسية، ولا إلى اختيار قاصر لاقتصاره على ذاته.

وإذا كان الوفاء للقاعدة المتبعة، والتعلُّق بالقيمة الأخلاقية يجب أن يعمل على شدّ وحدتها الملتحمة، في ربطها للفرد بالجسم الاجتماعي، فإن الاهتمام بالصورة (أو الشكل)، وشعيرة القيمة الجمالية، يجب أن يعمل على الاحتفاظ لأسلوب حياتها برونقه. لأنه يتعين أن يكون التركيب المتألف للحقيقة والجمال أساساً لثقافتها.

فشعيرة الحق يجب أن تسود في حياة شفافة متخلصة من أوشاب زواياها المعتمة حيث تتلاقى الأرواح الخبيثة للتأمر على أسلوبها، كما يتكاتف قُطاع الطرق عادة ضد أمن بلادٍ ما.

وشعيرة الجمال لا يجب أن تقتصر هياكلها الخاصة على المسرح، والموسيقى أو الشعر، ولكن يتعيّن أن تنبثّ في سائر وجوه النشاط، حتى في طريقة زراعة (الكرنب) و(البصل) بتربة أحد الحقول.

والمؤكد أن المسرح الذي يبذل في هذه الآونة جهوداً محمودة، بمعىة فرقتنا الوطنية الفتية، وموسيقيينا وشعرائنا الذين توفرت لهم الموهبة، وكذلك فنوننا الفلكلورية الثمينة القيمة، تكون بالنسبة لنا رصيذاً يجب أن يحتل مكانته المرموقة ضمن مشروع ثقافة وطنية جزائرية.

ولكن يجب أن تكون حياتنا جميعها لوحة جميلة، وأنشودة منغومة، قصيداً خلاّباً، وحركة موقعة متناغمة، وعطراً متضوعاً أسراً، من مثل ذلك الأريج الذي أوحى إلى أحد المغنّين الفرنسيين، بتلك الأغنية التي طالما ردّد جيل الحرب لازمتها القائلة: «ما أطيب أريجك العبق يا فرنسا!». ونحن عندما نشاهد خرقاً في كساء أحد المتسوّلين، يجب أن نشعر بوجود خرق في ثقافتنا.

وعندما نسمع صوتاً ناشزاً، كضوضاء أبواق السيارات التي ترعد صاخبة في شوارعنا أحياناً، حتى لتكاد تمزق صمّاخ آذاننا، يجب علينا أن نحسّ بوجود تمزّق في ثقافتنا، وبانتهاك يتمّ عن حمق أو عن وعي ضدّ أسلوب حياتنا، وبتحدٍ لسلوكنّا.

إلا أن هذا الشأن الشاغل ينخرط ضمن فصل من الثقافة لا يدخل في نطاق هذه المحاضرة، وربما تناولناه مستقبلاً في مبحث مستقل تحت عنوان: المعركة المفاهيمية<sup>(1)</sup>.

(1) انظر للكاتب نفسه (الصراع الفكري في البلاد المستعمرة). [ط. ف.].

ومهما يكن من شيء، فإنه يتعين على الجزائر أثناء قيامها باختيارها أن تأخذ بعين الاعتبار واقعاً جديداً يتمثل في معرفة أن كل قيمة ثقافية محدّدة في إطار وطني، قد أصبحت تترج من هنا فصاعداً في تيار ثقافة عالمية شاملة. مضافاً إلى ذلك أن هذا الواقع الجديد هو الذي يفرض علينا اليوم أن نضع كلّ مشاكلنا في حدود النسبيّة.

وإذا كنا نضع إحدى هذه المشاكل - وأعني بها مشكلة الثقافة - في حدود التخلف واللافعاليّة، فذلك لأن المجتمعات النامية تفرض علينا سُلّم نُموّها ومعايير فعّاليّتها.

ويتعيّن علينا نحن، أن نتولّى بأنفسنا فرض المعايير ضمن وجوه نشاطنا، مع إدماجنا لمفهوم الزمن داخلها؛ إذ لا يكفي أن نقصر على مجرد القيام بصنع شيء من الأشياء، وإنما يتعيّن أن نتوفّر على إنجازها في أقصر فترة ممكنة من الزمن.

فالعمل يجب أن يقترن بتعليله الأخلاقي والاجتماعي، كما يجب أن يتّخذ شكلاً معيّناً، وأن يكون ملبياً لبعض المقاييس الجمالية المعينة: وهذا يمثل شرطاً من شروط فعّاليّته.

وعلاوة على ذلك يجب أن يتوفّر للعمل نسقُه الخاص أيضاً، وهذا لكي يُلبّي معايير الفعّالية في عالم أصبح يسيطر فيه على وجوه النشاط من هنا فصاعداً مفهوم سرعة الإنتاج.

ولهذا يتعيّن أن ندخل في تحديد ثقافة ما، علاوة على المعطى الأخلاقيّ والمعطى الجماليّ مفهوم المنطق العمليّ في الوقت ذاته.

فهذا المفهوم يجد تبريره بصورة ملموسة على نحو ما في المجتمعات النامية التي يمتدّ فيها مبدأ تطبيق المنهج (التيلوري) - باعتباره المنهج الذي يعمد إلى تنظيم العمل بشكل مُنمّ لمحصولة - ليشمل جميع أشكال

النشاط قاطبة.

أما تبريره العام فيتولّى التاريخُ تقديمه لنا، لأن التاريخ نفسه ليس إلا تقويماً لحركات اليد والفكر، فهو لا يعدو أن يكون في حد ذاته غير ذلك فعلاً في نهاية الحساب.

وأخيراً فإن المنطق العمليّ ليس هو على نحو من الأنحاء إلا مدخلاً للفصل الموالي من فصول الثقافة، وهو المتمثّل في الفنّ الصياغيّ الذي يتعلّق بالعمل في مستوى التخصّص، مع العلم بأن هذا التخصّص يشمل الراعي كما يشمل فنّ العالم سواء.

فالثقافة التي يتمّ تصوّرها في صيغة بيداغوجية هي كل هذا جميعاً؛ فهي تركيب متآلف للأخلاق، والجمال، والمنطق العملي، والفنّ الصياغي. وإذ تحقّق بلاد كالجزائر هذا التركيب المتآلف، تكون قد حدّدت أسلوبها في الحياة العامة، والسلوك الفعّال لكل فرد من وطنيها. وتكون قد خلقت في النهاية مجموع الشروط التي تهيئها لمواجهة مشاكل التّخلف.

ولكي يتمّ إنجاز ذلك يتعيّن أولاً أن تكون البلاد المتخلفة على اقتناع بأن تثقيف الإنسان أكثر أهميّة من تثقيف نبات الأرض من قبيل زراعة البطاطس على سبيل المثال..

ومهما يكن من شيء فإنه يتعيّن على الجزائر أن تؤوّل إلى حظيرة للثقافة، ومدرسة يتاح فيها لكل فرد أن يتعلّم ويُعلّم، ومُختبر يتمّ فيه إعداد القيم الثقافية المتطابقة مع ضرورات النمو، ومُلتقى يتمكن الشعب داخله من إثارة قضايا الحقيقة والجمال ومناقشتها.

(3)

مُشْكَلةُ المَظْهُومِيَّةِ

IDEOLOGIE DE L

محاضرة أُلقيت (باللغة الفرنسية) في  
الجزائر العاصمة بتاريخ 24 / 2 / 1964 م  
ونشرت كاملة بجريدة الشعب (الفرنسية)  
في فيفري (شباط) سنة 1964 م.



تكوّن المفهومية بصورة عامة جزءاً من ظاهرة القرن العشرين الذي تمّ تعميده عند ميلاده، باسم: قرن البخار.

إلا أن العامل الفنّي قد حوّل منذ ذلك الحين جميع شروط الحياة البشرية، وعجّل حركة التاريخ؛ ومن ثمّ أُعيد تعميد قرننا على التوالي باسم: قرن الكهرباء، ثم الطاقة الذريّة، وأخيراً: قرن الفضاء.

ولكن هذا القرن كان يولد تحت جميع تلك المظاهر الفنيّة حقيقة بشرية كبرى: مفعول القوة الذي أطلق عنان الحربين العالميتين قد تمّ وقفه بمفعوله المضادّ، نتيجة إبرازه لبؤرة حرب عالمية ثالثة.

ومنذئذ تخلّت علاقات القوة عن مكانها لعلاقات جديدة، راضخة لمعايير الأفكار؛ بحيث أصبحت الديمقراطية، والاشتراكية، والسلام، تمثّل فواتح لجميع الدساتير الوطنية، وتطبع بميسمها القبلية التي يتّجه صوبها تطور البشريّة.

ويبدو أن هذه الأفكار الثلاثة، تصور مقدّمًا عناصر دستور شامل، وتكوّن منذ الآن مبادئ مفهوميّة عالميّة، لكي تتوجّج عمل الإنسان وهو ينخرط في العهد العالمي<sup>(1)</sup>.

ولكن هذه المفهومية لما تحقّق بعد شروط وحدتها داخل العالم. إذ يبدو في الواقع أن هناك ثلاث جهات: جبهة الديمقراطية مع مواقعها الاستراتيجية في أوروبا الغربية وفي أمريكا؛ وجبهة الاشتراكية التي يقع

(1) نلاحظ أن هذا المصطلح المستخلص من قبل بن نبي لأول مرة منذ ما يقارب الثلاثين عامًا في مؤلفه (وجهة العالم الإسلامي) قد ألهم فلسفة سياسية تجد أصداءها غالبًا على فم الرئيس الفرنسي الحالي. [ط. ف.].

مركزُ جاذبيتها بالمعسكر الشرقي؛ وأخيراً جبهة السلام التي جمعت أركانها ذات مرّة في باندونغ (Bandoeng).

وتحت هذا المظهر العام بالذات توضع مشكلة المفهومية في العالم، مع تلك المناطق البيضاء المنبثة هنا وهناك للبلدان التي توجد في حالة تقاعد بالنسبة إلى المعركة المفاهيمية، أعني البلدان المتغيبية فعلاً عن المأساة البشرية الكبرى لعصرنا.

وعلاوة على ذلك فإن مشكلة المفهومية تثار على المستوى الوطني داخل كل بلاد فرضت فيها شروطها الخاصة ضمن طور معين من أطوار تاريخها، أنماطاً من العمل الجماعي، أعني حيث يطرد تأثير الشروط الفنية لنشاط مشترك على مساحة جغرافية فسيحة بما فيه الكفاية، ومخططة في قليل أو كثير.

ودراسة هذا النشاط ترجع بنا على أيّ وجه إلى دراسة المقومات التي يقوم عليها تركيبه.

فالنشاط الفردي الذي يمثل أحد مركبات ذلك النشاط الجماعي خاضع في حدّ ذاته لشروط تجعله لا يستطيع التحقّق بدونها.

فقد تعودنا بالنسبة إلى الآلة على الواقع القائم في أن عملها لا يمكنه أن يتحقّق إذا نقصتها حزقة أو صامولة (écrou).

ولكننا لم نُقرّ في ذهننا نفس القاعدة بالنسبة إلى العمل البشريّ. بينما يبدو جيداً في حالات معينة، أن الإنسان تنقصه هذه (الحزقة) بالذات: حيثما فقد نشاطه تمكّنه من الأشياء، فكان نشاطاً رخواً، أو هو لا يندمج بطريقة منتظمة مع النشاط المشترك للجماهير.

ويمكننا أن نقول الكثير عن هذه الظاهرة التي تنطبع مؤثراتها على أبعاد

الصور عن التوقع، وعلى أكثر الميادين تنوعاً؛ في موقف التلميذ مثلاً، حينما يتخلّى عن دراسته في منتصف الطريق، وفي موقف الكاتب (الوجودي) الباحث عن معناه في هذا العالم، أو الذي يتخلّى عن هذا البحث كما هي الحال بالنسبة إلى (كلولن ولسن) مؤلّف (اللامتّمي)<sup>(1)</sup>؛ وبصورة عامة في كل مكان لا ينخرط فيه النشاط الفرديّ ألبتّة ضمن النشاط الجماعي.

ففي جميع هذه الحالات يمكننا القول بأنه حيثما تُفتَقَد المفهومية، فإن الآلة الاجتماعية تظلّ فاقدة لإحدى الحزقات.

وقد أُتيح لنا في الجزائر أن نلاحظ النشاط الفردي والنشاط المشترك في فسحة زمنية قصيرة نسبياً، ضمن مرحلتين مختلفتين: طوال الثورة، وبعدها. فقد اقتادت الثورة الجميع إلى نشاط جماعي مسلح انخرط ضمنه كل فرد بنشاطه الخاص.

وعقب سنة 1962 حدث كما لو أن الثورة قد استلّت شُعَلَتها من نشاط الفرد؛ فنحن لكي نضطلع بالعمل على المستوى الوطني؛ وهو العمل الذي يقتضيه بناء حضارة، وتستدعيه مهام ثقافة، نظل نفتقد (صامولة) بالفعل. وإذن فهذه الثغرة تضع أمامنا مشكلة سياسية واجتماعية جديدة بأن تطرح في صراحة.

وهي قد طرحت بالفعل عند عقد المؤتمر الأخير للطلبة الجزائريين منذ بضعة أشهر<sup>(2)</sup>.

فمن النادر أن يصارح رئيس دولة بلاده بأن قوسها السياسي ينقصه وتراً معين. ومع ذلك فقد قال الرئيس لشبيبة البلاد المثقفة المجتمعة في

(1) L'auteur du: «Non-engagé» Collin Wilson

(2) هذا المؤتمر كالمؤتمرين السابقين نذكر تاريخه شباط 1964م. [ط. ف.]

هذا المؤتمر: «إننا نمتلك برنامجاً، ولكننا لا نمتلك مفهومية».

فهذا التصريح قد قضي أولاً على حكم مسبق متسلط على أذهاننا، كنا قد ورثناه عن ماضٍ عكر، وقامت الثورة لحسن الحظ بوضع حدٍّ له.

وقد ورثنا هذا الحكم المسبق عن ذلك (البوليتيك)<sup>(1)</sup> الذي يدفعه الخُطُّ إلى تسمية نفسه (بالسياسة) والذي يقوم بفصل الفكرة عن النشاط بطريقة تظل بها الأولى عاجزة، ويظل الثاني أعمى فاقداً للبصيرة والبصر.

ولقد ترتب عن ذلك تلك المظاهرات المناهضة للثقافة التي أصبحت تسفر عن وجهها بصورة متكررة داخل حركتنا الوطنية.

إلا أن هذه النزعة ليست قاصرة على بلادنا وحدها، فقد سبق لماركس أن عرفها، ومجادلاته ضدَّ العماليين (Ouvriéristes) جديرة بالتذكُّر في هذا الصدد.

كما سبق لسقراط أن وسم هذه النزعة في المجتمع الأثيني وقرع ممثلها بأن أطلق عليهم اسم (مفتري الأفكار) (Idéophages).

وإذن فالداء ليس وليد هذا القرن فحسب، ولا هو خاص ببلاد واحدة. إلا أن تفكير (مفتري الأفكار) في بلادنا نحن بالذات ليس مجرد سمة من سمات سجيّة شخصية وكفى، ولكنه علامة عامة من علائم تخلفنا، وخاصة في الميدان السياسي حيث تتطابق (صبيانيتنا) مع سنِّ نفساني معين، وهو السن الذي لم يدخل فيه الطفل بعد إلى عالم الأفكار.

ومع تصريح رئيس الدولة نجتاز على وجه الدقة خطوة حاسمة؛ فبعد أن اجتزنا بصورة لا هي بالحسنة ولا هي بالردئية، الطور الذي تمثل

(1) البوليتيك (Boulitique): اصطلاح شعبي محض يطلقه الإنسان الشعبي في بلدان المغرب العربي عموماً على (احتراف الدجل السياسي). (المترجم).

فيه (الأشياء) لدينا مقياسًا لجميع المعطيات، تنتقل اليوم إلى الطور الذي تتحول فيه مراكز اهتمامنا من عالم الأشخاص، إلى عالم الأفكار. وإذن فنحن نخرج من (البوليتيك) وندخل إلى (السياسة)، ولكن مع امتلاكنا لبرنامج، وافتقادنا لمفهومية<sup>(1)</sup>.

وهذه الأولية التي تمت صياغتها بمؤتمر الطلبة تترتب عليها نتائج نظرية وعملية جسيمة فهي تستحثنا إلى القيام بمراجعة موقفنا العقلي، وإلى معاودة مراجعة سياستنا من جديد.

ولكن لنحدد أولاً معنى مصطلحاتنا: فالبرنامج، وليكن برنامج طرابلس مثلاً، يمثل تعداداً للمهام المطلوب إنجازها. و(الفهومية): ما عساها تكون إذن؟ إنه في إمكاننا أن نعطيها تعريفاً حرفياً لا يقدمنا في شيء.

كما يمكننا أن نعطيها تعريفاً عن طريق المماثلة باستنادنا إلى المناهج المفاهيمية القائمة، فلا يزيد ذلك من تقديمنا في شيء، لأنه توجد بلدان يبدو لنا منها أنها تمتلك سياسة، ومع ذلك فهي لا تمتلك مفهومية؛ وهذا المظهر من شأنه أن يخذلنا في البلدان ذات الحضارة الموطدة؛ فإنك لترا على سبيل المثال، تمثل بلاداً تبدو فيها السياسة مستوحاة دائماً من اعتبارات عملية، بدلاً من أن تكون مستوحاة من اعتبارات مفاهيمية؛ ومع ذلك فقد تساوق نمو سياستها منذ قرون بمقتضى مفهومية إمبراطورية، وجدت في شخص كبلنج (Kipling) حادياً.

(1) «لقد كان لنا منذ البداية الشجاعة لنؤكد بأنه ليس لدينا نظرية، ولكن فقط مبادئ ثابتة بحزم. لقد أكدنا بأن طريقتنا ستكون طريقة التجربة والخطأ». هذا ما قاله عبد الناصر. هذا إذن شعور منقسم ويكفي أن نورد قول ناصر هذا لنفهم بأن القضية لا تستطيع، بل لا يمكن أن تكون مطروحة على مجموعة البلاد العربية على الأقل. [ط. ف.].

وفي أيامنا هذه، يبدو لنا أن (فرنسا) تخط سياستها - بوصفها بلاداً أخرى ذات حضارة وطيدة - حسب مجرد اعتبارات اقتصادية بسيطة. ولكن عندما يستحدث دي غول (De Gaulle) الفرنك الجديد، فإنه من العسير أن نؤوّل مبادرته هذه، باعتبارها مجرد إجراء بسيط متعلق بالاقتصاد أو بالنظام المالي، إذ هو يمثل على النقيض من ذلك مبادرة مستوحاة بصورة مشاهدة من مفهومية العظمة<sup>(1)</sup>.

وبصورة عامة فإن المظهر يمكنه أن يحددنا في البلدان المتحضرة، حيث تتولى الثقافة في كليتها تحريك السياسة، كما تُحقّق في دفعة واحدة جميع شروطها النفسية - الزمنية.

والذي يجب أن نقوله هو أن هذه الشروط ليست هي ذاتها في بلاد سبق لها أن أصبحت في حالة حركة، وفي بلاد يتعين عليها أن تنتج الحركة الضرورية لكي تغلب على جميع ضروب العطالة (inertias) الخاصة بمرحلة الانتقال.

فالجزائر تمثل بلاداً فتيّة يتعين عليها أن تجد الدافع المحرك لسياستها في علاقته الوظيفية بشروطها التاريخية الخاصة؛ وبتعبير آخر، يجب عليها أن تجد بمجهودها الخاص أفضل الوسائل والطرق الملائمة لشروطها، مع علمها بأن ما يكون ممكنًا ببلاد في طور من الحضارة متقدم في قليل أو كثير، قد لا يكون كذلك دائماً ببلاد لا تزال في فجر حضارة، أعني عندما يتعين الانطلاق من الصفر.

(1) لقد أضحى اليوم من المعروف تقريباً اقتران اسم ديغول بعظمة فرنسا في العبير المعاصر. وقد أشار إليه بنفسه بقوة حين قال: «أنا موجود في زمن محاط فيه من كل ناحية بالبسطاء، وينبغي علي في هذا الزمن أن أعمل بقوة من أجل العظمة». الأمل طبعة 1970 م Mémoires d'Espoir [ط. ف.].

فكل شعب يجب أن يصنع تاريخه بوسائله الخاصة، وبأيديه ذاتها. والتاريخ، في أي مستوى من الحضارة يتم إنجازها، إنما يمثل النشاط المشترك للأشياء، والأشخاص، والأفكار المتاحة في ذلك الحين بالذات، أي في نفس الأوان الذي يُواكب عملية إنجازها. وهذا الحكم المسبق يجب أن نجعله قابلاً للإدراك بتطبيق طريقة التقسيم، والتحليل؛ ومن هنا يتعين علينا أن نحلل التاريخ إلى أجزائه الذرية، فالنشاط الفردي يمثل ضمن بعض الشروط المعينة: (ذرة) من التاريخ.

ويمكننا أن نمثله ضمن أكثر أشكاله بساطة، في صورة نشاط الصانع اليدوي المنكب على عمله والمقص في يمينه؛ أو في صورة نشاط الجندي المسلح ببندقيته في ميدان القتال. فهذان الأدميان يصنعان التاريخ إذا تحقق لهما توفر الشروط العادية.

ونحن نلاحظ في كلا الحالتين، أن نشاط العمل اليدوي أو الفلاحي أو الحربي، إنما يتم إنجازها ابتداءً من حدين مشاهدين هما: الإنسان وأداته؛ وإن كان الواقع أن هذين الحدين المشاهدين يُخفيان واقعاً أشد تعقيداً، لأن النشاط لا يتم إنجازها فعلياً إلا ضمن شروط من شأنها أن تقدم بالضرورة جواباً عن سؤالين هما: «كيف» يكون ذلك؟ و«لماذا» يكون؟ فالإنسان لا يتصرف كيفما اتفق، ولا دونها أسباب، وإلا جازف بالاضطلاع بمهمة مستحيلة أو لا معقولة.

والنشاط البشري لا يمكنه أن يُحدّد بمعزل عن الطرائق التي تشرط

إنجازته العملي، ولا بمعزل عن بواعثه المُعلَّلة<sup>(1)</sup> (Ses motivations).  
ولذا فهو يتضمن بالضرورة مُحتوىً فكرياً يتلخَّص فيه كل التقدم الفني  
والاجتماعي، والأخلاقي لمجتمع ما.

ولا ريب في أن (ماركس) كان يشير إلى ذلك بطريقة أخرى عندما قال:  
«إن ما يميِّز في دفعة واحدة أسوأ المماريين عن (النَّحْلَة) الأكثر خبرة، هو  
أن المماريَّ يَبني الحَلِيَّة في دماغه قبل أن يَبنيها داخل قفير النَّحْل، وأن  
عمله يفضي إلى نتيجة كانت سابقة الوجود فكرياً في مخيلته».

وأعتقد أن هذا التحليل الماركسي للنشاط لا يزال غير كافٍ في حدود  
المعنى الذي لا يتعلق فيه بغير الطريقة التي تشرط إنجازته العملي؛ فهو  
يسكت عن ذكر (الباعث المُعلَّل) القائم في المحتوى الفكري، بينما  
الباعث المُعلَّل بالذات هو الذي يحدد على وجه الدقة الطابع الاجتماعي  
أو اللااجتماعي (Anti-social) للنشاط؛ فالصانع اليدوي ومقَّصه يمكنها  
أن ينجزا عملاً فنياً، أو أن يقوما بتحطيمه، والإنسان وبنُدُقِيَّتِه يمكنها أن

(1) (motivation): يمكن ترجمتها في حالة الأفراد (بالباعثية)، وفي حالة الجمع (بالباعثيات)؛  
ولكنني فضلتُ ترجمتها باتفاق مع المؤلف: (بالباعث المُعلَّل)، تيسراً لفهمها على القارئ، على  
أن يُفهم من هذا الاصطلاح هنا نفس التعريف رقم (أ) الذي وضعه له (لاند)، أي: «علاقة  
الفعل بالبواعث التي تُفسِّره أو تُبرِّره».

«A. «Relation d'un acte aux motifs qui L'expliquent ou le Justifient  
ولا مانع من أن تأخذ نفس عبارة المصطلح العربي - ولكن في مجال آخر - معنى التعريف رقم (ب)  
الذي وضعه (لاند) لنفس المصطلح، أي: «بيان البواعث التي يقوم عليها قرار ما».  
«B. «Exposé des motifs sur lesquels repose une décision

راجع:

Vocabulaire technique et critique de: la philosophie par. André  
Lalande. (1962). P. 658

يدافعاً عن المجتمع، أو أن يهدداً أمنه.

وإذن فمشكلة الباعث المعلن داخلية بالضرورة ضمن مشكلة النشاط الفردي أو الجماعي.

ففي إمكان النشاط أن يصنع المجتمع أو أن يقوم بتقويضه، وذلك حسب العلامة المقترنة بباعثه المعلن.

إلا أن نشاط المجتمع المشترك لا يتكون في بساطة من مجرد مجموع النشاطات الفردية، حتى ولو كانت هذه الأخيرة من نفس الجنس، وحتى ولو كانت متحدة كلها في نفس الاتجاه؛ إذ يجب أيضاً أن يتم تنظيمها في كنف النشاط الإجمالي حسب مخطط تنظيمي (Organigramme) يتولى تحديد فعالية هذا النشاط.

فهذا (التنظيم) للنشاطات الفردية بالذات في كنف نشاط إجمالي مشترك هو الذي يضع على وجه الدقة مشكلة المفهومية.

لأن (العمل الصالح) و(العمل الصالح) لا يضافان إلى بعضهما البعض بالضرورة، بل ويمكنهما في بعض الحالات المعينة حتى أن يُلغيا بعضهما البعض. فنحن قد تعودنا الدقة البالغة التي يمتاز بها (النمل) أثناء قيامه بعمله، عند أداء كل (نملة) لعملها الخاص على حدة؛ إلا أن (النمل) يبدو لنا أحياناً عندما يتشكل في مجموعة أنه قد ضلَّ سبيله حتى لكأن غريزته تعوزه في هذا الحين بالذات، حيث نراه على سبيل المثال منهمكاً حول فريسة يحاول كما هو الشاهد أن يسحبها إلى مسكنه، ولكن بما أن كل (نملة) تمضي في سحب الفريسة إليها، فإن الذي يحدث فعلاً هو أن الفريسة تظل باقية في مكانها لا تريم.

وإذن فالعمل المشترك يستلزم بالضرورة: تنظيم وتنسيق جميع

المعطيات، وخاصة جميع الأفكار التي تنهض بالنشاطات الفردية. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نرى اليوم في الميدان الديني على سبيل المثال: انعقاد مجمع في (روما) يتمثل موضوعه في تنظيم (النشاط المسيحي) بطريقة لا تؤدّي (بنشاط صالح بروتستانتية)، و(نشاط صالح كاثوليكي) إلى أن يُلغيا بعضهما البعض.

والواقع أن هذا الموقف المتخذ من طرف الفاتيكان (Vatican) للبحث عن مفهومية مسيحية، يعني تطوراً مزدوجاً؛ تطور الوضعية الدولية التي تنتقل من طور التسلح الذري، إلى طور التسلح المفاهيمي؛ وتطور المسيحية نفسها، التي أصبحت تجابه تحدياً جديداً في عالمٍ ينتقل من (الاستعمار) إلى (تصفية الاستعمار)؛ فالنشاط المسيحي إذا تعذر عليه الاستناد من هنا فصاعداً إلى الحجج العسكرية أو التأييدات الإدارية في عالم يتم فيه (نزع الأسلحة النووية) و(تصفية الاستعمار)، يتعين عليه لا محالة أن يبحث عن وسائله الجديدة.. وهذا هو المشكل الذي يوضع حالياً (بالفاتيكان)؛ فالمجمع المنعقد (بروما) مدعوٌ حسب كل احتمال لإيجاد وسائله الجديدة ضمن مفهومية ملائمة للتطور الجديد من النشاط المسيحي ومن جهة أخرى فإن التجارة نفسها سيعرض لها مثل هذا التحوّل؛ بل لقد عرض لها ذلك بالفعل، حيث لم تعد (باريس) و(لندن) توفدان أيّاً كان من (السماسرة) الأغنياء بالأقوال المنمّقة المعسولة لتقديم بضائعها في البلدان (الأفريقياسيوية)، ولكنها أصبحتا توفدان أشخاصاً موهوبين بحس تجاريّ حادّ ولا ريب، كما أنهم مزوّدون برصيد وازن من الأفكار كذلك.

وضمن هذا الاتجاه تُعدّ زيارة الدكتور شاخت (Dr. Schacht) إلى الجزائر العاصمة منذ بضعة أشهر، علامة من علامات الأزمنة.

وإذن فإن الجزائر تجابه اليوم: مشكلة الأفكار على مستوى النشاط المشترك لجماعة وطنية في مرحلة معينة من تاريخها.

فقد توصل الشعب الجزائري إلى الاستقلال من خلال ثورة كَهْرَبَتْ جهده البطولي طوال سبع سنوات، التحمت خلالها جميع (النشاطات الفردية) دونما تحفظ ضمن الانطلاقة الثورية.

وقد كانت الأشياء مكتفيةً بنفسها على نحو من الأنحاء، بقدر ما كانت تلك (الانطلاقة) توفر للنشاطات الفردية بواعثها المعللة (من حيث كانت تفرض على العموم - وعلاوة على ذلك - ضرورياً من السلوك البسيطة بما فيه الكفاية) كما توفر في ذات الوقت الباعث المعلن لنشاط مشترك مسلح، قائم على محور هدفٍ بسيط، مُفْرَدٍ ومُحَدَّدٍ هو: الاستقلال. ولقد تمَّ اليوم بلوغ ذلك الهدف.

وفي الحد الذي فقد فيه (النشاط المشترك) على نحو من الأنحاء باعته المعلل المعتاد، حدث عندئذ ما يشبه الانحسار في النشاط الفردي الذي انسحب من النشاط المشترك، مما نتج عنه ظهور النزعات الفردية كَرَّةً أخرى في نفس الحدود التي لم يَعم فيها الشعب الجزائري بعد البواعث المعللة لنشاطه المشترك الجديد.

فوجوه الإهمال في بعض المصالح، والمخالفات أو التّعدييات التي نلاحظها في بعض ضروب السلوك الفردية يمكنها أن تُفسَّر باعتبارها أعراضاً لهذه الثقل بين المرحلة الثورية وما بعد المرحلة الثورية.

ويُعزَى الباقي في جانب منه على الأقل إلى قصور في (الترويض) الإداري لموظفينا، وفي (الترويض) المدني على وجه العموم.

ويمكننا أن نضيف إلى هذا الواقع النصيب المعزوّ إلى (الميكيافيلية).

فالاستعمار قد ارتحل، ولكنه ترك لنا أنسأله الصغار الذين ما انفكوا يُعربون لنا عن وجودهم بواسطة تلك الحوادث المؤسفة من قبيل حوادث (وهران). وعلى هذا النحو أصبح الشعب الجزائري يواجه تحديًا جديدًا، هو: تحدي استقلاله.

فنحن عندما نشاهد جزائريًا قليلًا الاكتراث بدفع الضرائب المستحقة عليه، أو مواطنًا يهمل العمل الذي يجب عليه إنجازه، أو يرفض أن يراعي نظامًا نافذ المفعول بحجة أننا لم نعد (مستعمرين) الآن، فإننا نرى في هذا علامة للأزمة الصببانية التي نجتازها، أي علامة لذلك الهبوط الخطير في الطاقة الكامنة الذي يشير إلى أن المجتمع بصدد استرجاع أنفاسه بعد المجهود الكبير الذي بذله، حتى ينخرط في المرحلة الموالية.

وفي هذه الآونة يوجد بالجزائر فراغ مفاهيمي في نفس الحد الذي لم يع فيه الشعب الجزائري بعد بما فيه الكفاية البواعث المعللة الجديدة لنشاطه المشترك، أو بصورة أصرح، في الحد الذي لم تجد فيه بعد المهام المتعددة في (برنامج) طرابلس جذورها داخل روحه بصورة كافية.

ويمكن تلخيص هذه المهام على هذا الغرار: فهي تتمثل في تصفية راسب العسف المتخلف عن العهد الاستعماري؛ ومجموع ضروب العطالة التي ندين بها إلى القابلية للاستعمار؛ وفي الاضطلاع بالبناء الاشتراكي؛ وفي توجيه البلاد صوب قبلة منتمى جماعتها التاريخية المغربية، والعربية، والإسلامية.

أما الجهد الثوري فلا يجب أن يتباطأ، ولكن يتعين أن ينمو في علاقته الوظيفية بتأخرنا: ذلك أن المشاكل التي تبقى معلقة لا تظل في حالة عقم؛ بل هي تضاعف إنسألهما.

والواقع أنه يجب علينا اليم أن نجابه مشاكل (قصورنا) قبل الاستقلال،

ومشاكل (بلوغنا) بعده. فالمشاكل لا تكتفي بالتضاعف فحسب، ولكنها تتعقد بمظاهر نفسانية جديدة.

فمن وجهة النظر الأولى، يكون من السهل أن نفهم ذلك في بساطة عندما نأخذ في اعتبارنا مجرد العامل السكاني الذي يهبط جميع مهامنا الاجتماعية في كل عام أكثر من الذي سبقه بأن يقرن بها معاملاً مضاعفاً. أما من وجهة النظر الثانية، فإن المهام تتعقد في علاقتها الوظيفية ببعض العقد الجديدة، وذلك على سبيل المثال عندما تصبح كلمة (الاستقلال) مبرراً لبعض ضروب الإهمال التي تُثقل بعبئها الوازن على سيرنا.

إلا أنه يتعين على المجتمع في الساعات الخطرة أن يقوم بقفزة يتخطى بها الهاوية، أو أن يخرج من التاريخ ويتخلى عن مكانه لمجتمع آخر. فبعد موقعة (آليزيا)<sup>(1)</sup> تعين على المجتمع الغالي (Gaulois) أن يترك مكانه للمجتمع الروماني.

وفي مثل هذه الفترات يجب أن توضع المشاكل ضمن حدود جديدة، ذلك أن التحديدات الأساسية يعاد وضعها موضع الاستفهام من جديد. فعندما يجد المجتمع نفسه أمام محنة حاسمة من محن تاريخه لا يستطيع التفوق عليها بواسطة العمل الذي يتم تصوره ضمن المعايير المعتادة، فإنه يكون مرغماً أن يذبح على قلب هذه المعايير، وعلى إعطاء (العمل) تعريفاً ثورياً.

(1) (Alésia): هي الساحة المحصنة (الغالية) التي حاصر فيها يوليوس قيصر (Julius Caesar) القائد الغالي فرسنجيتوريكس (Vercingétorix) سنة 52 ق.م، ثم أخذه أسيراً، بعد اضطراره إلى الاستسلام، حيث اقتاده إلى روما، وأعدمه عقب ست سنوات من الأسر. (المترجم).

وعندما يتعين على المرء القفز فوق الهاوية، يكون مرغماً على تمديد طاقته الكلية للقيام بوثبة؛ وعندئذ يصبح العمل كلُّ طاقة الشعب المحتشدة في نشاطه المشترك لاجتياز محنة حاسمة.

وفي مثل هذه الفترات لا تتمثل المسألة في العمل من أجل مجرد العيش، ولكن من أجل البقاء.

والواقع أن النساء الجزائريات اللاتي وهبن حُلاهَنَّ في السنة الماضية، قد أظعنَ أوامرَ مثل هذا العمل الحافز، بخلقهنَّ لجوّه المفاهيميِّ.

فالحليّة التي وهبتْ قد لا تكون ذات أهميّة من حيث قيمتها المادّية، ولكنها تتضمن قيمة رمزيّة، إنها إسهام المرأة التي قدّمتها في النشاط المشترك.

وهي بهذا الاعتبار تحملُ فعاليّة المشحذ (Catalyseur) المُسرّع للطاقة الوطنية المجنّدة في عمل حافز.

فقد رأينا بالنسبة إلى مجتمع آخر كيف استطاعت ألمانيا المنزوفة الدماء سنة 1945 م، أن تدهش العالم بنهوضها العجيب من جديد سنة 1955 م، كما سلف أن بينّا ذلك في محاضرة سابقة.

وهذه الأعجوبة لم تحدث من تلقاء نفسها، ولا بطريق الصدفة: إنها نتيجة للعمل التطوّعي، المتمثّل في ذلك (العمل الآليّ) الذي انخرط فيه الشعب بأكمله، حيث قام كل ألماني - سواء أكان رجلاً، أو امرأة، أو طفلاً - بتقديم ساعتين إضافيتين من العمل إلى وطنه وهذا الرّأس مال الضخم المتجمع من ساعات العمل هو الذي صنع تلك العجزة.

فنحن نشاهد هنا، ضمن مثال ملموس، كيف لا يكتفي النشاط الفردي في الساعات الخطرة من التاريخ بمجرد المضاعفة من حدّته فحسب، ولكنه ينخرط (طوعياً) كذلك في النشاط المشترك لأمة كاملة

يُنْهَضُهَا الحِمَاسُ فِي قَوْمَةٍ وَاحِدَةٍ عَقِبَ أَحْطَرِ هَزِيمَةٍ لَهَا فِي تَارِيخِهَا<sup>(1)</sup>. كما أن (المفهومية الألمانية) هي التي أحدثت هذا الحِماس، وقادت الشعب الألماني إلى حظائر الشغل كما يقود النشيد الوطني الفيالق إلى ميادين القتال.

لأن (المفهومية) يجب أن تكون أولاً وبالذات: النشيد الذي يقود عمل الشعب بأسره، فهي الصوت الحادي الذي يضبط إيقاع مجهود الأمة، وهي تنادي الجماعة بـ: (هَبَّا ارْفَعْ!) لكي تتصافر على إنهاض مصيرها إلى أعلى<sup>(2)</sup>.

فالعامل المشترك يستدعي إيقاعاً ووزناً يُوتِرَانِ الجُهُودَ الفردية، ويُفْرِغَانِهَا فِي الوَاقْتِ نفسه داخل الجهد الجماعي.

وتقدم لنا أغاني المجذفين السود على أنهار إفريقيا، تلك التي توأمت مجاذيفهم في ارتفاعها وانخفاضها لدفع الزوارق بمزيد من السرعة، أبسط صورة للعمل المشترك؛ كما تمثل تلك الأغاني الحانية لِنَوَاتِي نَهْرِ الفولغا (Volga)

(1) هذه ليست المرة الأولى التي تجد فيها ألمانيا في ذاتها جوهر العوامل الملائمة لنهوض سريع. في فترة أخرى من تاريخها عرفت كيف تصل إلى نهاية التجربة حين بدا أن الأرض قد ماتت من تحتها، فالتاريخ حفظ ذلك الخطاب السامي لفريدريك جيوم الثاني: «ينبغي على الدولة البروسية أن تعوض بطاقتها الروحية قوتها المادية التي فقدتها». [ط. ف.].

(2) يمكن أن نقارب بين المفهومية (L'ideologie) عند بن نبي، والتوافق (Concord) عند شيشرون. فالكاتبان استوحيا الاستعارة ذاتها. إنها الغناء، النغم. فشيشرون في معالجته لموضوع (الجمهورية) في (الكتاب الثاني الفصل العاشر السطر 11) كتب يقول: «ما يسمى في الأغنية نغماً يسمى توافقاً في المدينة. لا يوجد في الجمهورية صلة أكثر قرباً ولا ضماناً أكثر تأكيداً للسلام كالتوافق».

وفي سرده لكيفية ولادة المدينة الرومانية، أوضح المؤثرات الناشئة عن سيف روميلوس ديانة نوما Numa في ولادة المدينة حيث قال: «من كثرة تائهة ومبعثرة.. برزت مدينة».

التي ترافق انهماكهم في سحب الحبال الجاذبة للقوارب، صورة مُفصَّحةً أخرى للوضع نفسه الذي ينتظم العمل البشري عندما يُتَفَدُّ بأيدي عديدة. وفي حالة ألمانيا تتحد المفهومية من حيث هويتها مع الثقافة الألمانية ذاتها، وهي ثقافة (الأنا) و(الإنسان الأعلى) لكل من فِخْتَه وِنِيَشَه (Fichte et Nietzsche).

ويمتلك العمل في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نشيده كذلك، وهو النشيد الذي أدَّى بعمال السكك الحديدية في موسكو سنة 1921 إلى التطوع بتقديم ساعات إضافية، كما شَحَذَ هَمَّةَ الأودارنيكيين (Oudarnikis) فانقضوا على البرية وروَّضوها، ثم اسْتَحَثَّ الستاخانوفيين (Stakhanovistes) لذلك الكدح الجبار الذي تَوَجَّه غاغارين (Gagarine) بَغَزْوِ الفضاء..

وقد كانت للمجتمع الإسلامي الوليد نفسُ الهمة عندما كان يسمع نشيد الإسلام الفتِّي في أعماق روحه، ذلك النشيد الذي كان يسوق الأبطال إلى ميادين القتال، أو إلى حظائر الشغل سواء. فقد كان (عمار بن ياسر) بطلَ الشُّغل الذي سمع هذا النشيد في غور روحه، عندما كان يحمل صخرتين بدل صخرة واحدة لبناء المسجد الأوَّل للإسلام (بالمدينة).

إلا أن هذا النشيد الذي يقود الشعب، عندما تتعلق القضية بمصيره، إلى ميادين القتال أو إلى حظائر الشغل، لا ينبعث من العدم، أو من مجرد ارتجال أدبي أو موسيقي، ولا حتى من صرخة الأمل التي يطلقها إنسان جريح؛ فهذا النشيد لا يمكن أن ينبعث إلا من روح الشعب ذاتها، من تقاليدِه، ومن تاريخه، ومن كل ما يجعل عمله أو نضاله مقدَّسًا في ناظره.

ويتعيَّن عليَّ أن أُشير هنا إلى قضية فرانس فانون (F. Fanon)، مع كل التأثر والتقدير اللذين يستشعرُهُما كلُّ جزائريٍّ عند ذكر هذا الاسم. فعمل فانون - الذي سوف يبقى في نظرنا ذا قيمة لا تُقدَّر - لا يقدم ولا يمكنه أن يقدم نشيد النضال والعمل للشعب الجزائري، لأنه لا يغوص إلى الجذور العميقة من ذاتية هذا الشعب، ولا هو يعانق كُليَّةَ موضوعيَّته الاجتماعية والتاريخية؛ فالنشيد الذي يحشد طاقة الشعب، كما يحشد المكثف الشحنة الكهربائية، لا يمكنه أن يتشكَّل على سجلٍّ أجنبيٍّ، حتى في مجرد تعبيره الفنيِّ أو الموسيقيِّ أو الأدبيِّ؛ لأن عملية تركيبه تُتمَّ داخل روح الشعب أولاً، لكي يُترَجَمَ فيما بعد ضمن فكر إنسان يكون جزءاً من تلك الروح الجماعية.

فليس رفاق (غاندي) من الإنكليزيين - أمثال: بيرسن والأنسة سلاذ (Pearson et Miss Slade) - هم الذين ألفوا النشيد العظيم الذي اقتاد الجموع الهنديَّة إلى (التحرير)؛ ولكن (المهاتما غاندي) نفسه هو الذي جمَّع جوهره من ذات روحه المفعمة بحميَّة الهند.

كما لم يكن أمريكياً ذلك الذي ألف النشيد الوطني الفرنسي المدعو بالمارسيلية (La Marseillaise) أو نشيد تجمُّع العمال الثوريين المدعو بالدولية (L'Internationale)؛ والمؤكد أن (فانون) يمثل الموسيقي العظيم القادر على استخراج أصفى النبرات الثورية من الروح الإفريقيَّة، فقد كان فنُّه رائع الحكيمَّة، كما كانت شبَّابته تقدم أحياناً أشجى الألحان الثوريَّة وأشدَّها إثارة للعواطف؛ ولكن سجله الشخصي - البالغ الخصب من جوانب أخرى - كان يفتقد اللَّمسة التي تهزُّ الروح الجزائرية، وتصلها بذلك الرَّعش المقدَّس الذي دفع بالشعب الجزائري إلى النضال المحرَّر، والذي يتعيَّن اليوم أن يدعم انطلاقته الثوريَّة إلى

حظائر الشغل والعمل.

وإننا لنظم (فانون) نفسه، عندما نجعله - كما أُريدَ به ذلك - يلعب دور صاحب النظرية الثورية الجزائرية؛ فلكي يتكلم المرء لغة شعب معين يجب أن يقاسمه معتقداته: وقد كان (فانون) إنساناً مُلحدًا.

ولكننا سننظّمه كذلك إذا ما نسينا أو قللنا من قيمة دوره في تشييد مفهومية إفريقية، ففي هذا الميدان يمثل (فانون) كلاً متكاملًا، لأنه يحمل في روحه: كل روح إفريقية، وكل تاريخها، وكل مأساتها.

ومن ناحية أخرى فالمفهومية التي يجب أن تحمل الانطلاقة، يتعين عليها كذلك أن تحمل مبدأً نظاميًا؛ فقبل أن يُروض المجتمع الطبيعة، يتعين عليه أن يروض نفسه، حيث ينصاع إلى القاعدة، وينضبط مع المعيار الضروري للعمل المشترك.

صحيح أنه لا معدى عن الطاقة التي تمهّر بها الطبيعة كل فرد لإنجاز المهام اليومية؛ ولكن هذه الطاقة إذ تُحرّر دونها اشتراط تكون مُكتسحةً مُتاحةً، بحيث تقوّض النظام، وتلتهم الانضباط، وتحطم القاعدة والمعيار، وتجعل العمل المشترك مستحيلًا.

ومن هنا يجب أن تُصدّ هذه الطاقة بحواجز، وأن تتَمَّ تقنيّتها؛ أو هي - إذ نستخدم المصطلحات البافلوفية (Pavloviennes) - يجب أن تُرضخ (لمشروطة) تجعل منها طاقة مخصّصة للمرامي الدقيقة التي يستهدفها مجتمع بصدد بناء كيانه.

فمشكلة الحرية إنما توضع ضمن هذه الحدود الدقيقة، وليس ضمن حدود اعتباطية. ذلك أن حرية (القرْد) يمكنها أن تكون كليّة دون أن تضرّ بمصلحة النوع (القردي)، ولكن حرية (الإنسان) لا يمكنها أن

تكون مطلقة إلا مقابل فوضى غير متلائمة مع جميع ضرورات التنظيم الاجتماعي، والنظام العام.

وقد جاءت كل الديانات - وأعني هنا جميع المفهوميّات الدينية - لترويض الطاقة الحيويّة للإنسان، وجعلها مخصّصة للحضارة.

وبناءً على ذلك يضع الدين الحرية الفردية بين حدود عمل المجتمع، ومقتضيات الحرية الخاصة بهذا المجتمع.

والتشريعات المدنية نفسها لا يمكنها أن تُحلَّ بهذا المبدأ دون أن تعرّض للخطر نظام المجتمع في الداخل، وكرامته في الخارج.

وتمثل خاصيّة المفهومية السياسية في ترسيخها لمثل هذا المبدأ بقرارة الفرد، بطريقة تجعله يدرك كيف ينخرط في حرية: بحريته ونشاطه الفرديّين داخل حرية المجتمع ونشاطه المشترك<sup>(1)</sup> وحرية بلاد ما إنما تُشاد مع مثل هذه التقييدات للحرية الفردية؛ ثم يتبقّى لهذه البلاد أن تختار جنس هذه التقييدات وذلك إما بفرضها عن طريق الإكراه الحكوميّ (الذي يقدّم مصلحة الدولة على ما عداها)؛ وإما بترسيخها في الأفراد عن طريق تربية كل فرد بصورة تجعل سلوكه راضخاً لمراقبة وازعه الأخلاقي الخاص.

وقد أعرب الشعب الجزائري عن وجهة نظره في هذا الموضوع بتبنيه للمبدأ الديمقراطي في دستوره؛ ولذا يجب على التربية الوطنية أن تُفهم الجيل الفتّي أن درب الحرية يمرّ بين أقصى طرفين هما: المحافظة المفرطة، التي تفضي إلى تحجّر الفكر داخل الغشاوة السياسيّة، وتعتمد (عدم

(1) أتى أحدهم يوماً وسأل (Yenorate) عما علمه لطلابه فأجاب: «علمتهم أن يعملوا بأنفسهم ما يلزمهم به القانون» (عن الجمهورية لشيشرون. Cète in) بالنسبة لمتسكيو (الفضيلة السياسية) هي «أن يذهب المرء للخير العام وهو يعتقد أنه يذهب من أجل مصلحة الخاصة» (الكتاب الثالث الفصل السابع روح الشرائع). [ط. ف].

المحافظة) بطريقة منهجية، مما يؤدي إلى فوضى الأشخاص، والأشياء، والأفكار، وبالتالي إلى انفجار الإطار السياسي.

ففي إحدى الحالين: نصل إلى نموذج من المجتمع المتراصف النضد، العاجز عن التقدم كما كان المجتمع الهندي والمجتمع الصيني طوال قرون طويلة؛ وفي الحالة الأخرى: نؤول إلى نسق من المجتمع المذرذر (المفكك الذرات) كما كان المجتمع العربي الجاهلي، مجتمعاً عاجزاً عن الاضطلاع بنشاط مشترك، وبالتالي محكوماً عليه بأن يقبَع على هامش التاريخ.

ومن وجهة النظر النفسانية، يجب أن تبين تربيتنا كذلك أن خطأ سير نشاطنا الشخصي أو الجماعي يجب أن يمرَّ بين ذهائين (Deux Psychoses) يبدو أنهما يتتابان سائر البلدان الإسلامية، وهما: ذهائ (الشيء السهل)، الذي لا يستدعي أيَّ مجهود، والذي يستميلنا إلى الكسل؛ وذهائ (الشيء المستحيل) الذي يجعلنا نحملُ مسبباً ومن أول وهلة بأن النشاط فوق مستوى وسائنا، مما يفضي بنا على هذا المنوال إلى الشلل التام.

فمهمّة تربيتنا الشعبيّة والمدرسية، إنما تتمثل في تبصيرها لنا بأن: ليس هناك (شيء سهل) ولا (شيء مستحيل)، وإنما لكل مشكلة واقعية حلها الذي تنحصر القضية في تطبيقه بالجهد الذي يستلزمه.

لقد حان الأوان لكي نتحرّر من جميع ضروب العطالة التي توقف الجهد، ومن سائر أعدار العطالة التي تُبررُ كسلنا.

وإنه لمن المستحسن أحياناً أن نعيد التفكير في تجربة غيرنا عندما تكون قابلة للتطبيق على حالتنا نحن، لكي نكيّفها مع شروطنا الخاصة.

وضمن هذا الاتجاه نرى أن التطهير النفساني الذي استخدمه النظام الصيني الحالي أثناء بداياته، لا يخلو من بعض الفائدة إذا ما استعمل في

مجتمع مُعقّد ينطوي على الكثير من (المركّبات النَّفسية) القائمة في العديد من ضروب الخجل المكبوتة؛ فقد فهم المسّرون الصينيون مدى صعوبة تحقيق الوحدة الأخلاقية والإرادة الجماعية داخل بلادهم دون القيام بتصفيّة عُقدها المخجلة، تلك العقد التي لا يقبل المواطنون الإقرار بها، والموروثة عن النظام السابق، عندما كان الصيني يُخضعُ مواطنه لكي يبتزّه، أو هو يتجرّ على كاهله مع الاستعمار.

فقد كانت مثل هذه العُقَد تقيم بين المواطنين ضمن النظام الجديد تحوُّماً أخلاقية يزداد مخدورها بالقدر الذي تتمكّن فيه ضروب الخجل المكبوتة تلك من الإفصاح عن ذاتها في بساطة بالارتكاس المتّمحّض إلى (الجريمة)، أو بموقف من المغالاة الاعتبارية التي تُقنّع عملية (تعوّض) مُجحفّة بانسجام العمل الاجتماعي.

فالإدماج المتكامل لجميع المواطنين داخل الجماعة يستدعي إلغاء تلك التّخوم؛ ولقد أدرك المسّرون الصينيون ذلك، ولذا فتحو حملة النّزاهة الشهيرة، التي قدّمت لكل مواطن صينيّ فرصة الإقرار بأخطائه الماضية، وإراحة ضميره من عبء إثم كان يُرضخه لِضَغْطٍ داخليّ لا يُحتمل، جاعلاً منه شخصاً فاقد الصّلاحية بالنّسبة إلى النشاط المشترك.

ولقد ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري ما لا يُستهان به من جنس هذه العُقَد؛ وإنه لمن الحكمة أن نفكّر في أنّ ضروب الارتكاس إلى (الجريمة)، ووجوه المغالاة الاعتبارية المؤذية، تظل ممكنة الحدوث ما لم تتمّ تصفيّة العقد المخجلة داخل مجتمعنا.

ويمكننا القول بأن هذه العقد هي التي كوّنّت (رأس المال) الذي استثمره الاستعمار في جهازنا الإداري لكي يستبقي داخله ثغرات ملائمة

لنشاطه المباشر، أو أسباباً للاختلال يمكنها أن تُبَلِّغَ استياءً من تتولى الإدارة شؤونهم.

ومن ناحية أخرى فإن هذا التطهير النفساني لا يمثل ابتداءً صينيًا محضًا، إلا في شكل نشاطه العمومي، ومن حيث غاياته السياسية.

فقد سبق أن مارسه المجتمع المسيحي بشكل آخر، ولغايات مغايرة، فيما يُعَرَفُ عنده (بكرسي الاعتراف).

ولقد مارسه المجتمع الإسلامي الوليد كذلك، لغايات تطهيرية في تلك الضروب الذائعة الصيت من (الإقرار بالذنب، أو الإعلان عن الخطيئة) من مثل اليوم الذي اعتقد فيه الخليفة (عمر) أنه قد أتملته نَسْوَةٌ السُّلْطَة، فما كان منه إلا أن استدعى (الصحابة) وجمعهم حذو المنبر، ليعلن أمامهم ما مؤداه: أنه لم يكن شيئاً مذكوراً، بل هو أقل من اللاشيء؛ وأنه لا يعدو كونه مجرد راعي ماشية جعل منه الإسلام خليفة.

وهكذا كان (عمر) العظيم الذي نعرف مدى حساسيته الأخلاقية المتوفرة، أوّل من فتح طريق (النقد الذاتي)<sup>(1)</sup>.

ففي جميع هذه الحالات الخاصة، أو العمومية، سواء أتمت لغايات أخلاقية، أو سياسية، تتمثل القضية في تطهير نفسي يتكفل بإدماج الفرد، ومُكاملته أخلاقياً في قلب جماعة من المواطنين أو المؤمنين.

والملاحظ أن مشكلة المكاملة الاجتماعية للفرد، تمثل مشكلاً قائماً على وجه العموم في (جزائر) ما بعد الثورة. فقد تمّ تفكيك المجتمع الجزائري من طرف الاستعمار بمقتضى المبدأ الروماني الذائع: (فَرَّقْ تَسُدْ)!

(1) ليس النقد الذاتي (Autocritique) مجرد النَّجْوَى المحدودة التي نقوم فيها بمُسَارَةَ الزَّمِيلِ المُجْتَبَى ضمن خلوة صميمة؛ ولكنه الإعلان المشهود عن الخطأ على رؤوس الملائم. (المؤلف).

ولقد دَحَرَتُ البِنَائِيَّاتُ الاستعمارية الفردَ وألجأتهُ إلى الحياة من أجل ذاته؛ بل ولقد بلغ الأمر ببعض الأفراد أن نَمَّا لديهم: (خُلاَعُ الاحتكاك) بالآخرين، (Phobie de Contact)، حتى جعلهم يقضون على أنفسهم بالانعزال والانزواء، الأمر الذي يحملهم أحياناً على الانقطاع الاجتماعي التَّام في نفس كنف أُسْرَتِهِم الخاصة.. وهكذا تم تجريد الأفراد من إنسانيتهم، وانتزَعَ منهم حتَّى مجرد انتواء الاحتكاك البشريّ-، بحيث مات المجتمعُ في قرارة طواياهم.

ولقد تَمَّ بعثُ المجتمع الجزائري من جديد كمجتمع، بفضل الثورة التي أدَّتْ بالأفراد- وأعني أغلبيَّةَ الشعب- إلى إقامة صلاتهم الاجتماعية لخدمة القضية الوطنية، إما في نطاق المقاومة المدنية التي بلغت حدَّ الرُّوعَةِ، وإما ضمن النشاط المسلَّح الذي بلغ ذرْوَةَ البطولة<sup>(1)</sup>.

ولكن ابتداءً من وقف إطلاق النار، اتَّصَحَ أن الفردية قد ولدت من جديد، ضمن تلك الحالات العديدة التي جدَّدَ فيها الفردُ شَجَبَ روابطه الاجتماعية

(1) نفس الاعتبارات قادت شينجلر ليعرف مفهوم (الشعب) هكذا: «الشعوب ليست وحدات لغوية سياسية أو حيوانية، ولكنها وحدات نفسية.

بالنسبة لي؛ الشعب إنه وحدة الروح. إن سائر الأحداث الكبرى في التاريخ لم تكن تماماً عمل الشعوب، ولكنها أنشأت تلك الشعوب. إن العمل يؤثر في روح فاعله. لا الوحدة في اللغة ولا التحدر من أصل واحد أمور فاعلة في هذا الإطار. فالذي يميز الشعب من الجمهور هو دائماً الحدث الداخلي لـ (نحن) فكلما كان هذا الشعور عميقاً كان هناك حتماً القوة الحيوية للمجتمع» [أفاق التاريخ العالمي؛ الجزء الثاني للعمل الذي ترجمه الجزائري مهند تزيروت نحو عام 1930 م تحت عنوان (أفول الغرب)].

وقبله فيخته (La Philosophie Toutoiius) Fiehte كتب بان ليس العرق ولا الجغرافيا ولا اللغة هي التي أنشأت في البداية العلامة الفارقة لأمة إنها (الفكرة الغيبية) (رسالة) قد حددت الانتفاء لأمة. وهكذا يرجع فيخته (الجنسية) الألمانية إلى سائر الذين ينضون في خدمة فكرة (رسالة) حتى ولو كانت هذه الأخيرة ليست ألمانية تماماً. [ط. ف.].

لكي يُنْقَضَ على إحدى الوظائف التي تُدرُّ دَخْلًا دونها كبير عمل، أو لكي يُجْتَاز إحدى الملكيات الشاغرة؛ ولقد فَصَمَ التسابق على المغنم الشخصي على نحو من الأنحاء عُرى الروابط التي أنشأها (مَوْثُق) الثورة الوطنيَّة<sup>(1)</sup>.

ومن أجل الحقيقة التاريخية يجب أن نضيف إلى ذلك أن أعضاء (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) هم الذين أعطوا المثال بأن كانوا القدوة المُحتَذاة لهذا السِّباقِ المُنْهَكِ المتلاف! ..

فقد تخلَّى البعض عن مشروع كامل في طرابلس، حيث لم يُستكمل بعدُ حتَّى مجرد تحرير (البرنامج)، والتحقوا (بتونس) لترتيب (شؤونهم الشخصية)، والتفرَّغ لاسْتِتمام (تشكيلاتهم) قبل أن يضعوا أقدامهم على أرض الوطن في لبوس المحرِّرين وبادر البعض الآخر إلى السِّبْقِ باجتياز خَطِّ موريس (Ligne Morice) فركضوا حثيثاً إلى قرية (بومرداس)<sup>(2)</sup> لمباغثة ما يقدرون عليه من سُلْطَة دَوْلَة لم يكن مولدها سوى مجرد احتمال، أو هي لما تخرج بعدُ من أقطابها في جميع الأحوال، دون أيِّ اكتراث بما إذا كان هذا السلوك المُستَغْرَبُ في بابه سوف يؤدي إلى قتل الوليد الغضِّ في مهده! وعندما اشتَمَّ بعضُ الذئاب أثناء مغادرتهم للمقاومة بالأدغال رائحة الوليمة (الزَّرْدَة) تحدَّروا من الجبل إلى المدن لاغتصاب كل ما يقدرون عليه: محطة إرسال إذاعية هنا، ومبْنَى إدارياً هناك!

وعلى النقيض من ذلك اتَّجه بعضُ الضُّباع في بَزَّة (الحَرَكيين) أوزي

(1) «أحياناً يلمون بأن يصبحوا أبطالاً إنهم الآن عابثون» هكذا تكلم زرادشت، بهذه الطريقة أنب نبش الأبطال التعيين، والذين ينتهون إلى الوقوع في مزايا الحياة السهلة دون قضية، ولا الرغبة في الذهاب أبعد ما يمكن. [ط. ف.].

(2) (Rocher Noir) (الصخرة السوداء)، وهو علم القرية بالفرنسيَّة، أما الشعب فيسميها (بومرداس). (المترجم).

المدنيين صوب شعاب الجبل لكي ينحدروا ثانية من هناك في صورة أبطال، بعد أن أنسوا غيرهم أنهم قد شبعوا حتى البطنة طوال سبع سنوات مما نهشوه من لحم الشعب وما امتصوه من دمائه! ونحن نعلم بقية القصة، وكيف ألقى الشعب بنفسه تحت تأثير قرّفه وتقزّزه، دونما سلاح في قلب الاشتباك (أو الزحمة) لكي يسدّ الطريق في وجه عصبة الولايات (Le Wilayisme).

لقد قيل: إن الحكم هو التبصر. و(الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) لم تكتف بعدم التبصر بالوضع التي تلت وقف إطلاق النار فحسب، ولكنها استحثت قيام هذه الوضعية بسلوك أعضائها.

أجل! إنها لم تبصر عواقب هذه الوضعية، وهو واقع لا نزاع فيه؛ ولكننا عندما نعيد مراجعة الاطراد المتساوق الذي اقتادنا إلى ذلك، نكون محولين على القول بأنها لم تكتف بالتعجيل من خطوها فحسب، ولكن بلغ بها الأمر حدّ خلق هذه الوضعية أثناء مرحلة سيادتها.

فحتى اليوم الذي فزع فيه هؤلاء (المحررون) إلى (بومرداس) للاستيلاء على النفوذ، لم تكن لتدور برؤوسهم سوى فكرة واحدة وهي: احتلال الجزائر من جديد بقدر إجلاء الاستعمار لقواته الخاصة، وذلك حتى لا تتاح للشعب الجزائري أية إمكانية لمحاسبتهم على تسييرهم للبلاد. ففي (القاهرة) وفي (تونس) لم تكن مشكلة الثورة لتثار بالنسبة إليهم في حدود (التحرير) ولكن في حدود احتلال جديد.

وكان الشعب هو الذي اضطلع بأعباء التحرير مع قوات (جيش التحرير الوطني) المنخرطة في النضال حقاً وواقعاً.

لأن جيش التحرير الوطني نفسه، قد انتابه هذا العمل المفكك من طرف

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي كان كلُّ عضو فيها يريد أن يضمَّن لنفسه ثلَّةً من هذا الجيش لاستخدامها في اجتياح إقطاعية خاصة. فالتَّكك الذي برز لوضح النُّور منذ الوهلة الأولى التي تَلَّتْ وَقَفَ إطلاق النار، قد وجد أصله البعيد في هذا العمل التَّقسيمي الذي قام به أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قبل إبرام (اتِّفاقيات إيفيان) بوقت طويل جداً.

وهؤلاء هم المسؤولون في نهاية الحساب عن ذلك الانفجار الذي حاق بالوحدة المعنوية للبلاد في شهر جويلية (تموز) سنة 1962، أو عن تخريب هذه الوحدة على الأقل.

فالذي حصل هو أن الجماعة الوطنية التي انصهرت وحلَّمت في نار الثورة، قد فُتَّتْ وذُرِّذَتْ من جديد في مضمار السِّباق على المنفعة الشخصية. لقد خلق الشعب بنفسه مفهومته الخاصة طوال سنوات الثورة، باستثماره فيها لجميع قيمه الأخلاقية، تلك القيم التي جعلت نضاله مقدساً في نظره الخاص ولكن مفعول هذا التقديس أخذ يتدهور شيئاً فشيئاً تحت تأثير طوفان جرَّاف من انتهاك الحرمات، وتدنيس المقدسات؛ فالأشخاص الذين استلموا سُكَّانَ القارب ودَفَّتْهُ عقب حادثة السطو على الطائرة التي كانت تُقَلُّ (بن بلة) من (الرباط) إلى (تونس)، كانوا أبعد ما يكون عن تقدير الأهمية السياسية لهذا الانحطاط الذي ساد الجو الأخلاقي، وخاصة بالنسبة إلى حقبة ما بعد الثورة، أعني في الطور الجديد من المعركة الشعبية.

وإن مسيرنا في تلك المرحلة الذين لم (يفكروا) - بالمعنى الدقيق للكلمة - في أي مشكلة من مشاكل الثورة، لا يمكنهم من باب أولى أن (يفكروا) في

المشاكل العامة التي كانت متوقّعة في الجزائر عقب الثورة؛ وبالتالي فهم أبعد ما يكون عن الانشغال بوضع مشكلة (مفهوميّة) ما بعد الثورة.

تلك هي الوضعية الحالية للمسألة. فالمشكلة التي توضع اليوم أمام شعبنا، وأمام حكومتنا، إنما تتمثّل في تجديد الموثق (أو الحلف) القابل للاضطلاع من جديد بإقامة الوحدة المعنوية للأُمَّة، والنهوض كَرَّةً أخرى بالطاقات التي انتابها التَّخاذلُ والتَّعاعُسُ لفترة معينة من جَرَاءِ الاستقلال.

إذ يتعين على الشعب الجزائري أن يستأنف سَيْرَهُ مجدِّدًا نحو مَرَامِي جديدة؛ كما يتعيّن على هذه المقاصد أن تمده بالبواعث المعلّلة الجديدة لنشاطه المشترك، و(بالقاسم المشترك) الذي سيعضد سائر النشاطات الفردية: سواء منها نشاطات المهتمّ بالشؤون الفكرية، أو نشاطات التاجر، أو العامل، أو الفلاح.

فقد تَقَشَّعت اليوم الهالة التي كانت تحجب بطفائنها المشاكل الملموسة عن عيون الشعب الجزائري أثناء الثورة، كما جُرِّدَت المشاكل من ظُلامتها المضمّلة. ومن هنا فصاعدًا يجب أن يُسمّى القِطُّ قِطًّا، بحيث لا يجب أن يوجد ألبتّة أمام أنظار الشعب الجزائري مُثَقَّفون زائفون، وأبطال مصطنعون، ومشاكل مفتعلة؛ إذ يجب البدء أولاً بتصنيفية مشاكل الاستقلال الطوباوي (أو الخيالي) الذي تركت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سَطْوَتَهُ تَنُمُوً وتنفوق على بعض الأذهان في بلادنا؛ حتى لقد أصبحنا نلاحظ في أيامنا هذه وجود علائم قائمة قَلْبًا وقَالِبًا للتَّخاذل والتراخي في بلادنا كما لو كان يتعيّن على (الاستقلال) أن يحلّ جميع مشاكلنا العموميّة والخصوصيّة بطريقة آليّة؛ بينما يجب علينا أن نفهم أن قطاعنا العمومي بالخصوص

لا يزال يُحيا على ما تركه لنا المستعمر بعد رحيله؛ وعندما يُستنفذ هذا الرأسمال، فما عسانا نصنع إذا كانت الضرائب لا تدخل الخزينة، وإذا أهمل الموظف أو المستخدم واجبه؟

فالمعدات المتقلة من شبكة السكك الحديدية على سبيل المثال ماضية إلى التَفَاد على مَرَأى من أبصارنا، لأنه قد تمَّ إهمال صيانتها كما هو المشاهد؛ وذلك مع إغفالنا للحديث عن تكرار عدم مراعاة جدول المواقيت على خَطِّ حديديّ هام مثل خط قسنطينة- الجزائر العاصمة.. وإذن فإنه من المقتضيات الملحة أن نعيد التفكير في مشاكل البلاد، على ضوء إدراكنا لكون المشاكل القائمة في مرحلة ما بعد الثورة إنما هي مشاكل (البنية القاعدية)، أعني مشاكل: الإنسان، والتراب، والزمن، وأنها هي التي يجب أن تُثار قبل غيرها؛ كما يجب أن نُوجدَ (القاسم المشترك) لحلها؛ وهذا القاسم المشترك إنما يتمثل في المفهومية التي يجب أن تكون (حلفاً) بين الأشخاص، و(فناً) صياغياً تجاه الأشياء، و(منهجاً) على صعيد (الأفكار).

فمن الناحية التاريخية تمَّ ختم (موثق) الجماعة في دم المليون ونصف المليون من الشهداء.

ومن الجانب الرمزيّ تُرجمَ هذا الموثقُ في البادرة الجميلة التي قامت بها النساءُ الجزائريّات عند تطوّعهنَّ بِمَنحِ حُلِيَّهنَّ من أجل إعادة تشييد البلاد. ومن الزاوية السياسيّة كان الرئيس بن بلة هو الذي أطلق صيغته المتمثلة في: الاشتراكية، والعروبة، والإسلام؛ وهي الصيغة التي ستوحّد الشعب الجزائريّ ضمن نشاطه المشترك الجديد، حيث إنها مسجلة في ميثاق الأمة. وهذه الكلمات الثلاثة تعرّف في دفعة واحدة المحتوى المفاهيمي لعمل الشعب الجزائريّ المشترك، كما تحدّد بالتالي الطرائق التي تشرط سير هذا

النشاط وبواعثه المعلّلة كذلك؛ وبعبارة أخرى فإن جميع المسائل المتعلقة بخط سيرنا السياسي في شكل السؤالين: (كيف يكون؟) و(لماذا يكون؟)، يتعين أن تجد أجوبتها ضمن هذا المحتوى المفاهيمي.

وعلى وجه التخصيص فإن (برنامج) طرابلس إذا كان قد تولى تعداد المهام المطلوب إنجازها، وكان علينا أن نتساءل: (كيف؟) لنا أن ننجزها، تكون الاشتراكية هي الجواب الصحيح عن سؤالنا.

فالواقع أن الاشتراكية تقع في مستوى العمل المشترك، كما تمثل أكثر الطرق فعّالية لإنجاز العمل.

وتتأتى فعّاليتها في نفس الوقت من (كيفية) باعتبارها (فناً صياعياً) اجتماعياً مُطبّقاً على الجماعة الوطنية ككل؛ ومن وجهة النظر النفسانية باعتبارها عاملاً لإدماج النشاط الفردي ضمن النشاط المشترك بصورة متكاملة.

فهي من ناحية تجنّد إلى الحدّ الأقصى أشخاص المجتمع، وأشياءه، وأفكاره؛ ومن ناحية أخرى تمنح جميع هذه المعطيات (مُعاملاً) مضاعفاً للفعّالية، من حيث إنها تعطي للشخص البواعث المعلّلة القوية، وللشيء أفضل شروط استخدامه، وللفكرة دورها وأفضل طرق استعمالها.

فالاشتراكية قد نمت كطريقة للإنتاج والتوزيع مع التقدم الفني والمعنوي لمجتمع القرن العشرين؛ فهي النتيجة العادية التي أفضى إليها التطور الاجتماعي الذي بدأ في القرن الأخير مع وسائل الإنتاج الضخم والمواصلات السريعة.

وفي ميدان النظام السياسي يمثل حدثها تكريساً بسيطاً لسبق من الأشياء تكوّن وجوده في نطاق الوقائع منذ الآلة البخارية.

وعندما تختار بلاد كالجائر الطريق الاشتراكية من أجل تنميتها

لنفسها، فهي تسجل ببساطة نتيجة ذلك التطور ضمن مفكرة أعمالها اليومية السياسيّة.

وعندما تأمر هذه البلاد بإلغاء الامتيازات، فهي تصدّق رسمياً وفي بساطة على واقع يجعل هذه الامتيازات غير قابلة للاحتمال، ويتمثل هذا الواقع في أن المسافات الثقافية بين الأفراد قد تضاءلت بالقدر الذي بلغت فيه (الرسالة الإنسانية) بطريقة أسرع، وإلى مدى أبعد.

واليوم، فإن الطبيب، والصانع اليدوي، يعكفان خارج نطاق مهنتهما، على المشاكل نفسها في المدينة، أو البلاد بأكملها، أو العالم.

لقد كان الشهيد (يوسف زيروت) حدّاداً؛ فمن هم الذين قاموا بالثورة، هل هم أمثاله، أم هم بعضُ المصابين بالهوس الفكريّ (Intellectomanes) من أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؟!

أجل! لقد تلاشت المسافات الثقافية بين الأفراد، تاركة كلمة (الطبقة) توشك أن تكون خالية من المعنى، إلا في جانب واحد هو جانب الامتيازات؛ ومن جراء هذا الواقع أصبحت المسافات الاقتصادية غير قابلة للاحتمال قلباً وقالباً بين الأدميين.

ولهذه الأسباب مجتمعة، بالإضافة إلى أسباب أخرى كثيرة، وجب علينا أن نختار الطريق الاشتراكية لتنمية أنفسنا.

ولكن: في أي اشتراكية تتمثّل القضية؟ لقد تكرّر ورود هذا السؤال كترديدة مرّجعة للحياة السياسيّة الجزائرية منذ الاستقلال؛ ونحن نشعر أنه يحمل نقطة استفهام خطيرة داخل ضمير الشعب؛ ولذا يجب علينا أن نقدّم بعض التوضيحات: فقد ولدت الحركة الاشتراكية في الغرب مُتَسِمَةً بطابع تقاليد عقلية تبلغ من العمر ألفين من السنوات؛ ومنذ

عهد لوكريس (Lucrece) لم يكفَّ التيار العقليُّ هناك عن نقل فكرة (مادية النزعة) التي يبدو أنها لا تقبل الانفصال عن العبقريَّة الغربيَّة. وعندما التقت هذه الفكرة بالظاهرة الاجتماعية في القرن العشرين، فإنها لم تتوان في طبعها بخاصيتها المميَّزة؛ بحيث آلت الاشتراكية والمادية إلى الالتحام داخل نفس القالب من التصور.

ومنذ ذلك الحين كان كل تصور شائع للاشتراكية في أوروبا يمثل حتمياً تصوُّراً ماديَّ النزعة.

فلمعارك التي كانت تتخذ شكلاً (مناهضاً للنزعة الكاثوليكية) في عصر الإصلاح مثلاً، اتَّخذت في القرن التاسع عشر شكلاً مناهضاً للدِّين بصورة عامة في العالم الاجتماعي.

ولكن العوامل التاريخية التي لعبت دوراً حاسماً هنا وهناك كانت هي ذاتها؛ فكارل ماركس كان سيتكلم لغة مارتن لوثر (Martin Luther) لو أنه عاش في عصره؛ وخلال بعض انتقاداته الموجهة للكنيسة تهبُّ نَفْحَةٌ نشعر أنها تكاد تكون (لَوَثْرِيَّة).. ولكن في الجزائر، حيث لا تتدخل نفس العوامل النفسيَّة- التاريخية، لا يوجد أيُّ سبب أو حجة للخلط بين الاشتراكية والمادية.

علاوة على أن معنى اشتراكيتنا قد حُدِّد بما فيه الكفاية عن طريق حَدِّي مذهبنا المفاهيمي المتمثِّلين في: الإسلام، والعروبة.

فكل سياسة لكي تُعرِّف نفسها كسياسة جزائرية، يجب أن تظلَّ وقيَّةً لينابيعها الروحيَّة، ولرسالة الشهداء، وموثق الأحياء.

ذلك أن السياسة التي لا تمتلك جذورها داخل روح الشعب، لا يمكنها أن توجد نشاطاً جماعياً لأنها تكون عاجزة عن مدِّ النَّشاط الفرديِّ

بأسمى بواعثه المعلّلة.

ولا ريب في أن بول فاليري<sup>(1)</sup> (P. Valéry) قد أراد الإشارة إلى هذا المظهر من الأشياء عندما قال: «كلُّ سياسة تنطوي - وإن كانت تجهل بصورة عامة أنها تنطوي - على نزعة غيبيّة كاملة، تبدأ من الحسيّة الأشدّ غلظة، إلى النزعة الروحيّة الأكثر إقدامًا.. ومهما يكن من أمر، فإن الشعب الجزائريّ هو الذي صنع الثورة؛ وكان الفلاح هو الذي حمل عبئها قبل العامل، والمهتمّ بالشؤون العقلية؛ فقد كانت الثورة في الواقع ثورة فلاّحين لا بمجرد عدد شهدائها فحسب، ولكن بروحها كذلك. وقد بدأت الثورة بمفهومية جدّ بسيطة تتلخّص في كلمة واحدة هي: (الاستقلال). وكان الفلاح الجزائري هو الذي أعطاها محتوى مفاهيميّ، في عبارات جدّ بسيطة.

وقد وضع فيها شعوره بالتضحية، وبالقرى (أو كرم الضيافة)، وشعوره بالمقدّسات؛ وهو الذي جعل منها معركة (مقدّسة)؛ حيث لم يقيم بذلك لا المهتمّ بالشؤون العقلية، ولا حتى العامل الذي كان مُنبّت الجذور في قليل أو كثير عن أصوله الروحية والاجتماعية.

وقد كان الفلاح يناضل من أجل استقلال الجزائر، وهو على وعي بأنه شخص عربي وإنسان مسلم.

وإذن فههنا تتمثّل (رسالة) المليون ونصف المليون من شهدائنا الذين بذلوا حياتهم من أجل الوطن؛ وههنا يقوم معنى (الموثق الوطني) الذي كتبوه بدمائهم.

(1) P. Valéry (نظرات من العالم المعاصر) ص 99 P Regards sur le monde actuel  
9. [ط. ف.]

إلا أنه يتعين علينا هنا أن نطرح سؤالاً آخر: ما هي النزعة الإسلامية التي يجب علينا أن نُدْرَجَها في منهاجنا المفاهيمي؟ فعلى الصعيد الاجتماعي، لا يَنْصَبُ الحكم على قيمة غَيْبِيَّة، وإنما يَنْصَبُ على نشاط إنسانيٍّ؛ ونحن نلمس هنا كَرَّةً أخرى عن طريق المراجعات، وجود ثغرة تُعزَى للنهضة الإسلامية التي وُضِعَتْ بطريقة ضمنيَّة مشكلة متعلقة بالإيمان في مكان هي غير مثارة فيه؛ فالمسألة لا تتمثَّل في تلقين أو في إعادة تلقين المسلم عقيدته؛ ولكنها تتمثَّل في إعادة تلقينه استخدامها وفعَّاليتها في الحياة. إلا أن المصلحين قد أغفلوا وضع هذه المشكلة.

ومن وجهة النظر الاجتماعية تجاهنا الظروف التاريخية بمأزق أحياناً، بحيث يتعين علينا أن نختار بين التمسك بحرفية الدين، أو بروحه، ما دام التمسك بروح الدين لا يضيع جانباً جوهرياً منه؟ ولقد جابه (عمر بن الخطاب) ذات مرة مثل هذه الحالة التي وضعت إزاء هذا المأزق بالذات.

فقد أَدَّى القحط الذي تَفَشَّى في بداية عهد حكمه، والذي يسمِّيه المؤرِّخون (بعام الرَّمادة)، بأحد مواطني (المدينة) إلى سرقة الخبز لكي يقات.

وكانت هذه الحالة واضحة في نظر الفقه؛ حيث يجب قطع يد السارق. ولكن الخليفة العظيم في تعلقه بروح الدين بدلاً من حرفيته، أطلق السارق، وقدم له مع ذلك نصائحه حتى لا يقع ثانية تحت طائلة العقاب، مع تمويله بالزاد الضروري لحياته في انتظار ظروف أفضل. وكان (عمر) بعمله هذا قد فتح للفقه الإسلاميّ طريقاً يحسن بنا ألا ننساه.

واليوم يمرُّ العالم الإسلاميُّ بأزمة من تاريخه تجعله يواجه مثل هذا المأزق في كل خطوة من خطاه؛ والغالب على الموقف المتزمت أنه لا يقتصر على الإخلال بالاقتصاد أو بحفظ الصحة فحسب، فالتزمت يخلق في حدِّ ذاته موقفاً معادياً للإسلام بصورة عامة.

وفي هذه الأيام يقوم بالجزائر عراك ناشب بين الإسراف في التزمت الذي يدعى أنه يمثل الإسلام، وبين الإلحاد الذي يعتقد أنه يمثل التقدم. وعلى أية حال، فإن رسالة شهدائنا وموثقهم يمثلان ينبوع الذي يتعين على سياستنا أن تستقي منه روحانيَّتها.

وإذن فإن الرئيس بن بلة عندما صاغ سياسته في ثلاث كلمات هي: الاشتراكية، والعروبة، والإسلام، كان قد التزم بالوفاء لأرواح شهدائنا، وبالإنصاف والعدالة تجاه ورثتهم.

وقد عمل على هذا النحو بالسياسة الحقيقية، في استخدامه لبرنامج معين، واستقائه من الينابيع الروحانية لمفهومية معينة. وهكذا نحقق الشرط الأول السياسي والنفساني لتناول مشاكل (البنية القاعدية).

ويمثل الإصلاح الزراعي الذي سبق له أن تقدّم أشواطاً في طريقه، خطوة جدية نحو حل هذه المشاكل، من شأنها أن تفتح الطريق للمرحلة الثانية من مراحل نموِّنا الاجتماعي، وهي مرحلة التصنيع التي نحن بصدد الشروع فيها هي الأخرى، وخاصة في ميدان النقط... ولكن إذا كنا نحتاج في جميع هذه الأطوار إلى سياسة واضحة لاجبة، وإلى مفهوميّة ركيّنة وطيدة، فإنه يتعين علينا كذلك أن نمتلك أفكاراً فعّالة باعثة. ومشكلة الأفكار توضع ضمن نفس

الحدود تقريبًا، في سائر البلدان الإسلامية.

فالمستشرق الإنكليزي، الأستاذ جيب (Gibb)، يتَّهم الفكر الإسلاميّ (بالذريّة)؛ ولهذه التهمة أساس من الصحة، ولكن مع احتراز معين: إذ يجب أن توجَّه هذه التهمة ليس ضدَّ الفكر الإسلامي ذاته، ولكن ضدَّ تفكير مسلم القرن العشرين.

فقد عانى المسلم على العموم مؤثرات تقهقر المجتمع الإسلامي منذ بضعة قرون؛ فهو الإنسان الذي خرج من حضارة، وكابد مؤثرات هذا التَّقهُّر حتى من وجهة النظر الذهنيّة.

وهذا الإنسان لا يزال في السنِّ النَّفسانيّة المتطابقة مع (الأشياء)؛ وفي هذه السنِّ يكون المجتمع مجردًا من ثقته في (الأفكار)<sup>(1)</sup>؛ فالفكرة لا يتمُّ تقيُّمها لديه كوسيلة للنشاط الاجتماعي، أو السياسي، أو الاقتصادي، باعتبارها الشبكة العقلية التي يُنسجُ عليها هذا النشاط، وإنما هي مجرد حليّة للفكر المتميِّز، وترف زائد..

وعالم ما بعد العهد الموحّديّ يمثل عالمًا ذا بُعدين هما: الشّيء، والشخص؛ فهو عالم فاقد لبُعْدِ الفكرة.. والاتّصال بيننا لا يتمُّ عن طريق الأفكار؛ وحتىّ الرسائل التي نتخاطب بها إنما نكتبها بلغة (الأشياء)، أي بكلمات جاهزة للاستعمال تمامًا، حسب الآونة والظرف ونحن نعرف ما يجب أن نقوله في الزواج وفي الدفن، أو في الانتخاب، ما دام (الانتخاب) مرادفًا (للتّويّزة)<sup>(2)</sup>، أي ما بقي يمثل شيئًا تقليديًّا.

(1) انظر أكثر تفصيلًا حول هذا المفهوم (وجهة العالم الإسلامي) و(شروط النهضة) للمؤلف نفسه.

(2) (التويّزة) كلمة جزائرية شعبية، تعني التضافر المشترك على أداء خدمة لمن يحتاجها، كواجب خيريّ محض ودون مقابل.

ومن بين صورها في القرية: تجمع الفلاحين في موعد محدد، مع جميع لوازم ووسائل العمل

ولكننا لا نعرف ما الذي يجب أن نقوله أمام مشكلة جديدة تستدعي توفر الأفكار.

وحتى فيما بين (العقول المتميزة) فإن التجربة تظل عصية التبليغ في صورة رموز فكرية، وفي لغة مكتوبة.

فنحن لكي نقتنع لا بد وأن نُقدِّم لنا التجربة برمتها على نحو من الأنحاء، كأن تكون فوق طبقٍ من الأطباق؛ أما ترجمة هذه التجربة ضمن رموز فكرية فتجعلها بعيدة عن مداركنا، قاصرة عن إقناعنا.

وكما هي الحال بالنسبة إلى (القديس توماس)<sup>(1)</sup> الذي كان يريد - لكي يؤمن بمعجزة القيامة - أن يلمسها بيديه، فإن طريقتنا في الفهم، تعدُّ أحياناً طريقة لسيئة، بدل أن تكون عقلية.

الضرورية، حرثة وبذر أرض مواطن مُعوّز في موسم الحرثة؛ أو لحصاد غلتها له في موسم الحصاد، تطوعاً ودون مقابل؛ مع العلم بأن هذا المواطن لا يملك باستثناء رقعة الأرض، لا البذور، ولا الماشية، ولا المعدّات اللازمة لحرثتها وبزرها أو حصادها؛ حيث يتضافر أهل القرية على تقديمها له جميعاً بالإضافة إلى جهودهم. كما نجد لها صورة أخرى في تضافر أهل القرية على بناء سكن لمواطن معوّز أعزب يعتزم الزواج؛ واشترآكهم في تأثيثه باللوازم الضرورية بعد تشييد بنيانه على نفس المنوال السالف، تطوعاً ودون مقابل.

ومن هنا يدرك القارئ مدى القيمة والدلالة الأخلاقية الجسيمة لهذا التقليد الاجتماعي الإيجابي. وتمثل عملية الانتخاب البرلماني - أو هي يجب أن تمثل - من حيث دلالتها النظرية وتطبيقها العملي في الأصل: شكلاً من (التوزيع) بالمفهوم الذي أوضحناه، وهو المفهوم المتطابق مع الآية القرآنية المنادية بالتعاون على البر والتقوى؛ ولكن العملية الانتخابية كثيراً ما تنقلب في الحياة السياسية إلى نقيض هذا المفهوم، حيث تصبح عندما تدخلها الأغراض الشخصية، والمنافع العاجلة، مطابقة للنشاط الإبليسي، المتضافر على الشر المحض، والمتعاون على الإثم والعدوان.. (المترجم).

(1) القديس توماس (Saint Thomas) : هو غير القديس توما الإكويني؛ الراهب الدومينيكاني الفيلسوف، فالمعني في النصّ هو أحد رسل المسيح الاثني عشر؛ الذي يقول المسيحيون - طبقاً لمعتقدهم في الصلب - إنه لم يؤمن بقيامته إلا بعد أن رأى آثار جراحاته، ووضع فيها إصبعه.. (المترجم).

ولهذا فإن الاستعمار يمتلك على الصعيد السياسي أهونَ لُعبةَ وأيسرَها لبلوغ أغراضه؛ إذ ليس له إلا أن يجعل لعبته غير قابلة لللمس، حتى نكون منذئذ عاجزين عن فهم أيِّ شيءٍ منها. وإن الاستعمار ليدرك ذلك جيداً.

وباختصار، فإن هذا هو الذي يجعل المستشرق (جيب) يقول: إن (الذريّة) هي خاصية الفكر الإسلامي، دون أن يقوم بالاحتراز الذي أوردناه.

ومع هذا الاحتراز، تمثّل (الذريّة) معياراً ذا قيمة من حيث الدراسة المتعلقة بعلم الاجتماع للبلدان الإسلامية الراهنة؛ فهي تفسر لنا عدداً من مشاكلها، وخاصة منها نزعة (التكديس) التي أوردناها في المحاضرة الأولى؛ فنحن نعتقد أننا نبني إذ نقوم بالتكديس، كما لو كان (البناء) يمثل مرادفاً (لتكديس) المعدات والأشياء؟ وحتى عالم أفكارنا لا يمثل (بنية) ولكن مجرد (كدس) من الأفكار.

(فالذريّة) أعني صعوبة أو استحالة إقامة بنية عقلية، إنما تمثّل الانعكاس البسيط لافتقار عالمنا النفسي لبُعدٍ معين هو: بُعدُ الفكرة.

وهذا هو الذي يفسر لنا كذلك: لماذا لم يُقَم (المصابون بالهوس الفكري) من أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالتفكير في مشكلة المفهوميّة، التي يجب أن توضع على وجه الدقّة ضمن الحدود التي كُنّا بصدد الإشارة إليها. فالمفهومية ليست مجموع أفكار شتية؛ وإنما هي المسيرة للطاقت، والسّهْم الذي يُعِينُ للجماعة طريقها في التاريخ. إنّها الاقتضاء الأمر الذي يطبع الحركة على اليد وعلى الفكرة في اتجاه محدد. ويتعيّن على مفهومتنا أن تحقّق هذه التركيبة المتألّفة للنشاط الفرديّ والجماعيّ، على صعيد أرفع مُقياسة نظريّة، وفي نطاق المراس

العملي الأكثر شيوعاً سواء بسواء. كما يتعين عليها علاوة على ذلك أن تصوغ بواعثنا المعلّلة في أخذها بعين الاعتبار للشروط الدّاخلية والخارجية معاً.

ولقد سبق (لرسالة) شهدائنا أن وجدّت معناها في جميع النشاطات التّحريرية المتساوقة بالقرارة الإفريقية، حيث أصبحت فيها شارةً (جبهة التّحرير الوطني) تمثّل مُرادفًا (للتّحرير) ذاته، وخاصةً في (أنغولا) وفي (إفريقيا الجنوبيّة).

وبالأمس قاد (خيال) الثورة الفرنسيّة الممثّل في: الحرية، والمساواة، والإخاء، جيش (نابليون) إلى قلب (موسكو) على حِداء نشيد (المارسيّة)<sup>(1)</sup> واليوم تقوم (أخيلة) يوتوبيا (utopies)<sup>(2)</sup> أخرى، بصنع التاريخ في أصقاع

(1) كيفما نظرنا إلى الأمر فنبليون ليس مجرد ظاهرة بسيطة للهيمنة الفرنسية. لنستمع إليه يكشف واحداً من المقربين إليه: «الذي طموحان، أن أرفع فرنسا إلى أعلى درجات القوة الحربية والغزو الكاسح ثم التطوير فيها، ودفع كافة أعمال الفكر إلى مستوى لم تشهده منذ لويس الرابع عشر.. إن هذه البلاد لم تعد تستطيع أن تستغني عن إعمال الفكر والعقل بقدر ما هي لا تستطيع أن تستغني عن الهواء.

لذا فأنا أشغلها بمعارك تريحها، ولكن يجب الوصول إلى تعهد الروح لدى شعب كبير، عالم صناعي مقدام، عندئذ ترتفع باريس عاليةً في أعين الناس التي ستعجب بها بحيث تصبح كاتدرائيتها بشكل طبيعي كاتدرائية العالم الكاثوليكي بأسره». [ط. ف.].

(2) يجب فهم اليوتوبيا هنا بمعنى (المرافعة والإيديولوجيا) ومن بين هؤلاء الذين أعطوا هذا المعنى لمفهوم تاريخي واجتماعي أكثر مما هو فلسفي نذكر Cioran (التاريخ واليوتوبيا) فهو يقول: «تملاً اليوتوبيا في حياة المجتمعات وظيفتها تعود إلى فكرة الرسالة في حياة الشعوب» [ص: 156] ويقول: «إن مجتمعاً لا يستطيع أن ينجب (يوتوبيا) وأن يكرس نفسه لها مهدد بالجمود والدمار» [ص: 139]. وكذلك غوستاف لوبون في (التأنيح الأولى للحرب) (التحول الذهني عند الشعوب) طبعة 1920م الذي يرى في اليوتوبيا (قوة عاطفية وصوفية) قميئة بأن تغير وجه العالم. وهو يذكر كمثال على ذلك الجرمانية والشيوعية والصليبية إلخ. [ط. ف.].

أخرى من العالم، بقدر ما تقتادُ الجماهير المتحمّسة إلى العمل.  
ورسالةُ شهادتنا يجب أن يكون لها معناها في الجزائر وفي العالم؛ حيث  
يجب أن تعنيَ (البناء) هنا، و(الحضور) و(المساهمة) هناك.

ففي الداخل يُطلَبُ إلينا أن نُنبي، أو أن نعيد بناءَ حضارتنا؛ وفي  
الخارج، يجب علينا أن نساهم في النشاط المشترك للإنسانية، في عالم صار  
قابلاً لإيصال التاريخ، حيث أصبح الفكر يتجه إلى الوحدة، وحيث يرى  
مالرو (Malraux) مَوْلِدَ فنِّ عالميِّ.

وبقدر ما يزداد ارتفاعُ الغاية، وبعُدُ مسافتها، بقدر ما يتعيّن على  
الإنسان السائر صَوْبَ هذه الغاية: أن يمتدَّ طبقاً لمقياس مُهمّاته.

ف عندما كان القرآنُ يوجّه هذا الأمرَ إلى الجماعة المسلمة لكي يدفعها إلى  
السّير، كان يلدّعُ بسياط استهزائه كذلك أولئك المتخلفين عن التّوقيت،  
حيث قال للرّسول في شأنهم: (لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ  
وَلَكِن بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ)<sup>(1)</sup>.

ولقد بدأ سيرنا في الجزائر على نداء شهادتنا وحتى إذا تعيّن أن تطول  
علينا الشُّقَّةُ، فإننا سنواصل السّير لا محالة.

فهناك نشيدٌ عظيم يرتفع في أعماق روح الشعب الجزائري، وهو الذي  
سَيَرِنُ وَقَعَ خَطُونَا عَلَى دَرُوبِ التَّارِيخِ.

أجل! ها قد بلغ هبوبُه المحرّر - الحاملُ لرسالة شهادتنا - أقصى  
الآفاق النّائية من إفريقيا وآسيا.

ولسوف تسمع الأجيال الجزائرية المقبلة أصداءه دون ريب؟

(1) التوبة 9 / 42: وبقيّة الآية: (... وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ  
وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ)



(4)

## الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ

محاضرة أقيمت بنادي الطلبة المغاربة  
سنة 1960م وقد نشرت مع مجموعة  
مقالات كتاب تأملات



سادتي: ورثنا نحن معشر الشعوب الإسلامية، كما ورثت معنا وفي الظروف نفسها الشعوب الأفريقية الآسيوية التي خضعت مثلنا للدول الاستعمارية واحتكت بثقافتها وحضارتها في إطار الاستعمار، ورثنا من هذا الاتصال وبحكم القانون الذي يفرض على المغلوب عادات وتقاليد الغالب، ورثنا المقاييس المرتبطة بحياة العالم الغربي وبتجربته التاريخية، وتقبلنا بعضها لنقيس بها الواقع الاجتماعي لدينا، ونقارن على ضوءها ماضيها بما يسحر أبصارنا في حاضر هذه الأمم الغربية.

هذه الأمم التي فرضت علينا عاداتها ومفاهيمها ومصطلحاتها وأسلوب حياتها، وهكذا رأينا هذه الأشياء كمسلّمات يقتدي بها فكرنا ويهتدي بها اجتهادنا، ويستدل بها منطقنا، دون أن نحقق في درجتها من الصحة وانفاقها مع جوهر شخصيتنا، وفلسفة حياتنا.

وكان أثرها في تفكيرنا أن أصبحنا نتناول في كتابتنا وفي حديثنا موضوعات جديدة مثل موضوع هذا الحديث أي الديمقراطية في الإسلام. إننا حينما نقدم عنواناً كهذا لا نشعر عادة بأنه يتضمن مسلمة لم يسلم بها تسليم المقتنع، وإنما نسلم بها خضوعاً لمسايرة العرف الذي فرضته علينا الحضارة الغربية، حتى أصبحنا نضم إلى الإسلام كل ما نعتقد أنه ذو قيمة حضارية دون أي تمحيص فيما يربطه أو يحدد درجة ارتباطه بالإسلام أو ينزّه عنه الإسلام.

فالديمقراطية من تلك العناصر التي نتقبلها لنضيفها إلى التراث الإسلامي، مقتنعين بما يبرر هذه الإضافة ولو بصورة شكلية حتى يصبح الموضوع لا يفتح بابه على نقطة استفهام: «هل توجد ديمقراطية في الإسلام؟»، بل ندخل فيه مباشرة من باب المسلمات، فنقول: «صفوا لنا

الديمقراطية الموجودة في الإسلام».

إن مشكلة الربط بين هذين المصطلحين هي في نظري المشكلة الأساسية في الموضوع، يجب أولاً أن نميز بينهما وأن نعطي لكليهما ما تستحق شخصيته من التعريف، حتى يتبين في ضوء هذا التعريف أي قرابة توجد بين المصطلحين.

وعليه يجب في خطواتنا الأولى أن نوضح وأن نعرف مصطلحاتنا: ما هو الإسلام؟ ما هي الديمقراطية؟ ولا بد هنا من ملاحظة: أن كل مصطلح كان في زمن ما كلمة محدثة، وإنما نعرف بالضبط متى حدثت كلمة (إسلام) في اللغة العربية وبمعناها الدارج، إنها لا شك من ابتكار القرآن.

ولكننا على جانب أقل من المعرفة فيما يخص مصطلح (ديمقراطية)، فنحن لا نعرف متى درجت في اللغة العربية كمفردة مستوردة، ولا نعرف حتى تاريخ حدوثه في لغته الأصلية، إنما نعرف أنه صيغ في اللغة اليونانية قبل عصر بركليس<sup>(1)</sup>، إذ أن المؤرخ توسديد يذكره على لسان هذا القيصر

(1) في خلال احتفال جنازتي اختير بركليس ليؤين فيه الضحايا الأولى لحرب بيلوبونيز التي وقعت بين أثينا وأسبرطة مجد هذه الكلمات الأعمال الطيبة للديمقراطية التي كانت منتصرة على النظام الأرستقراطي: «بما أن الدولة عندنا تدار لمصلحة العامة وليس لمصلحة الخاصة اتخذ نظامنا اسم الديمقراطية.

وفيما يختص بالنزاعات الخاصة هناك المساواة التي تؤمنها القوانين للجميع، ولكن فيما يخص المشاركة في الحياة العامة، يحصل كل فرد على تقديره بحسب جدارته، وما هم هنا ليست الطبقة التي ينتمي إليها وإنما قيمته الشخصية، هذا دون أن يشعر بالخرج من يؤس وضعه الاجتماعي واسوداده إذا كان يستطيع أن يخدم المدينة..» (تاريخ حرب بيلوبونيز، الكتاب الثاني، فصل 37).

ويذكر في مكان آخر: «.. على الدولة الديمقراطية أن تعمل لخدمة السواد الأعظم من الناس، وأن تطبق مساواة الجميع أمام القانون، وأن تصب الحريات العامة في هوية المواطن. ومن واجبها أن تساعد الضعيف وتضع الجدارة في مكانها الأول. إن التوازن المتناسق بين مصلحة الدولة ومصالح الأفراد الذين يكونونها تؤمن الانطلاق السياسي والاقتصادي والفكري والفني للمدينة، وذلك بحماية الدولة من الأناية الشخصية، وبحماية الفرد عبر الدستور من تعسف الدولة». [ط. ف.].

في إحدى خطبه الموجهة إلى شعب أثينة. أي منذ خمسة قرون قبل الميلاد. هكذا نرى الصلة مفقودة بين المصطلحين بالنسبة إلى الزمان وإلى المكان، وربما أمكن القول مجازفة، نظرًا لهذا التباعد من حيث التاريخ ومن حيث الجغرافية، بأن ليس هناك (ديمقراطية في الإسلام).

ومن جهة أخرى فبقدر ما يكون اللفظ مشحونًا بالتاريخ، أي بقدر ما تكون له جذور في واقع وتاريخ البشر كما هو شأن الكلمتين اللتين نحللهما، يكون شيء من التباس في هذا اللفظ التباسًا يلبسه أحيانًا متعددة.

يجب إذن أن نرفع هذا الالتباس باختيار أي هذه المعاني نقصد بالضبط. إن كلمة إسلام وكلمة ديمقراطية تحتوي كلاهما على مضمون ثري يجب من الناحية العملية تبسيطه إلى أقصى ما يمكن حتى تيسر المقارنة بينهما.

ما هي الديمقراطية في أبسط معانيها؟ إن أي قاموس اشتقاق في اللغة الفرنسية يدلنا على أن الكلمة، مركبة من مفردتين يونانيتين، وتعني (سلطة الشعب) أو سلطة الجماهير، كما تعودنا أن نقول اليوم، أي بتعبير تحليلي موجز (سلطة الإنسان).

ومن جهة أخرى ما هو (الإسلام)؟ في أبسط معاني الكلمة لعلنا لا نجد جوابًا أفضل على هذا السؤال، من أن نستعيه من جواب النبي - صلى الله عليه وسلم - ذاته على سؤال ورد في حديث مشهور، رواه مسلم والترمذي والإمام أحمد والبخاري عن أبي هريرة، في روايات متقاربة قال أبو هريرة: كان النبي - صلى الله عليه وسلم - بارزًا يومًا للناس فأتاه رجل فقال: ما الإيمان؟ إلخ.. إلى أن قال ما الإسلام؟ قال: «الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به، وتقيم الصلاة، وتؤدي الزكاة، وتصوم رمضان».

فإذا قصرنا الأمر على ما يتصل بموضوعنا، ووضعنا أعيننا في هذا

النص الجواب، الذي يستحق ثقة أكثر كجواب للسؤال المطروح، نرى أن الإسلام هو الإيمان بالله وحده، والقيام بالصلاة وأداء الزكاة والصيام. وقد يقول من يشرح هذا الحديث أنه لم يذكر الحج لأنه ورد قبل أن يحدد فرض الحج.

ومهما يكن الأمر، فها نحن وضعنا للكلمتين التحديد المتفق مع أبسط معانيهما.

فهل يوجد وجه مقارنة بينهما بعد هذا التبسيط؟ أي وجه مقارنة بين مفهوم سياسي يفيد جملة تقرير (سلطة الإنسان) في نظام اجتماعي معين وبين مفهوم ميتافيزيقي يفيد جملة تقرير (خضوع الإنسان) إلى سلطة الله في هذا النظام أو في غيره.

هكذا ينتهي الأمر فيما يبدو إلى مناقضة أو ما يشبه مناقضة كالتي ظهرت بكل وضوح في الشعارات التي نادتها الثورة الفرنسية في نضالها ضد الكنيسة (لا نريد رباً ولا سيِّداً)، فهذه المناقضة الصورية تزيد طبعاً في تباعد المصطلحين، وفي صعوبة المقارنة التي نريد عقدها بينهما.

ولكن الصعوبة هذه ليست نتيجة الواقع الذي يدل عليه كلا المصطلحين، بل إنها تنتج من كيفية تعبيرنا عن هذا الواقع.

إننا قد اخترنا مثلاً للتعبير عن الديمقراطية المعنى اللغوي كما يعرفه لنا أي قاموس اشتقاق، وهو مرتبط بتقاليد الثورة الفرنسية حيث يعتبر هذا المصطلح من إنتاجها اللغوي في هذا العصر.

ولكن ينبغي علينا في الواقع أن نعيد الكرة في تحديد الديمقراطية، ونحددها دون ربطها مسبقاً بأي مفهوم آخر كالإسلام، فننظر إليها على أعم وجوهها، أي في إطار عمومياتها قبل أن نربط الموضوع بأي مقياس مسبق.

ففي مثل هذا الإطار، الذي ستتضح مبرراته فيما بعد، يجب أن نعتبر الديمقراطية من ثلاث وجوه:

- 1 - الديمقراطية كشعور نحو الـ (أنا).
- 2 - الديمقراطية كشعور نحو الآخرين.
- 3 - الديمقراطية كمجموعة الشروط الاجتماعية السياسية اللازمة لتكوين وتنمية هذا الشعور في الفرد.

فهذه الوجوه الثلاثة تتضمن بالفعل مقتضيات الديمقراطية الذاتية والموضوعية، أي كل الاستعدادات النفسية التي يقوم عليها الشعور الديمقراطي، والعدة التي يستند عليها النظام الديمقراطي في المجتمع، فلا يمكن أن تتحقق الديمقراطية كواقع سياسي إن لم تكن شروطها متوفرة في بناء الشخصية وفي العادات والتقاليد القائمة في البلد.

فهذه الاعتبارات تكوّن العموميات التي تتحدد في نطاقها المشكلة بما تقتضيه من الوضوح، فهي تدل بالخصوص على أن الشعور بالديمقراطية مقيد بشروط معينة لا يتحقق بدونها، وهذه الشروط ليست من وضع الطبيعة ولا من مقتضيات النظام الطبيعي، على خلاف ما كانت تتصوره الفلسفة الرومانتيكية في عهد جان جاك روسو، بل هي خلاصة ثقافة معينة وتوزيع لحركة الإنسانيات وتقدير جديد لقيمة الإنسان، تقديره لنفسه وتقديره للآخرين.

فالشعور الديمقراطي هو نتيجة لهذه الحركة عبر القرون، ولهذا التقدير المزدوج لقيمة الإنسان<sup>(1)</sup>.

(1) يقول مونتسكيو في مقدمة كتاب (روح القوانين) «في زمن يوسد فيه الجهل لا يوجد عندنا مجال للشك ولا حتى عندما نفعل أكبر الخطايا، وفي زمن النور نرتجف حتى عندما نقوم بأفضل الأعمال» [ط. ف.].

إن المؤرخ الفرنسي جيزو يتيح لنا في كتابه أوروبا من نهاية الإمبراطورية الرومانية إلى الثورة الفرنسية تتبع هذه الحركة أي التطور الذي أدى إلى ظهور الديمقراطية في أوروبا. ونمو الشعور الديمقراطي في البلاد الأوروبية.

فالمؤرخ الكبير يبين كم كانت أصول الديمقراطية الغربية بعيدة وبسيطة، وكيف تكون الشعور الديمقراطي ببطء، قبل أن يتفجر بالتالي في التصريح بحقوق الإنسان والمواطن؛ ذلك التصريح الذي يعبر عن التقييم الجديد للإنسان وعن التتويج الأسطوري والسياسي للثورة الفرنسية.

فالشعور الديمقراطي الغربي، قد بدأ يعبر عن نفسه، وهو لم يتخلص بعد من الغموض الملازم لكل ما هو في حالة تخلق ونشوء، خلال الحركتين التاريخيتين الكبيرتين، حركة الإصلاح وحركة النهضة.

بل إن هاتين الحركتين هما أول تصريح بقيمة الإنسان الأوروبي في مجال الروح وفي مجال العقل.

فمن الواضح، أن هذا الدرس عن تاريخ أوروبا، الذي نقرؤه في كتاب جيزو، نجد الواقع الاجتماعي مطبوعاً ومغلفاً بخصائص المجتمع الغربي، مثل حركة الإصلاح والنهضة.

ولكن الحقيقة العامة بالنسبة إلى الشعور الديمقراطي، مهما يغشاها من قلة وضوح، حيث تلبس هنا ظواهر التاريخ الغربي وخصائصه التي لا يمكن أن تتكرر في تاريخ الأجناس والشعوب الأخرى، فإنها تبرز رغم ذلك تحت هذا الغلاف الخاص، أي عندما نخلص الموضوع من قيود التاريخ والسياسة ونعبر عن الأشياء بمصطلح علم النفس وعلم الاجتماع.

إن الشعور الديمقراطي في أوروبا كان النتيجة والمآل الطبيعي لحركة الإصلاح والنهضة.

فهذا هو معناه التاريخي الصحيح، ولكن هذا المعنى لا يفصل عن تاريخ أوروبا ليطبق على أمم أخرى. ولكن القانون العام بالنسبة إلى طبيعة الشعور الديمقراطي، سواء في أوروبا أو في بلد آخر.

هو أن هذا الشعور نتيجة لأطراد اجتماعي معين، فهو بالمصطلح النفسي، الحدّ الوسط بين طرفين كل واحد منهما يمثل نقيضاً بالنسبة للآخر، النقيض المعبر عن نفسية وشعور العبد المسكين من ناحية، والنقيض الذي يعبر عن نفسية وشعور المستعبد المستبد، من ناحية أخرى.

فالإنسان (الحر) أي الإنسان الجديد الذي تتمثل فيه قيم الديمقراطية والتزاماتها، هو الحدّ الإيجابي بين نافيتين تنفي كل واحدة منهما هذه القيم وتلك الالتزامات: نافية العبودية، ونافية الاستعباد.

ولهذا التطور ناحية شكلية لها دلالتها عندما يضاف على هذا الإنسان (الحر) لقب يعبر عن قيمته الجديدة؛ فبعد أن كان يعتبر (Sujet) أي التابع إلى الملك أو مولاه، تسميه الثورة الفرنسية (Citoyen) المواطن، وتحاكم الملك لويس السادس عشر فتسميه (المواطن كأبيه) أثناء المحاكمة، وبعد أن كان الفلاح الروسي يسمى (موجيك) في العهد القيصري، أصبح (الرفيق) بعد ثورة أكتوبر 1917، التي علقت على باب العهد الجديد صورة (الرفيق) ستالين.

ومن أثر هذه الشكليات أن يكون من بين أكبر الأسماء التي حلقت في سماء الثورة الفرنسية اسم روبسبير (Robespierre)، حفيد أولئك الذين

كانوا من قطيع (SerFs) أي الخدم، و (Mirabeau) حفيد أولئك الإقطاعيين (Seigneurs) الذين مثلوا العهد البائد في فرنسا قبل الثورة.

فهذه هي الحقيقة العامة، الخالصة من ظروف البيئة والمطابقة لكل وسط إنساني مهما كانت ظروفه التاريخية الخاصة.

وهذا هو المقياس العام الذي تقاس به الأشياء بالنسبة إلى أي تطور ديمقراطي، سواء كواقع اندثر في طيات التاريخ، أو كمشروع نريد تحقيقه في واقع مجتمع.

فكل تطور من هذا النوع هو في جوهره عملية تصفية، تصفي الإنسان حتى يصبح الإنسان الجديد في صورة (المواطن) أو صورة (الرفيق) أي الإنسان الذي تخلص من رواسب العبودية ومن نزعات الاستعباد، التي تكون الصورة السلبية للشعور الديمقراطي.

والتاريخ يعطينا نماذج كثيرة من هذه الصور السلبية أي الصور المعبرة عن نفسية العبد ونفسية المستعبد.

إنه لا يخلو من الفائدة أن نذكر بعض هذه النماذج توضيحاً للموضوع وربما وجدنا بعضها حتى في الأدب.

فالإرشادات التي يعطيها شخص أورسوس إلى شخص جوينبلين في قصة فيكتور هوغو (الرجل الذي يضحك)، هي في الواقع إرشادات تنطق فيها روح العبد.

حيث يقول أورسوس لزميله: «هناك سنة يتمسك بها الكبار، فإنهم لا يعملون شيئاً، وسنة يتمسك بها الصغار، فإنهم لا يقولون شيئاً، إن الفقير ليس له صديق إلا صديق واحد: الصمت، إنه لا يجوز له أن يتفوه إلا بكلمة واحدة: نعم، فالاعتراف والرضا هو كل حقه، نعم إلى القاضي، نعم إلى الملك.

فالكبار ينهالون علينا ضرباً بالعصا، إذا ما حدثتهم نفوسهم .. إن هذا من حقهم، وإنهم لا يخسرون شيئاً من عزتهم إذا ما دكّوا عظامنا ضرباً..». فمن البين أن فيكتور هوغو وصف في هذا الحوار وبكل دقة نفسية العبد الذي يقول (نعم) في كل الظروف، ونشعر كم في هذه الكلمة الإيجابية في لفظها من سلبية في معناها، إذ إن (نعم) هنا تساوي نافية، تلغي قيمة الـ (أنا)؛ أي أنها تنفي القاعدة الأساسية التي تبنى عليها الديمقراطية في نفس الفرد.

ولا يخلو الأدب العربي من هذه النماذج المعبرة عن نفسية العبد، إننا نجدها بالخصوص في كتاب ألف ليلة وليلة، حيث نرى في كل صفحة الأمير يأمر أو يهدد بضرب عنق، والجلاد يقول (نعم) السمع والطاعة يا مولانا. وإننا لنجد صورة أخرى للنافية التي تنفي الشعور الديمقراطي نجدها في صورة المستعبد المستبد، كما يصفه القرآن الكريم لنا في الحوار المشهور الذي دار بين فرعون وموسى حيث يسأل الأول: - (فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى؟) [طه: 20 / 49].

فيرد الثاني: - (رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى) [طه: 20 / 50].

إننا نرى كم يعبر هذا السؤال عن نفسيّة الجبار المستبد الذي يريد استعباد الخلق، وكان ينتظر من موسى الاعتراف بمزاعمه في الربوبية، حتى أتى جواب الرسول فأثار غضبه لأنه كان رفضاً لمزاعمه.

ولكن المشهد يستمر فيزيد وضوحاً في تصوير المستبد، فنراه يندفع في كبريائه، ويرجى الرسول إلى يوم الزينة ليكون موعداً له وللسحرة، فيتزايد غضب الطاغية المستبد عندما رأى كيد الشيطان مهزوماً والسحرة سُجَّداً: (قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى).

فغضب الطاغية: (قَالَ أَمْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ أَدْنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَا تُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى) [طه: 70 - 71].

ليس من الضروري أن نتابع المشهد إلى آخره، فقد أعطانا صورة كافية للاستبداد في شخص فرعون بقدر ما يزداد غضبه على الرسول وعلى السحرة، فالموقف لا يعبر هنا عن (نافية) إزاء الـ (أنا)، بل عن نافية إزاء الآخرين أي أنه ينفي جانباً من الشعور الديمقراطي. ولكن قد نجد أحياناً موقفاً يعبر عن النافيتين معاً.

إن تاريخ روسيا القيصرية ترك لنا قصة ذات دلالة في الموضوع إذ نرى أحد القياصرة، وهو فيما أعتقد القيصر إسكندر الأكبر، وقد كان في ضيافته أمير من الغرب، فأراد القيصر أن يرهن لضيفه عن مقدار سلطانه على رعيته، فأشار بأصبعه إلى جندي كان يقوم بدور حراسة بأحد ممرات الدوريات المشرفة على هاوية سحيقة، فبمجرد الإشارة ألقى الجندي بنفسه من ذلك العلو، كأنه آلة تحركت بالضغط على زر.. فهذا المشهد يتضمن بكل وضوح موقف العبد وموقف الرجل المستبد، أي نافيتي الشعور الديمقراطي.

ويمكن جمع الكثير من هذه النماذج، مثل رئيس الحشاشين؛ حسن السفاح، أو شيخ الجبل كما كان يلقب، فإنه كان أيضاً يتصرف في حياة أتباعه فيقوم أحدهم لمجرد الإشارة ليلقي بنفسه في هاوية معنوية، يلقي فيها ضميره.

وعلى كل فإن ما ذكرنا يكفي لتكوين إطار العموميات التي تحيط بالموضوع، وتكون مرجعاً يرجع إليه في هذا السياق.

فالقضية إذن عندما نتحدث عن الديمقراطية في الإسلام منوطة بهذه العموميات وهذا المرجع، أي بالعناصر الثلاثة التي قدمناها على أنها الشروط العامة لوجود الشعور الديمقراطي في أي بيئة.

وبالتالي فالسؤال هو: هل الإسلام يتضمن ويتكفل هذه الشروط الذاتية والموضوعية، أي هل يكون نحو (الأنا) ونحو (الآخرين) الشعور الذي يطابق الروح الديمقراطي كما بيّنا، وهل يخلق الظروف الاجتماعية المناسبة لتنمية هذا الشعور؟ وعلينا من وجهة عملية، وقبل الجواب على السؤال؛ هل يخلق الإسلام الشعور الديمقراطي؟ أن نتساءل: هل يخفف الإسلام حقيقة من كمية ومن حدة الدوافع السلبية، والنزعات النافية للشعور الديمقراطي، التي تطبع سلوك العبد وسلوك المستعبد؟ لا بدّ إذن وفي البداية على الخصوص أن نقدر كل مشروع يهدف إلى تأسيس ديمقراطية، على أنه مشروع تثقيف في نطاق أمة بكاملها، وعلى منهج شامل، يشمل الجانب النفسي، والأخلاقي، والاجتماعي، والسياسي.

فالديمقراطية ليست إذن، كما نفهمها فهماً سطحياً عندما نتناول معناها الدارج، أي في حدود اشتقاق المفردة، ليست مجرد عملية سياسية، عملية تسليم سلطات إلى الجماهير، إلى شعب يصرح بسيادته نص خاص في الدستور.

وقد يكون هذا النص نفسه غير موجود في بلد معين إما لأن هذا البلد، لم يوضع في دستوره نظام دستوري، وإما لأن جباراً مستبدًا جاء يلغيه، مثل نابليون في فرنسا، ومع ذلك لا تفقد الديمقراطية معناها في هاتين الحالتين، لأن معناها مرتبط بشعور، وبعادات، وتقاليد لا يكونها نص ولا يلغيها جبار.

فإنجلترا تتمتع بحياة ديمقراطية ممتازة، دون أن يكون في أساسها نص دستوري خاص، يحمي الحقوق والحريات التي يتمتع بها فعلاً الشعب الإنجليزي، وإنما تحميها تقاليد الشعب ذاته وعاداته وأوضاعه النفسية، وعرفه الاجتماعي، أي في نهاية التحليل يحميها ما يمكن أن نسميه الروح الإنجليزي بالذات.

فليست الديمقراطية إذن في أساسها عملية تسليم سلطات تقع بين طرفين معينين، بين ملك وشعب مثلاً، بل هي تكوين شعور وانفعالات ومقاييس ذاتية واجتماعية، تشكل مجموعها الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية في ضمير شعب، قبل أن ينص عليها أي دستور، والدستور ما هو غالباً إلا النتيجة الشكلية للمشروع الديمقراطي عندما يصبح واقعاً سياسياً يدل عليه نص توحى به عادات وتقاليد، ويمليه شعور في ظروف معينة، ولا يكون أي معنى لهذا النص إن لم تسبقه التقاليد والعادات التي أوحى به، أو بعبارة أخرى المبررات التاريخية التي دلت على ضرورته.

ومن هنا تبدو بكل وضوح تفاهة تلك الاستعارات الدستورية التي تستعيرها اليوم بعض الدول الإفريقية الآسيوية الناشئة، التي تريد إنشاء الوضع الجديد في بلادها، بالقياس على المنوال الذي تستعيره من بعض البلاد ذات التقاليد الديمقراطية العريقة، إن هذه الاستعارة تكون تارة لازمة، ولكنها لن تكون بكل تأكيد وحدها كافية، إن لم تصحبها الإجراءات المناسبة لبتّ ما يستعار في نفسية الشعب الذي يستعيره.

ومهما يكن في الأمر، فقد تبين من الآن، أن الجواب على السؤال المعروض في هذا البحث؛ هل توجد ديمقراطية في الإسلام؟ لا يتعلق ضرورة بنص فقهي مستنبط من السنة والقرآن، بل يتعلق بجوهر الإسلام بصفة عامة وعلى وجه الخصوص، ومن الوجهة التي تهمننا هنا، فإنه لا

يسوغ لنا أن نعتبر الإسلام كدستور يعلن سيادة شعب معين، ويصرح بحقوق وحرريات هذا الشعب، بل ينبغي أن نعتبره، في سياق حديثنا، كمشروع ديمقراطي تفرزه الممارسة، وترى من خلاله موقع الإنسان المسلم من المجتمع الذي يكون محيطه، وهو في الطريق نحو تحقيق القيم والمثل الديمقراطية، بحيث ترتبط حركته التاريخية بالمبادئ العامة، التي أقرها الإسلام في صورة بذور غرست في الوعي الإسلامي، وفي صورة شعور عام ودوافع تكون المعادلة الإسلامية في كل فرد من المجتمع.

ويجب أن نعتبر هذه الحركة الناشئة والمنشئة في لحظة بدايتها، أي في اللحظة التي تبتدئ تحقق شروط المشروع الديمقراطي الأولية، لأنها الشروط التي تتحقق بمقتضاها كل النتائج الاجتماعية المقبلة لهذا المشروع.

غير أننا أوضحنا فيما سبق، أن مرحلة التخلق والنشوء ترتبط بصورة شكلية، بتعبير جديد نطلقه على الإنسان، أي بتقويمه تقويماً جديداً ليصبح (المواطن) في الثورة الفرنسية، أو (الرفيق) في الثورة الروسية وتظهر، طبقاً لهذا التقويم، الاختلافات الأولى بين النماذج الديمقراطية المعروفة في التاريخ، حتى في المصطلح السياسي حيث نصح نتكلم اليوم على (الديمقراطية الغربية) بأوروبا، و(الديمقراطية الشعبية) في الشرق، و(الديمقراطية الجديدة) في الصين<sup>(1)</sup>.

فبصورة تزيد أو تنقص وضوحاً، نجد أنفسنا أمام نماذج ديمقراطية يختلف بعضها عن بعض، بمقدار تقويمها الجديد للإنسان بالقيمة التي

(1) يمكن لتقويم الإنسان هذا أن يخضع لتغيرات غريبة كما تبين لنا هذه الجملة التي يقوها لينن: «ليس من المهم أن تموت ثلاثة أرباع الإنسانية إذا كان الربع الحي الباقي شيوعياً» (يذكرها كيسرلنج Keyserling في التحليل الطبقي لأوروبا، ص 329). [ط. ف.]

تعطى له في صورة شكلية، تعبر بصورة رمزية عن بداية أو تدشين المشروع الديمقراطي في البلد، ووضعه في الطريق نحو القيم والمثل الديمقراطية.

وهذا التقويم الجديد للإنسان، يطبع من البداية فعالية المشروع وأثره في المجال النفسي، بالنسبة إلى الدوافع السلبية التي تقاوم المقومات الديمقراطية في نفس العبد ونفس المستعبد، فهو يكون إذن مقياساً تقاس به الأشياء في هذا السياق، وتميزه به النماذج المعروفة في التاريخ، من النموذج الذي حققته أئينة منذ ثلاثة آلاف سنة، إلى النموذج الذي تحققه الصين اليوم.

ولكننا عندما نعتبر هذه النماذج، عدا النموذج الإسلامي وبالنسبة إليه، نجد أنها تستهدف في أساسها، إما منح الإنسان بعض الحقوق السياسية التي يتمتع بها (المواطن) في البلاد الغربية، وإما الضمانات الاجتماعية التي يتمتع بها (الرفيق) في البلاد الشرقية.

أما الإسلام، فإنه يمنح قيمة تفوق كل قيمة سياسية أو اجتماعية. لأنها القيمة التي يمنحها له الله في القرآن في قوله: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) [الإسراء: 70 / 17].

فهذا التكريم يكون - أكثر من الحقوق أو الضمانات - الشرط الأساسي للتعبير اللازم في نفس الفرد، طبقاً للشعور الديمقراطي سواء بالنسبة للأنا أم بالنسبة للآخرين، والآية التي تنص على هذا التكريم تبدو وكأنها نزلت لتصدير دستور ديمقراطي يمتاز عن كل النماذج الديمقراطية الأخرى، دون أن تعبر عنه نصوص قانونية محددة، فنظرة النموذج الإسلامي إلى الإنسان، هي نظرة إلى التكريم الذي وضعه الله فيه، أي نظرة إلى الجانب اللاهوتي فيه، بينما النماذج الأخرى تمنحه النظرة إلى الجانب الناسوتي والجانب الاجتماعي، فالتقويم الإسلامي يضيف على الإنسان شيئاً من

القداسة، ترفع قيمته فوق كل قيمة تعطى له النماذج المدنية.  
والفرق ليس في المفردات، ولكن في معناها، في واقع الأشياء بالنسبة  
إلى شعور الإنسان نحو نفسه ونحو الآخرين.

فالإنسان الذي يحمل بين جانبيه الشعور بتكريم الله له، يشعر بوزن  
هذا التكريم في تقديره لنفسه وفي تقديره للآخرين، لأن الدوافع والنزعات  
السلبية المنافية للشعور الديمقراطي تبذرت في نفسه.

ثم إن الإسلام الذي وضع في نفسية المسلم هذا التوجيه العام، قد  
وضع عن طريقه - يمينًا وشمالًا - حاجزين، كي لا يقع في هاوية العبودية  
أو هاوية الاستعباد.

وهذان الحاجزان المذكوران بالإشارة في آيتين، تذكر الواحدة الهاوية  
ذات اليمين والأخرى تذكر الهاوية ذات الشمال، فيقول عز وجل: (تلك  
الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوًا في الأرض ولا فسادًا والعاقبة  
للْمُتَّقِينَ) [القصص: 28 / 83].

فهذا الحاجز وضع بكل وضوح على حافة الاستعباد، حتى لا يقع  
فيه المسلم، أما الحاجز الآخر الذي يحفظه من هاوية العبودية، فهو  
مذكور في قوله عز وجل: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ  
قَالُوا فِيمْ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ  
اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا \*  
إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا  
يَهْتَدُونَ سَبِيلًا \* فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا غَفُورًا)  
[النساء: 96 - 98].

ومجمل القول، إن المسلم محفوظ من النزعات المنافية للشعور

الديمقراطي، الموجودة أو المدسوسة في طينة البشر، بما وضع الله في نفسه من تكريم مقدس، وما جعل عن يمينه وشماله من معالم، ترشد طريقه حتى لا يقع في وحل العبودية أو وحل الاستعباد.

ومما يدعم شعوره بهذا التكريم العام الذي منحه كإنسان، فإنه يشعر بتكريم خاص قد منحه كمؤمن في قوله عز وجل: (وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ) [المنافقون: 63 / 8].

وهذه العزة الموهوبة للمؤمن لا تعرضه للكبرياء، لأنها لا تعني المجد التالف المتصل بالأشياء المادية، بل هي العزة في سمو الأخلاق، وعلو الهمة. وهكذا نرى أن الدوافع السلبية التي من شأنها أن تدفع المسلم إلى الهاوية، من ناحية أم من أخرى، يسيطر عليها الشعور الإيجابي الذي وضعت في نفسه بذوره بصفته مسلم.

وعليه فإن (الديمقراطية) مغروسة أولاً في ضمير المسلم، مع التقويم الجديد الذي حدّد في نظره قيمته وقيمة الآخرين.

ولا شك أن عبارة (الديمقراطية الجديدة) في الصين الشعبية، تعني أولاً هذا التقويم الجديد للإنسان، قبل أن تعني قوانين جديدة ومصانع جديدة وطرقاً جديدة.. فهي تهم (أولاً عالم الأشخاص قبل أن تهم عالم الأشياء). وإذا أردنا أن نعرف شيئاً هو الديمقراطية الإسلامية، فإن هذا الشيء يعني أولاً (تطعيم) الإنسان، وتحصينه ضدّ النزعات المنافية للشعور الديمقراطي، وتصفية هذه النزعات في نفسه.

أما الديمقراطية العلمانية أو الملائكية، فإنها تمنح الإنسان أولاً الحقوق والضمانات الاجتماعية، ولكنها تتركه عرضة لأمرين فهو إما أن يكون ضحية مؤامرات لمنافع معينة، ولتكتلات مصالح خاصة ضخمة؛ وإما

لأن يجعل الآخرين تحت ثقل دكتاتورية طبقية، لأنها لم تصف في نفسه دوافع العبودية والاستعباد، لأن كل تغيير حقيقي في المجتمع لا يتصور دون تغيير ملائم في النفوس.

طبقاً للقانون الأعلى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ)

[الرعد: 11 / 13].

وهكذا تظهر بوضوح أكثر، العلاقة العضوية بين الإسلام والديمقراطية؛ العلاقة التي لم يكن من السهل توضيحها في صدر هذا الحديث، عندما كنا نحاول تحديد وجه التشبيه والمقارنة بكلمة ديمقراطية مأخوذة في معناها الاشتقاقي، أي باعتبار المشروع الديمقراطي على أنه مجرد مشروع تسليم سلطات إلى الشعب بمقتضى نصوص دستورية معينة.

وهكذا يظهر أيضاً بوضوح أكثر، الخطأ الذي نقع فيه عندما نستعير من بلاد معينة دستوراً ديمقراطياً جاهزاً، لأننا في مثل هذه الحالة لا ننقل مع النصوص الدستورية المستعارة كل الأسس النفسية، والتجربة التاريخية التي أملت هذه النصوص في بلاد مولدها، كأنما نقوم بمشروع ديمقراطي على غير أساس في صميم الواقع.

إن هذه الملاحظات تتيح لنا، منذ الآن، التقرير بشرعية الحديث عن (الديمقراطية في الإسلام) كما وردت عبارتها في عنوان هذا الحديث.

ولكن يجب أن نتساءل، كيف تتحقق هذه الديمقراطية المؤسسة بالصورة التي بيناها في عالم النفس المتصل بالضمير والشعور، كيف تتحقق في عالم الواقع المحسوس، في الأعمال الخاصة والعامة، في نطاق الأفراد والحكومات، وفي حياة النظم والمنظمات؟ وبالخصوص يجب أن نتساءل، هل تكفل هذه الديمقراطية ما تكفله الديمقراطية الملائكية للفرد

من حقوق وحرّيات سياسية، ومن ضمانات اجتماعية؟ هذا هو الجانب الآخر، الجانب الموضوعي، وقد يلاحظ أن مبررات هذا الفصل، يجب أن تكون مستقاةً من واقع المسلمين اليوم، لا من نصوص دينهم.

ولكن ليس لهذه الملاحظة إلا قيمةً شكليةً، لأننا عندما ندرس ديمقراطية أثينا، على وجه المثال، فإننا لا نبحث عن مبرراتها في واقع الشعب اليوناني اليوم، دون أن يعني هذا، أن الجيل اليوناني المعاصر قد فقد القيم التي تميزت بها الديمقراطية في عصر أفلاطون.

فلا حرج إذن في اعتبار الديمقراطية في الإسلام، لا في الزمن الذي تحجرت فيه التقاليد الإسلامية وفقدت فيه إشعاعها، كما هو شأنها اليوم بصورة عامة. ولكن في زمن تخلقها ونموها في المجتمع.

فما يتعارف عليه الناس ويؤكدّه التاريخ، فإن التقاليد الإسلامية نشأت في زمن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفي عهد الخلفاء الراشدين. فإذا اتفقنا على وجهة النظر هذه؛ وهي وجهة نظر فقهاء الإسلام، فالمشروع الديمقراطي الذي وضعه الإسلام، قد أخذ طريقه للتحقيق نحو الأربعين سنة تقريباً.

ففي هذه المدة، وضعت كل الأصول النفسية التي تقدم ذكرها تكملها وتدعمها مقدمات جديدة، لتكون الأساس المعنوي للديمقراطية الإسلامية. فإحدى هذه المقدمات يجب ذكرها بالخصوص، لأنها تكمل تقويم الإنسان في نقطة رئيسية تتصل بالعبد في المجتمع الإسلامي.

إننا نعلم، أن ديمقراطية أثينا لم تعطِ أي أهمية لهذه القضية؛ قضية الرقيق، إلا من الوجهة الانتفاعية حيث كان الرقيق من مقومات النظام الاقتصادي، حتى إن أحداً لم يفكر في إطار هذا النظام في وضع مبدأ

لتحرير الرقيق فيكتمل بذلك تقويم الإنسان فيه.

بينما يأتي الإسلام فيقرر هذا المبدأ بكل وضوح: فيشمل بذلك تقويمه الإنسان الذي وقع في قيد الرق، بمقدمات أو أصول فقهية نجدها في القرآن وفي السنة، وتكون في الواقع تشريعاً لعتق الرقيق بصورة تدريجية. ومن بين هذه المقدمات التي يمكن ذكرها، قوله عز وجل: (وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ \* فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ \* وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ \* فَكُ رَقَبَةً ..) [البلد: 90 / 10 - 13].

فهذا التفرغ للإنسان الحرّ كأنما يهدف إلى وضع قضية الرقيق في ضميره، كي تأخذ هكذا طريقها إلى الحل، أي طريق التحرير التدريجي. وهذا التوجيه العام يظهر في آيات أخرى، كآية التي تحدد موضوع الصدقات حيث يقول عز وجل: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ..) [التوبة: 9 / 60].

كما يظهر أيضاً في الأحاديث مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : «من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار». وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه». وفي حديث آخر حيث يوصي - صلى الله عليه وسلم - بشأن الرقيق: «إنهم إخوانكم وضعهم الله تحت أيديكم، فأطعموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تلبسون». وفي حديث يقول فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أوصاني حبيبي جبريل بالرفق بالرقيق، حتى ظننت أن الناس لا تستعبد ولا تستخدم».

فهذه النصوص كلها تكمل، من نواح مختلفة، التقويم الأساسي للإنسان، التقويم الذي يقوم عليه - كما قدمنا - المشروع الديمقراطي،

تكميلاً يجعل هذا المشروع يضم في خطوطه العامة مصير الرقيق إلى مصير الإنسان الحر، وبحيث يضيف الرقيق إلى عالم الآخرين، أي عالم الأشخاص بعد أن كان من عالم الأشياء، وذلك لأول مرة في التاريخ.

ثم يذكر النبي عليه الصلاة والسلام، هذه التوجيهات كلها في حجة الوداع، في خطبته بهذه المناسبة، وهي الخطبة التي وضعت فيها ظروف هذه الحجة وملابسات التاريخ معنى الوصية الروحية التي خلفها الرسول لمن يأتي بعده من أجيال المسلمين.

ومعنى التصريح بحقوق الإنسان حيث يقول عليه الصلاة والسلام: «يا أيها الناس إن ربكم واحد. وإن أباكم واحد. كلكم لآدم وآدم من تراب. إن أكرمكم عند الله أتقاكم. ليس لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أبيض، ولا لأبيض على أحمر، فضل إلا بالتقوى...».

فهذا الحديث يكمل في مناسبة يملؤها الجلال والتأثير، فلسفة ومنهج الإنسان في المشروع الديمقراطي الإسلامي.

ولكن إذا كانت لهذا المشروع هذه الأسس النظرية، فلا بد أن يكون له من ناحية أخرى، آثاره الملموسة في صيم الواقع: في الأعمال الفردية والحقوق والضمانات التي يتمتع بها الفرد، وفي الأعمال الصادرة من الحكم وفي امتيازاته، وحدود سلطته، وفي كيفية تكوينه أو صورة شرعيته، أي في جميع الصفات الظاهرة للديمقراطية.

ولا شك أن لهذه الآثار وضوحاً أكثر، في فترة التخلق الدستوري، التي تصب خلالها النصوص النظرية في الحقائق الاجتماعية، في أعمال وسلوك الجيل الذي وضع المشروع الديمقراطي الإسلامي في طريق التحقيق، من

اليوم الذي أشرقت فيه الهداية المحمدية إلى يوم صفين.  
وتأثير المبادئ في هذا المجتمع الناشئ يظهر أكثر ما يظهر في الجانب  
المحسوس، كما تظهر حدودها المتصلة بهذا الجانب في واقع الحياة  
الاجتماعية.

فمدى تأثير المبادئ يظهر فعلاً مع حدودها في واقع الحياة، في الفترة  
المطابقة لطور التخلق والتكوين الديمقراطي.

وإذا راجعنا هذا الطور، سنجد عدة مبادئ نظرية مع حدودها في  
التطبيق، كالمبدأ الذي يؤسس الحكم الإسلامي على طاعة المحكومين لأولي  
الأمر، كما ورد في الآية الكريمة: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا  
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ  
كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ..) [النساء: 4 / 59].

فهذا المبدأ يقرر، طبقاً للنص، امتيازات الحكم. ولكن في اليوم ذاته،  
الذي يستم فيه عمر رضي الله تعالى عنه مقاليد هذا الحكم نراه يبين هو  
نفسه الحدود، الواقعية للمبدأ النظري، إذ يبين للمؤمنين الذين بايعوه، أي  
عاهدوه على الطاعة، حدود هذه الطاعة في خطبته المشهورة: «.. من رأى  
منكم في أعوجاجاً فليقومني ..».

فنرى هكذا، كيف تتصور فكرة الحكم، في ضمير حاكم في اللحظة البارزة  
من التاريخ الإسلامي، التي يستلم فيها مقاليد الديمقراطية الإسلامية.

ولكن هذه اللحظة تعطينا أيضاً صورة لفكرة الطاعة في ضمير محكوم،  
إذ نرى أعرابياً يرد على الخليفة فيقول: «والله لو رأينا فيك أعوجاجاً  
لقومناك بسيوفنا».

إننا نرى الطاعة والحكم محدودين بالاعتبارات نفسها في ضمير

المواطن البسيط وضمير رجل الدولة.

وهكذا تبرز في صميم الواقع الذي سجّله التاريخ، فكرة الحاجزين اللذين وضعهما الإسلام على يمين وشمال المسلم، في طريقه نحو تحقيق الديمقراطية الإسلامية، كما بينا، حتى أنه في مقابل الشعار الذي رفعته الثورة الفرنسية (لا نريد ربًّا ولا سيِّدًا)، يمكنه أن يعلن شعار الثورة الإسلامية (لا نريد عبودية ولا استعبادًا).

وكذلك تبرز في هذه الفترة الخلافة المبادئ التي تحمي الحريات المعنوية، فحرية الضير تبرز في هذه الآية: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) [البقرة: 2 / 256].

أما حرية العمل والتنقل، فإنها مقررة في قوله عزّ وجلّ: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ..) [الملك: 67 / 15].

أما حرية التعبير، فإنها دخلت في العرف منذ الأيام الأولى من العهد الإسلامي، فالنبي عليه الصلاة والسلام كان يعود أصحابه على مناقشة آرائه وتقاريره، ففي يوم بدر، نراه - صلى الله عليه وسلم - يحدد ميدان المعركة في المكان الذي ظهر له الأنسب لذلك، ولكن أحد أصحابه من الأنصار اقترح مكانًا غيره، قد ظهر له أصلح بالنسبة إلى الحاجة الحربية، وتقول السنة التي تروي لنا هذا الخبر، أن النبي عليه الصلاة والسلام قد عدل رأيه طبقًا لوجهة نظر صاحبه، وقد شرع هكذا سنة نجد أثرها البليغ في توجيه الرأي الإسلامي فيها بعد، كما نرى ذلك في قضية تحديد الصداق مثلاً، عندما أراد عمر في أيامه أن يضع حدًّا أعلى لتقدير المهور، حتى يتيسر الزواج لكل مسلم، فأبدى رأيه في الموضوع على المنبر، ولكن امرأة عجوز خالفته في الرأي مستشهدة بآية تترك تحديد الصداق إلى تقدير

الزوجين أنفسهم، وما كان موقف الخليفة إلا أن قال: «أصابت امرأة وأخطأ عمر».

وكذلك يقرر القرآن مبدأ حصانة المنزل، في الآية الكريمة: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا) [النور: 24 / 27].

ولكن هذا التوجيه العام، الذي يقرر ويحمي الحريات الفردية في كل اتجاه، يضع في الوقت نفسه الحدود اللازمة لهذه الحريات في حديث مشهور، إذ يقول عليه الصلاة والسلام كما رواه البخاري: «مثل القائم في حدود الله، والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، وكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً. وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً».

فهذا الحد الموضوع لكل حرية فردية في ظروف معينة، يكون أساساً مهماً في التشريع الإسلامي، حيث تقدم فيها مصلحة المجتمع على مصلحة الأفراد. ولكن العمل يجري على أساس التخفيف الأدبي والمادي من حدة الاستثناء المسلط على حريات الفرد في مثل هذه الظروف.

ومما يحكي بهذا الصدد: «أن امرأة يهودية أرادت أن تحتفظ بملك لها يقع داخل الحدود التي عيّنها التخطيط لبناء مسجد عمر في بيت المقدس، فأراد القائم بالمشروع تنفيذ المخطط دون التفات إلى وجهة نظر المدعية، على اعتبار أسبقية المصلحة العامة، ولكن المدعية رفعت قضيتها إلى الخليفة الذي أوفاهارغبته».. وربما كانت وجهة نظره مقررّة على أساس أن بناء مسجد لا يكون مصلحة عامة بالنسبة إلى يهودية.

وهذه المعاملة في القضاء الإسلامي، تدخل أولاً في نطاق التقويم العام للإنسان، بصفته إنساناً وضع في طبيئته التكريم، بقطع النظر عن كونه رجلاً أو امرأة، مسلماً أو يهودياً، ثم يجدها ما ورد في نطاق القضاء، في قوله عز وجل: (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) [النساء: 58 / 4].

ولا ريب أن آثار المبادئ الظاهرة بكل وضوح في الأعمال والمواقف، تظهر خلال الفترة التي يدخل فيها المشروع الديمقراطي الإسلامي في قيد التحقيق. فإذا وجدنا في الآية السابقة النص النظري الذي تقوم عليه عدالة القضاء الإسلامي، فإننا نجد في وثيقة أخرى الصورة الواقعية لهذه العدالة، فهذه الوثيقة التاريخية التي من شأن القضاء الإسلامي أن يعتز بها، هي وصية عمر رضي الله عنه للقاضي أبي موسى الأشعري، الذي كان بمثابة النائب العام للجمهورية في أيامنا، إذ يقول له: «أس - أو ساو - بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا يياس ضعيف من عدلك».

إن هذه الوصية لم تبق رسالة مهمة، بل كان أثرها بليغاً في الواقع. كما تدل على ذلك الأمثال الكثيرة في عهد التخلق الديمقراطي الإسلامي. وهذه التفاصيل كلها، تكون في الحقيقة السمات العامة لا يسمى ديمقراطية سياسية، أي سمات النظام الذي يمنح الفرد الضمانات اللازمة ضد كل تعدد من جانب الحكم.

والإسلام نظام من هذا النوع حتى في الصورة الشكلية، التي يتكون عليها الحكم الإسلامي، حيث إن رئيس الدولة يستلم سلطاته بمقتضى مبايعة الأمة - أو الشعب كما نقول اليوم - ممثلة في بعض الرجال البارزين خلقاً وعقلاً، يمثلون هيئة على نمط مجلس شيوخ، يعينون الخليفة بالمبايعة

طبقاً لمبدأ الشورى الذي يقرره القرآن بصورة خاصة، عندما يوصي النبي - صلى الله عليه وسلم - (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) [آل عمران: 3 / 159].  
أو بصورة عامة (وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ) [الشورى: 42 / 38].

فعلى هذه الاعتبارات، يصح القول بأن الحكم الإسلامي ديمقراطي في مصدره وفي عمله، كما قدمنا.

والإسلام يتضمن كل السمات التي تطبع الديمقراطية السياسية، التي تمنح الفرد مسؤولية في تأسيس الحكم والضمانات اللازمة التي تحميه من جور هذا الحكم.

ولكن التجربة التي تجري للديمقراطية السياسية في العالم منذ عهد الثورة الفرنسية، تدل على ضعف حريات الفرد، في الواقع، عندما لا تحميه في الوقت نفسه الضمانات الاجتماعية التي تكفل حريته المادية.

ولقد رأينا في البلاد المتطورة، كيف يصبح (المواطن الحر) عبداً مجهولاً لمصالح كبيرة تتحد ضده، وكم تضيع عليه بهذا السبب المنافع المنتظرة التي يمنحها إياه، بصورة نظرية، تصريح بحقوق الإنسان ودستور لا يكون لهما أثر ظاهر في حياته.

كما رأينا، كيف أن البلاد التي يحدث فيها هذا الاختلاف بين القيم السياسية والقيم الاجتماعية، تعاني صراع الطبقات الذي ربما ينتهي إلى تأسيس نوع من الديمقراطية، يعطي (المواطن) الضمانات الاجتماعية اللازمة. ولكن على حساب حرياته السياسية.

ولكن الإسلام تلافى هذا المعوق، لأنه أتى لمشكلات الحياة المادية المتصلة بالنظام الاقتصادي، بالحلول المناسبة، دون أن يمس الفرد في حرياته الذاتية.

وعليه، فالإسلام يبدو وكأنه جمع موفق بين مزايا الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية.

فالتشريع الإسلامي يتمم فعلاً السمات السياسية التي قدمناها، بسمات ديمقراطية أخرى، متصلة بالجانب الاقتصادي.

فالمشروع الديمقراطي، في المجال الاقتصادي، يقوم على مبادئ عامة، تهدف إلى توزيع الثروة حتى لا تصبح دولة بين أيدي بعض المترفين.

فعندما يقرر القرآن الزكاة، فإنه يضع أساس تشريع اجتماعي عام، قبل أن تدرج في العالم الأفكار الاجتماعية التي ألفناها فيه اليوم.

فعندما يصف الرسول ضرورة هذا المبدأ، فإنه يصفه بمبررات تزعم الاشتراكية أنها تنفرد بها اليوم، حيث يقول عليه الصلاة والسلام: «إن الله اقتطع من أموال المسلمين الأغنياء نصيباً هو نصيب الفقراء، لأن الفقراء لا يجوعون ولا يعرفون إلا بسبب الأغنياء».

وهذا المبدأ، كالمبادئ التي يقرها القرآن والسنة، لا تحققه أعمال الأفراد فحسب - حيث أن كل مسلم يحاول القيام بهذا الواجب حتى في أيامنا - بل أعمال الحكم أيضاً، وآثاره المرئية تظهر في التوجيهات الحكومية في عهد التخلق الديمقراطي وفي السيرة، حيث نجد هذه الآثار واضحة؛ فعمر رضي الله تعالى عنه سمع مولوداً يبكي، وقد علم أنه يبكي لأن أمه قد فطمته، لتحصل على منحة يدفعها بيت المال للأمهات اللواتي فطمن أولادهن، فأذاع الخليفة في المدينة لائحة خاصة بالأمهات المرضعات، يقول هن: «ألا لا تعجلوا صبيانكم على الفطام فإننا نفرض لكل مولودٍ في الإسلام».

فهذه اللائحة تعطينا فكرة عن تنظيم الحضانة الرسمية للأطفال، هذه الحضانة التي لم تتحقق بهذه الصورة حتى اليوم في أوروبا، إذ أن

مثل هذه المنح عندما تدفعها حكومة أوروبية، فإنها لا تكون باسم الطفل مباشرة، كالمنحة التي يقدمها بيت المال في زمان عمر، وإنما تقدمها باسم (منحة الأمومة)، فالنتيجة واحدة لا شك، ولكن بين الطريقتين شيء من الاختلاف يميز الطريقة الإسلامية في العهد الديمقراطي.

ولا شك أننا نعجب بهذا المثل، لا يبدو فيه لرجل الدولة مثل عمر من سمو الضمير، ومن اهتمام بواجباته نحو الجمهور، ولكن في مناسبة أخرى نرى أن الجمهور نفسه يشعر بحقوقه، كما يتبين من خلال قصة المرأة المسكينة التي أبدت استياءها من الفقر، راميةً عمر بأسبابه، حتى تتهمه دون أن تدري أنها تتحدث معه، بالإهمال في شؤون الأمة.

إننا في الواقع لسنا أمام ضمير خليفة في حالة، وضمير امرأة مسكينة في حالة أخرى، بل نشعر بأننا أمام الضمير الديمقراطي الذي صاغه الإسلام. وأن ما يتحرك في هذا الضمير أو ذاك، إنما هو الشعور بالقيمة الأساسية التي قدر بها الإنسان، ووضعت في ضمير المسلم كأساس لكل البناء الإسلامي، في الجانب الأخلاقي والسياسي والاجتماعي. ثم يقرر الإسلام مبدأ آخر يضعه كأساس لبناء الاقتصاد؛ وهو مبدأ تحريم الربا. فكان لهذا التحريم الأثر الكبير في تحديد صورة الاقتصاد الإسلامي، بحيث أضفى عليه من اللحظة الأولى الطابع الديمقراطي، لأنه لم يسمح بالتجارة في المال والنقود التي تقوم على مبدأ الربا، وتحتكرها بعض البنوك.

وبذلك لم يتح للمال أن يحقق لطبقة معينة أو لبعض الأفراد، السلطة المطلقة على الحياة الاقتصادية، كما يحدث في النظام الرأسمالي.

إذ يتيح الربا السلطة التامة للاحتكار على التجارة، ولتكتل المالي على

الصناعة بواسطة البنك الذي يحقق تركيز رأس المال، أي سلطة المال إلى أكبر درجة ممكنة، بالنسبة إلى إمكانيات عصر معين.

فالتشريع الإسلامي، أعفى الاقتصاد من سلطة الدرهم المطلقة، تلك السلطة التي أحدثت في البلاد المتطورة أزمات اجتماعية تواجهها أحياناً بالثورات العنيفة.

وربما يجب القول، بأن هذا التشريع لم يخفف من حدة الدرهم في مجال الاقتصاد فحسب، بل خفف من حدته في المجال الروحي إذا صحَّ التعبير، حتى إنه يعفي المجتمع من الأزمة الأخلاقية .. المتفشية اليوم في الحياة التي تستضيء بأضواء الحضارة الغربية .. فالإسلام لم يقاوم فقط الاحتكار الكبير الذي يقلل كمية المنتجات حتى ترتفع أسعارها في السوق، بل يقاوم كل احتكار يؤدي على أي طريقة إلى ارتفاع الأسعار.

إن كل وسيط بين المنتج والمستهلك يخفي صورة الاحتكار الذي يكون المستهلك ضحيته، فالوسيط ضرب من الطفيلية في مجال الاقتصاد.

ولكن التشريع الإسلامي يدين كل ضرب من الطفيلية، يدل على ذلك الحديث المروي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، حيث يقول: «نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن التلقي، وأن يبيع حاضر لباد».

فهذا الحديث يفيد، بروحه إن لم يكن بحرفه، استنكار الاحتكار حتى في صورته المصغرة، حيث إن البادي لو باع بضاعته بنفسه، لباعها بسعر اليوم، أما الحاضر فإنه يمكنه إرجاء البيع إلى ما بعد، لأنه من سكان المدينة، وفي إمكانه عرض البضاعة في السوق في الوقت المناسب، أي في الوقت المناسب له على حساب المستهلك.

فالإسلام يدين هذه الطفيلية؛ ولا يُسمح كذلك ببيع المأكولات التي ليست بعد في حوزة البائع، كما يدل على ذلك الحديث المروي عن أنس بن مالك، إذ يقول: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع الثمار حتى تزهو أي تحمر، فقال: «أرأيت إذا منع الله الثمرة، بم يأخذ أحدكم مال أخيه؟».

فهذه العناصر التشريعية التي تكون الجانب الاجتماعي في الديمقراطية الإسلامية، قد كان لها أثرها الظاهر في الواقع المحسوس الخاص بالمجتمع الإسلامي، وقد أثرت على نموه المادي، طبقاً للهدف المزدوج الذي استهدفه الشرع، حتى لا يقع المسلم في وضع العبد الذي تستعبده الأوضاع الاقتصادية، أو أن يصبح الرجل المستبد ويبيده صولجان الذهب.

وهكذا يتبين، أن المبادئ التي قررها الإسلام في المجال السياسي والمجال الاجتماعي، ووضعتها في أساس ما يمكن أن نطلق عليه (الديمقراطية الإسلامية)، قد تحققت فعلاً في واقع المسلمين.

وقد كان أثرها حقيقياً في سلوك الأفراد وفي أعمال الحكم، على الأقل في فترة التخلق الديمقراطي التي عرفنا فيما سبق حدودها الزمنية في التاريخ الإسلامي.

ولا شك أن التقويم الأساسي للإنسان الذي قام عليه المشروع الديمقراطي في الإسلام، هو السبب الجوهرية في هذا التحويل الذي حول المبادئ النظرية إلى حقائق اجتماعية ملموسة.

فقبل أن يذيع عمر اللائحة الخاصة بالأمهات المرضعات التي أشرنا إليها، أي قبل أن يصدر الحاكم أمره فقد كان الإنسان الذي يعود إلى نفسه في

لحظة يراجع فيها ضميره فترتفع منه تلك الصرخة المثيرة التي سجلها التاريخ في آثار ابن الخطاب إذ صرخ «يا بؤساً لعمر كم قتل من أولاد المسلمين»<sup>(1)</sup>. فلنعي هذا الفصل قيمته، يجب ألا نتصور اطراده في الزمان، حيث يبدو أن العامل الحكومي قد سبق، بإصدار اللائحة التي أشرنا إليها، العامل الأخلاقي، بل أن نتصوره أولاً في الضمير الذي كان يحتوي صرخة عمر قبل أن يصدر أمره الحكومي، الذي يسجل في النظام الإداري في صورة لائحة، الأثر الظاهر لنظام خلقي تحويه نفسه.

فهذا الاطراد هو في الواقع اطراد للشعور الأساسي نحو الـ (أنا) ونحو الآخرين، الشعور الذي وضعت بذوره في الضمير الإسلامي في صورة تقويم جديد للإنسان كما بيّنا.

فالطفل الذي لا زال في ثدي أمه، ليس في نظر عمر، سوى الرجل المحرد أو (المواطن) المتوقع، فالخليفة لا يرى فيه مجرد إنسانيته أو مجرد حضور المجتمع في شخصه، بل يرى فيه أكثر من ذلك، يرى فيه حضور القيمة التي لا تقدر، والتي وضعها الله في جوهره قبل أن يولد في هذا العالم، وقدرها عزّ وجلّ يوم كرم آدم.

يجب أن نعترف، بأن الشيء الذي يمكن التعبير عنه، بمصطلح اليوم بالروح الديمقراطية الإسلامي، إنما يحمل في جوهره سمة القداسة، والتاريخ قد يبين تأثير المبادئ عندما يضاف عليها شيء من القداسة.

ولقد لاحظ القارئ لا شك، أن الأمثال التي أوردناها هنا قد انتقناها من الفترة التاريخية التي بيّنا حدودها الزمنية بين الهجرة وصفين.

(1) من أراد أن يطلع على هذه القصة بأكملها يجدها في طبقات ابن سعد، الجزء 3 قسم واحد [ص: 217]، ونغتنم هنا الفرصة للتعبير عن شكرنا للأستاذ الكبير محمود شاعر الذي دلنا على هذا النص كما دلنا على نصوص الأحاديث الواردة هنا.

وربما تساءلنا عما حدث بعد صفين؟ وهل التفاصيل التي قدمناها ترتبط بصورة ما بواقع المسلمين اليوم؟ فهذان السؤالان ليسا في نطاق هذا الحديث، الذي يقتصر فقط على وصف الطابع الخاص بالعهد الديمقراطي الإسلامي، أي بالفترة التي تنتهي مع الخلفاء الراشدين، مع واقعة صفين، التي تمثل نقطة التحول في تاريخ العالم الإسلامي، والفاصل الذي منع المشروع الديمقراطي الإسلامي من أن يواصل سيره في التاريخ. ولكن هذا التحول لم يمح آثار هذا المشروع في النظام الإسلامي، لقد دامت ظاهرة فيه فترة طويلة، حيث نجدها حتى بعد صفين في سلوك الأفراد وفي أعمال الحكم أحياناً.

لا شك أن عهد معاوية مثلاً كان، من الوجهة التي تمناها هنا، عهد تقهقر الروح الديمقراطي الإسلامي.

ولكن إذا لاحظنا أن الطاغية المستبد قد ظهر من جديد في شخص الحاكم، يجب أن نلاحظ أن العبد لم يظهر بعد في شخص المحكوم ما دام متمسكاً بالروح الإسلامي، كما يدل على ذلك تفاصيل كثيرة خاصة بتلك الفترة، كالحوار الغريب الذي نشأ بين أبي ذر الغفاري ومعاوية، عندما كان هذا الأخير قائماً ببناء قصر الخضراء بدمشق، فكان الصحابي المشهور يؤنب الخليفة تأنيباً شديداً، فيقول له بهذه المناسبة: «فإما أنك تبني هذا القصر بأموال المسلمين من دون حق لك فيها، وإما أن تبنيه من مالك وهو تبذير»<sup>(1)</sup> فهذه الرقابة التي يفرضها الضمير الإسلامي على أعمال الحكم قد استمر أثرها في التاريخ الإسلامي، حتى بعد التقهقر الذي أشرنا إليه، ويمكن تفسير أحداث كبرى في التاريخ الإسلامي كظهور المرابطين والموحدين في الشمال الأفريقي، على أنها

(1) أوردنا هذا القول بمعناه لا بلفظه.

الصدى لاحتجاج الضمير الإسلامي ضد الاستبداد.

ويمكن القول أن هذا الصدى لم ينقطع من الأحداث التي عبرت بصورة أم بأخرى عن استمرار الروح الديمقراطية الإسلامي عبر التاريخ قرونًا طويلةً، حتى حدث فاصل آخر لا يمكن تحديده تاريخه بالضبط، ولكنه بلا ريب يتفق مع نهاية الحضارة الإسلامية.

أي عندما ينتهي الإشعاع، الذي كونه التكوين الأساسي للإنسان، إذ بعدما انتهى أثره في أعمال الحكومة أي في السياسة، قد انتهى أيضًا في سلوك الأفراد أي في الأخلاق.

فإشعاع الروح الديمقراطية الذي بثه الإسلام، ينتهي أيضًا في العالم الإسلامي عندما يفقد أساسه في نفسية الفرد، أي عندما يفقد الفرد شعوره بقيمته وبقيمته الآخرين.

ويجب أن نلاحظ أن الحضارة الإسلامية انتهت منذ الحين الذي فقدت في أساسها قيمة الإنسان.

وليس من التطرف في شيء القول بصفة عامة أن الحضارة تنتهي عندما تفقد في شعورها معنى الإنسان.

لعله يمكن أن نستخلص من هذه الاعتبارات رأيًا، فيما يخص مستقبل الديمقراطية في البلاد الإسلامية، فهذه البلاد تمر قطعًا بحالة إرهاص تبشر بنهضة الروح الديمقراطية في هذه البلاد، حيث تجري تجارب ديمقراطية ملحوظة.

ولكن هذه المحاولات لا تنجح إلا بقدر ما تضع في ضمير المسلم تقويمًا جديدًا للإنسان، أي بقدر ما تضع في ضميره قيمته وقيمة الآخرين حتى لا يقع في هاوية العبودية أو هاوية الاستعباد.

(5)

إِنْتَاْجُ الْمُسْتَشْرِقِينَ وَأَثْرُهُ  
فِي الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ الْحَدِيثِ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يجب أولاً أن نحدد المصطلح: إننا نعني بالمستشرقين الكتاب الغربيين الذين يكتبون عن الفكر الإسلامي وعن الحضارة الإسلامية.

ثم علينا أن نصنف أسماءهم في شبه ما يسمى «طبقات» على صنفين:

أ - من حيث الزمن: طبقة القدماء مثل جربر دوريباك والقديس توماس الأكويني، وطبقة المحدثين، مثل كاره دوفو وجولدتسهير.

ب - من حيث الاتجاه العام نحو الإسلام والمسلمين لكتابتهم: فهناك طبقة المادحين للحضارة الإسلامية وطبقة المنتقدين لها المشوهين لسمعتها.

هكذا، وعلى الترتيب يجب أن تقوم كل دراسة شاملة لموضوع الاستشراق، إلا أننا، من الوجهة الاجتماعية الخاصة التي تهتمنا في هذا البحث وفي النطاق الضيق المحدد لهذه السطور، نختار عن قصد فصلاً خاصاً، اختياراً تبرره مبررات إلغائنا للفصول الأخرى.

إنه لمن الواضح أن المستشرقين القدماء أثروا وربما لا يزالون يؤثرون على مجرى الأفكار في العالم الغربي دون أي تأثير على أفكارنا، نحن معشر المسلمين، إن ما كتبوا كان قطعاً المحور الذي تحركت حوله الأفكار التي نشأت عنها حركة النهضة في أوروبا، بينما لا نرى لهم أي تأثير فيما نسميه النهضة الإسلامية اليوم.

فلنترك إذن قضيتهم جانباً لمن تهمة دراسة التاريخ العام، كما نترك أيضاً قضية المنتقدين للحضارة الإسلامية المحدثين، حتى ولو كان لهم بعض الأثر في تحريك أقدامنا، أو كان لهم بعض الصيت في زمنهم وبلادهم

مثل (الأب لامانس)، إنهم لا يدخلون في موضوع بحثنا لأن إنتاجهم، على فرض أنه مسّ ثقافتنا إلى حد ما، إلا أنه لم يحرك ولم يوجّه بصورة شاملة مجموعة أفكارنا، لما كان في نفوسنا من استعداد لمواجهة أثره تلقائياً، مواجهة تدخلت فيها عوامل الدفاع الفطرية عن الكيان الثقافي، كما وقع ذلك في العهد الذي نشر فيه طه حسين كتابه (في الشعر الجاهلي)، على غرار ما تقتضيه مسلمة قدمها المستشرق مرجليوث قبل سنة من صدور كتاب طه حسين، الذي أثار تلك الزوبعة من السخط، التي تخللتها الصواعق المنطلقة من قلم مصطفى صادق الرافعي رحمه الله وأكرم مثواه. ولكننا على عكس ذلك، نجد للمستشرقين المادحين الأثر الملموس، الذي يمكننا تصوّره بقدر ما ندرك أنه لم يجد في نفوسنا أي استعداد لردّ الفعل، حيث لم يكن هناك، في بادئ الأمر، مبرر للدفاع الذي فقد جدواه وكأنما أصبح جهازه معطلاً لهذا السبب في نفوسنا.

وموضوعنا هنا، هو أن نبين ما كان لهذه الثغرة في جهازنا للدفاع عن الكيان الثقافي، من أثر في تطور أفكار المجتمع الإسلامي منذ قرن، وأثناء هذا القرن العشرين على وجه الخصوص.

ولا شك أن المستشرقين المادحين، مثل رينو الذي ترجم جغرافية أبي الفداء، في أواسط القرن الماضي، ومثل دوزي الذي بعث قلمه قرون الأنوار العربية في إسبانيا، ومثل سيديو الذي جاهد جهاد الأبطال طول حياته، من أجل أن يحقق للفلكي والمهندس العربي أبي الوفاء لقب المكتشف لما يسمى في علم الحياة (القاعدة الثانية لحركة القمر)، ومثل آسين بلاثيوس، الذي كشف عن المصادر العربية للكوميديّة الإلهية، لا شك، أن هؤلاء العلماء كتبوا لنصرة الحقيقة العلمية، وللتاريخ، وكل ذلك من أجل مجتمعاتهم الغربي.

ولكننا نجد، أن أفكارهم كان لها وقع أكبر في المجتمع الإسلامي، في طبقاته المثقفة.

إن الجيل المسلم الذي أنتسب إليه، يدين إلى هؤلاء المستشرقين الغربيين بالوسيلة، التي كانت بين يديه لمواجهة مركب النقص، الذي اعترى الضمير الإسلامي أمام ظاهرة الحضارة الغربية.

ولكننا إذا تصفحنا هذه القضية في ضوء خبرتنا الحديثة، وفي ضوء تجاربنا القريبة، نجد أن هذه الوسيلة، لم تقتصر نتائجها على الأثر المحمود في تطور أفكارنا وثقافتنا، بل كان لها أثر مرضي، هو الذي نريد طرحه كموضوع البحث في هذه السطور.

فلكي نتصور هذا الأثر على صورته الحقيقية في مجتمعنا الإسلامي، يجب أن نعيد هذا النوع من الاستشراق إلى مصادره التاريخية.

إن أوروبا اكتشفت الفكر الإسلامي في مرحلتين من تاريخها، فكانت في مرحلة القرون الوسطى، قبل وبعد توماس الأكويني، تريد اكتشاف هذا الفكر وترجمته من أجل إثراء ثقافتها، بالطريقة التي أتاحت لها فعلاً تلك الخطوات الموفقة، التي هدتها إلى حركة النهضة منذ أواخر القرن الخامس عشر.

وفي المرحلة العصرية والاستعمارية، فإنها تكتشف الفكر الإسلامي مرة أخرى، لا من أجل تعديل ثقافي بل من أجل تعديل سياسي، لوضع خططها السياسية مطابقة لما تقتضيه الأوضاع في البلاد الإسلامية، من ناحية، ولتسيير هذه الأوضاع طبق ما تقتضيه هذه السياسات في البلاد الإسلامية، لتسيطر على الشعوب الخاضعة فيها لسلطانها وربما انطبقت هذه الجهود العلمية، في نفس أصحابها، على مجرد الاعتراف بفضل

تلك الشعوب وبمساهمتها في تكوين الرصيد الحضاري الإنساني، ولا شك أن المستشرق سيدييو والعلامة غوستاف لوبون، يتسمان في إنتاجهما بميزة العلم الخالص والاجتهاد المخلص للحقيقة العلمية.

ولكن تجب هنا الملاحظة، بأن هذا اللقاء الجديد وقع في ملابسات تاريخية، لم يكن فيها العلم الإسلامي علماً حيّاً ينقل من أفواه الأساتذة مباشرة ومن كتبهم المعاصرة، بل أصبح أشبه شيء بعلم الآثار، يكتشفه الباحثون الأوروبيون بحكم الصدفة، ويصدقون، أو لا يصدقون في نقله، ثم ينسبونه لأصحابه من العلماء المسلمين، أو ينسبونه لأنفسهم أو لأحد الأوروبيين، فهكذا كانت اكتشافات كبرى تنسب لغير أصحابها، مثل دورة الدم الصغرى للإنجليزي وليام هارفي بينما كان صاحبها، الطبيب المسلم ابن النفيس يعيش قبله بأربعة قرون.

كما تجب الملاحظة أيضاً، أن العالم الإسلامي أصبح في هذه الملابسات يعاني الصدمة التي أصابته بها الثقافة الغربية، ويعاني بسببها على وجه الخصوص أثرين: مواجهة مركب نقص محسوس من ناحية، ومحاولة التغلب عليه من ناحية أخرى، حتى بالوسائل التافهة.

لقد أحدثت هذه الصدمة، عند قبيل من المثقفين المسلمين، شبه شلل في جهاز حصانتهم الثقافية، حتى أدى بهم مركب النقص إلى أن ولوا مدبرين أمام الزحف الثقافي الغربي، وألقوا أسلحتهم في الميدان، كأنهم فلول جيش منهزم، في اللحظة التي بدأ فيها الصراع الفكري يتحدث بين المجتمع الإسلامي والغرب، فأصبح هذا القبيل من المثقفين يبحث عن نجاته في التزّي بالزّي الغربي، ويتحل في أذواقه وسلوكه كل ما يتسم بالطابع الغربي، حتى ولو كان هذا الطابع ليس إلا مظهرًا لا شيء وراءه من القيم الحضارية الغربية الحقيقية.

وبدأت تظهر في الأفق الثقافي الإسلامي الفكرة الجديدة التي حركت، بعد حرب السبائي (1858 م) بالهند، تأسيس جامعة عليكرة، وحركت، من جانب آخر وضد هذا المشروع، باعث النهضة الإسلامية السيد جمال الدين الأفغاني.

وهكذا أصبح الفكر الإسلامي على أثر الصدمة الثقافية التي اجتاحتها، وما تسبب عنها من مركب نقص، ينحاز إلى معسكرين: أحدهما يدعو لتمثل الفنون والعلوم والأشياء الغربية - حتى اللباس - والآخر يحاول التغلب على مركب النقص بتناول حقنة اعتزاز يعلل بها النفس.

فالتيار الأول، كان من الناحية العقلية، والسياسية والاجتماعية له أثره في لونين، اللون الذي يتمثل في تأسيس جامعة عليكرة، واللون الذي يتمثل في دعوة جمال الدين الأفغاني، مع تباين الأهداف وتشابه الوسائل التي كانت تفرض على العالم الإسلامي في كلتا الحالتين، تطوراً يؤدي به إلى (الشيئية) و(التكديس).

وأما التيار الثاني - وهو موضوع حديثنا لاتصاله بإنتاج المستشرقين - فإنه وجد منحدره الطبيعي في أدب الفخر والتمجيد، الذي نشأ منذ القرن التاسع عشر، على أثر ما نشر علماء مستشرقون، أمثال دوزي، عن الحضارة الإسلامية.

ولا يمكننا، على أية حال، أن نجعل بين التيارين فاصلاً قاطعاً، لأن الثاني منهما لا يكون مدرسة مستقلة عن الأول، بل نجده يخامر الفكر الإسلامي على العموم ويتخلل اتجاهه العام كفكر يبحث عن حقنة اعتزاز للتغلب على المهانة التي أصابته من الثقافة الغربية المنتصرة، كما يبحث المدمن عن حقنة المخدر التي يستطيع بها مؤقتاً إشباع حاجته المرضية.

وهذا لا يجعلنا ننفي لهذا التيار، ولنوع الأدب الذي نتج عنه كل أثر حسن في مصير المجتمع الإسلامي، لأنه كان له نصيب لا يزهده فيه في الحفاظ على شخصيته، والجيل الذي أنا منه يدين له بذلك النصيب، على الأقل في المحافظة على شخصيته الإسلامية.

إنني على سبيل المثالي، قد اكتشفت وأنا بين الخامسة عشر والعشرين من العمر، أمجاد الحضارة الإسلامية في ترجمة دوسلان لمقدمة ابن خلدون، وفيما كتب دوزي عنها وأحمد رضا بعد الحرب العالمية الأولى.

وإنني على إدراك تام لما أدين به لهذه المطالعات، وقد ذكرت ذلك في الجزء الأول من (مذكرات شاهد القرن)، والآن، وأنا قد تجاوزت الستين من العمر، أستطيع أكثر من ذي قبل، تقدير هذا العلاج للفكر وللضمير لا في النطاق الشخصي فحسب، بل في النطاق الشامل للمجتمع الإسلامي طيلة أربعين سنة بعد تجربتي، فأرى أن أقرر هنا، مع الاختصار اللازم لهذا الغرض أن مساوئ طريقة هذا العلاج تظهر لي بالتالي أكثر من حسناتها وذلك لأسباب متعددة.

فالسبب الأول: لأنه بديهي نلاحظه في الآثار النفسية لأسلوب التكوين، أي البيداغوجية، بالنحو الذي نشير إليه بمثل بسيط: إننا عندما نتحدث إلى فقير، لا يجد ما يسد به الرمق في يومه، عن الثروة الطائلة التي كانت لأبائه وأجداده، إنما نأتيه بنصيب من التسلية عن متاعبه، بوسيلة مخدر يعزل فكره مؤقتاً وضميره عن الشعور بها، إننا قطعاً لا نشفيها.

فكذلك لا نشفي أمراض مجتمع بذكر أمجاد ماضيه، ولا شك أن أولئك الماهرين في فن القصص قد قصوا للأجيال المسلمة في عهد ما بعد الموحدين قصة ألف ليلة وليلة، وتركوا بذلك أثر كل سمر، نشوة تخامر

مستمعيهم حتى يناموا فتغلق أجفانهم على صورة ساحرة لماضٍ مترف. ولكن سوف تستيقظ هذه الجماهير في الغد، فتفتح أبصارهم من جديد، على مشهد الواقع القاسي الذي يحيط بها في وضعها الذي لا تغبط عليه اليوم. فالأدب، الذي ينشد (عصور الأنوار) للحضارة الإسلامية يؤدي أولاً هذين الدورين، أنه أتاح في مرحلة معينة الجواب اللائق للتحدي الثقافي الغربي وحافظ هكذا مع عوامل أخرى على الشخصية الإسلامية، ولكنه من ناحية أخرى، صبّ في هذه الشخصية الإعجاب بالشيء الغريب، ولم يطبعها بما يطابق عصر الفعالية والميكانيك.

وليست هذه الملاحظة مجرد شيء عابر نمرّ عليه في هذا العرض مرّ الكرام، بل يجب أن نقف عندها بكل اهتمام وتأمل، ولذا كانت أهميتها تلوح لنا من الجانب الاجتماعي من دون أي تردد، فإنها تتخذ صورة أوضح إذا ما طرحناها على صعيد معركة الأفكار، التي تجتاح العالم اليوم بصورة عامة والمجتمع الإسلامي بصورة خاصة.

وهنا تجب كلمة عن هذا المفهوم الذي نعنيه بـ (الصراع الفكري) في العالم الإسلامي، يجب أن نقرر مبدئياً هذه القاعدة العامة، ألا وهي أنه عندما يطرح مسلم أو بعض المسلمين مشكلة ما تهّم مجتمعهم، فإن هذه المشكلة تكون قد طرحت أو ستطرح عاجلاً في أوساط المتخصصين في هذه الدراسات لحساب وتحت إشراف الاستعمار<sup>(1)</sup>.

(1) ليس المقصود بكلمة استعمار مجرد الاحتلال الفعلي للأرض فبن نبي يستعمل هذه الكلمة للدلالة على كل محاولة أو كل عمل يميل إلى فرض أيديولوجيته أو معتقداته أو قيمه على مجتمع معين. فالشيوعية والليبرالية من هذا المنظار هما شكلان من أشكال الاستعمار الأيديولوجي. بمعنى أن كليهما يتجاهلان لكي ييسطا سيطرتها على العالم، ولكنها يقيناً مع ذلك تعبيرين متناقضين في الشكل إنما هما نتاج ظاهرة حضارية واحدة. [ط. ف].

وكلما يتقدم هذا المفكر المسلم أو هؤلاء المسلمون بحلّ لهذه المشكلة، يسرع من طرفهم أولئك الأخصائيون لدراسة هذا الحل، فإن كان خاطئاً، زادوا في شحنته خطئه بطريقة أو أخرى، وإن كان فيه بعض ما يفيد حاولوا كل جهدهم للتقليل من شأنه، وتخفيض قيمته حتى لا يفيد.

هذه هي القاعدة العامة في الصراع الفكري الذي نشير إليه. ويترتب على هذا، أنه كلما لاحت في العالم الإسلامي أي بادرة ذات مغزى، ولو كانت لا تبصرها أعيننا، فإن مجهر أولئك الأخصائيين يلتقطها على الفور، ليجري عليها كل طرق التحليل<sup>(1)</sup>، وإذا وجدوا فيها أي اتصال بحركة الأفكار في العالم الإسلامي، تجري عليها كل عمليات التشريح، وتمرّ بكل

(1) من المؤكد أن الصراع الأيديولوجي ليس خرافة لذلك ترفض دول الشرق والصين كل تبادل حرّ للأفكار بينها وبين الدول الرأسمالية.

ويكفي أن نرى ردة فعل بريجنيف عندما كلمه بهذا الأمر فاليري جيسكار ديستان (1975م) ونقرأ في بداية مؤلف غريب وقع بين أيدينا وهو بعنوان (ملاحظات ودراسات حول الإسلام في إفريقيا السوداء) وقد نشره أحد مراكز الدراسات الذي يقع مباشرة تحت سلطة رئيس وزراء بلد أوروبي: CHEAAN.

يخرج هذا المركز دفعات من الموظفين والضباط والقضاة، وهو يصبو لأن يكون مختبر أفكار ومناهج، ومركز تفكير وأبحاث، وهو يقوم بالتعليم وينظم أعمالاً في شكل ندوات. ويهدف المركز بشكل دائم إلى إعطاء الموظفين والضباط والقضاة الذين يعملون في بلاد ما وراء البحار، وعلى الأخص في البلاد الإسلامية، ما يكمل تأهيلهم العلمي ويطور إمكاناتهم التقنية». ويضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات والمراجعات حول سيرورة الدخول في الإسلام في إفريقيا، وحول القوى البشرية والاجتماعية المسلمة في هذه القارة. ونرى فيها ملاحظات ومقارنات دقيقة بين تقدم التبشير بالإسلام، وتقهر التبشير بالمسيحية.

هذا من ناحية، ونذكر من ناحية أخرى بأن اجتماعاً عقد في الجامعة الكاثوليكية في (لوفان) سنة 1970م ضمّ نخبة من العالم العربي أتت لتناقش في مشاكل النهضة (أمر غريب، غريب) وقد نتج عن هذا الاجتماع كتاب بعنوان (نهضة العالم العربي) - الناشر SNED et le culot 1972 م. [ط. ف.].

أصناف التقطير، حتى يبقى في محتواها الاجتماعي أقل ما يمكن من عوامل التيسير لصلاحيتها، وأكثر ما يمكن من عوامل التعسير، وانتفاء الصلاحية. ومن الواضح، أن من أكثر البوادر دلالة على اتجاه مجتمع ما، هو اتجاه أفكاره، فإما أن تكون متجهة إلى الأمام، إلى المستقبل، أو إلى الخلف، اتجاهاً متقهقراً، اتجاهاً ملتفتاً إلى الماضي بصورة مرضية.

ومن دون أن نستمر إلى أبعد من هذا، في تحليل هذه الأحكامات الدقيقة للصراع الفكري فلنلق هذه الاعتبارات على موضوعنا بالذات، نعني أثر هذا النوع من أدب المدح والتمجيد والإطراء على سير الأفكار، واتجاهها في المجتمع الإسلامي المعاصر، فنرى على الفور الجانب الآخر لهذا الأدب، عندما يصير بين يدي أولئك الأخصائيين وسيلة عمل جهنمي في تحريك رحا الصراع الفكري المحتدم في بلادنا.

إننا نرى اليوم مرأى العين هذا العمل الفتاك، ونرى أثره في كل تفاصيل حياتنا الفكرية، والسياسية والاجتماعية، وفي البلاد العربية حيث تكونت تجربتي، وخبرتي كمواطن، وككاتب، وكصحافي. وليس كتاب كامل بكافٍ لسرد هذه التجربة.

ولنذكر منها فقط، على سبيل المثال آخر تفصيل من تفاصيلها: «انعقد أخيراً بباريس مؤتمر العمال الجزائريين بأوروبا وبهذه المناسبة تقرر من لدن المشرفين على المؤتمر توزيع كتيب لصاحب هذا العرض، تناول فيه مشكلة من مشاكلنا اليوم، بالخصوص في الجزائر، البلد الذي اتخذ من كلمة (الديمقراطية) شعاره الدستوري.

ولكن أصحاب الاختصاص في الصراع الفكري لم يهتموا هذه المناسبة من اهتمامهم، ولم يفهم ما تقرر توزيعه بهذه المناسبة، ولكن كيف يسدون الذريعة،

أعني كيف يسدون الطريق على الأفكار المعروضة في الكتيب الذي سيوزع أثناء المؤتمر، حتى لا يصل مدها إلى رؤوس المؤتمرين، أو على الأقل حتى يكون لها أقل مدّ ممكن؟ وإذا بنا نرى الدعوة توجه إلى تلك السيدة الألمانية المقربة التي وضعت أو وضع اسمها<sup>(1)</sup> على ذلك الكتاب ذي العنوان الجذاب (شمس الله تشرق على الغرب)، وفيه ما فيه من مدح وتمجيد الحضارة الإسلامية.

وتقدمت السيدة، وقدمت كتابها إلى المؤتمر، فانتقل على الفور بروحه من مجال المشكلات الحادة القائمة اليوم، إلى أبهة وأجناد الماضي الخلاب! ولم يكن الصديق الذي كان يذكر لي هذه القصة يخطر على باله أي شيء من صلتها (بالصراع الفكري)، وهو يقول: «وفي الأخير قامت القاعة كلها لتحيا السيدة!».

ولا شك، أن القصة تكشف عن جانبين: الجانب الذي يبرز حساسية الجماهير المسلمة لأجناد ماضيها، والجانب الذي يكشف عن إمكان استغلال هذه الحساسية لإلفات تلك الجماهير عن حاضرها.

وهذا الجانب هو الذي يهمننا لأنه يلتقي في الزمن مع أوج الموجة العارمة التي تكتسح اليوم العالم، من أمواج الصراع الفكري، ولأنها فعلاً موجهة في أوجها بالخصوص في البلاد الإسلامية، حتى وإن كانت لا تشعر بها أحياناً.

إنما نرى كيف يتصرف أولي الاختصاص في الصراع الفكري، في ظرف خاص من ظروفه، عندما تعرض فكرة عمل وتأمل على الجماهير الإسلامية، كيف يستطيعون لفت الأبصار عنها بعرض أفكار أخرى في المناسبة ذاتها، أفكار جذابة، تدعو للأحلام السعيدة، أفكار مقتبسة من قصص ألف ليلة وليلة.

(1) زيغريد هونكه (ن).

هذه هي القاعدة العامة التي يجب علينا أن نجعلها دوماً نصب أعيننا، إننا كلما طرحنا مشكلة وعرضنا لها حلاً من الحلول فإن قادة الصراع الفكري يأتون على الفور بما يلفت عنه الأبصار أو ما يزيفه تزييفاً.

وما الحلول التي تعرض علينا في المجال السياسي، مثل البعثية، والبربرية، والإفريقية والشيوعية - تلك الشيوعية التي يراها الاستعمار ويسهر على نباتها في مدفاته، وما ذلك الأدب المطنب في المدح والتمجيد لماضينا إلا وسائل إلفات في المجال السياسي أو في المجال الفكري، حتى يلتفت العالم الإسلامي عن أم مشكلاته، ألا وهي مشكلة حضارته، حتى يلفتوه عنها، ويربطوا اهتمامه بمشكلات وهمية، ويلهوه بحلول وهمية، يتجلى عبثها بصورة مفرجة في ظرف من الظروف الخطيرة غداة إفلاس مصقع، وهزيمة شنيعة، وفضيحة مخجلة، مثل غداة 5 يونيو 1967 م.

والواقع، أن قضية عمليات الإلفات والتسلية كانت قائمة منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، غير أنها تطرح اليوم والعالم الإسلامي يمر، في هذه الآونة بالذات، بأخطر أزمة في تاريخه، حتى أننا نستطيع القول - إذا ما طرحنا جانباً بعض المظاهر من تطوره - أنه كان قبل أربعين سنة أقرب إلى الحل الرشيد لمشكلته وهو مستعمر، لأن وحدته الروحية أو الأيديولوجية كانت أمتن منها اليوم فهو الآن، وهو مستقل، كأنما يبتعد عن هدفه لأن وحدته هذه قد تصدعت من عملية التقسيم التي أجريت عليه منذ أربعين سنة.

هذا هو الوضع الحقيقي، إذا ما طرحنا جانباً بعض المظاهر الخادعة - بحيث أننا إذا حكمنا بأن المجتمع الإسلامي ككل يواجه المشكلة نفسها - قد تخلف منذ ربع قرن وتقهقر، فليس في حكمنا أي إجحاف بالحقيقة، وإنما الخطأ في هذه النقطة بالذات يعود إلى أننا تعودنا تقدير الأشياء بالمقياس السياسي، ذلك المقياس الذي يجعلنا نقارن الوضع في حالتين مرت بها

الدول الإسلامية على ضفتين قريبتين من التاريخ، قبيل الحرب العالمية الثانية، وهي في نير الاستعمار، وبعد تلك الحرب، وهي متحررة سياسياً في أغلبها، دون أن نقف بالتأمل عند حقيقة هذا التحرر، الذي لم يحكم تلك الدول حتى من غيلة دويلة إسرائيل، بينما يكشف لنا هذا السير أو التطور، منذ ربع قرن على أن المجتمع الإسلامي ضيع فيه، بين ضفتي التاريخ المشار إليها، أئمن ما عنده كزاد طريق، نعني الشعور بوحدة المصير، وضرورة الحل الواحد الذي لا تجزئ عنه بعثية، ولا بربرية، ولا نزعة إفريقية، ولا شيوعية مصطنعة، ولا خرافات ألف ليلة وليلة.

واليوم، تعترض العالم الإسلامي هذه المشكلة في صورة متحارجة، شكسبيرية: هل نكون أو لا نكون<sup>(1)</sup>؟ بينما تميل عقارب الساعة إلى الاحتمال الثاني، منذ أتت أحداث يونيو 1967م معبرةً بلغتها القاسية على عبث تلك التشييدات السياسية والعسكرية التي تستند على ظاهرة الشيئية، نعني تكديس تلك الأشياء التي جمعت في عشرين سنة من أجل الدفاع عن النفس، والتي ذابت في أول ساعة عند هجوم إسرائيل، وليس بمجدٍ لمواجهة الدويلة الصهيونية، أن نكدس من جديد، ذخيرةً وزاداً وعتاداً، ليس بمجدٍ تجديد الأشياء، بل تجديد الأفكار، ولكن تجديدها بصورة جذرية، بحيث تعوض تلك التي تؤدي إلى الهزيمة الهائلة وإلى الفضيحة الشنعاء، لأنها تفقد الروح التي ترفع الإنسان إلى مستوى مهماته، بالأفكار الحية، المحيية التي تعطي الإنسان تلك الدفعة الجبارة التي ترفعه إلى قمة واجباته أمام الأحداث الكبرى<sup>(2)</sup>.

(1) يقول Ortégasy Gasset في (تمرد الجماهير ص 150): «نستطيع تماماً أن نهرب من قدرنا الواقعي، ولكن يؤدي ذلك إلى الوقوع في الطوابق السفلى من قدرنا». [ط. ف.].

(2) لقد شهد (الفكر العربي) اضطراباً كبيراً بعد هزيمة 5 حزيران (يونيو) 1967م، ولا يزال البعض يتكلم حتى الآن عن أزمة (المفكرين العرب). لقد كانت الصدمة كبيرة جداً، ولكن يبدو أنهم لم يتخطوا مرحلة الشعور بأن شيئاً ما لا يسير على ما يرام منذ هذه الهزيمة. [ط. ف.].

يجب أن نقف عند هذه الحقيقة، إن ما ينوب مجتمعاً ما في منعطفات التاريخ الخطير، ليس من قلة أشيائه، ولكن من فقر أفكاره<sup>(1)</sup>.

وما فاجعة سيناء، في غرة يونيو 1967م، إلا المحك العملي الذي يبرز هذه الحقيقة العامة، في ظرف خاص للأمة العربية، ولعلنا يجدر بنا أن نقف عند هذا الظرف لنستخلص منه عبرة أخرى، ألا وهي أن النصر الخاطف الذي أحرزته إسرائيل في هذا الظرف، على كوم جامد من الأشياء التي كانت بيد العرب، أصبح يواجه على نفس الأرض صعوبات لم يتوقعها، لأنه يواجه اليوم رجالاً تحركهم أفكار جديدة، بل رجالاً تجددوا هم بهذه الأفكار، إن قصف باخرة (إيلات) والموقف البطولي للفدائيين الفلسطينيين على حدود الأردن، وداخل الأراضي المحتلة، ليسا إلا تعبيراً واحداً على التحول الذي حدث، إثر النكبة، لا في عالم الأشياء بالنسبة للعرب، بل في عالم أفكارهم.

ولست أتعرض هنا لقضية الأفكار بالنسبة لمجتمعنا إلا بصورةٍ عابرةٍ، تاركاً هذا الموضوع المهم إلى فرصة أخرى.

وحاصل الأمر، أن الصدمة التي حصلت للضمير الإسلامي في القرن التاسع عشر وفي هذا القرن، تجاه الحضارة الغربية، كانت محسوسة في عالم أفكارنا على وجه الخصوص، وفي مجال الأفكار العلمية بالذات، بحيث كان لهذه الصدمة أثرها حتى في ميدان تفسير القرآن الكريم، ولا شك أن عملاً جباراً مثل تفسير طنطاوي جوهرى، ذلك التفسير الذي لا نجد فيه كثيراً من الجدوى، يعزى قطعاً إلى هذا التأثير العلماني على أفكارنا، مع الملاحظة

(1) يقول Ortegasy Gasset في كتاب ذكرناه سابقاً: «كل الحضارات اختفت بسبب عدم كفاءة مبادئها». [ط. ف.].

أنه يعبر في نفس الوقت على ظاهرة التكديس، تكديس المعلومات طبعاً، بحيث يصبح هذا العمل الشاق كله أقرب إلى دائرة معارف منه إلى تفسير القرآن، كما أنه يعبر عن ظاهرة جديدة، هي تلك العلمانية العقيمة التي ليست بالنسبة للفكر الإسلامي إلا عملية تعويض في الميدان الذي شعر فيه أكثر بتحدي الحضارة الغربية.

والآن نستطيع القول، أن هذا الميدان بالذات كان التربة الخصبة التي وجدها الأدب الاستشراقي، من النوع الذي يتصف بالمدح والتمجيد، ليزرع فيها كل تلك المخدرات التي يتقبلها بكل شغف مجتمعنا لأنها تحدر ضميره وتسليه، ولكن هذا الضمير لا زال في صراع داخلي تسكنه أحياناً مؤلفات مشاركة مثل طنطاوي جوهري، وأحمد رضا وفريد وجدي، أو مستشرقين مثل دوزي وغوستاف لوبون، أو تثير مؤلفات أخرى لمشاركة ومستشرقين آخرين في صورة استثراتٍ وتحدياتٍ جديدة لما تستصغر هذه الطائفة أو تلك ما ساهم به العرب في تنمية العلوم، إبان حضارتهم، قاصرين دور هذه الحضارة على مجرد تبليغ ما أنتجه اليونان والرومان.

وإذا أردنا أن نخص إحدى هاتين الطائفتين بالذكر، نقول، أن بعض هؤلاء المشاركة المتعلمين للمستشرقين يخفون عملهم التخريبي ضد الإسلام، بإيعاز واضح من أوساطٍ استعماريةٍ، تحت رداء تقدمية جوفاء تحاول سلب الإسلام من كل قيمة حضارية، بل تنسب له حالة التخلف الراهنة في العالم الإسلامي.

ولا شك أن كتاب (الأيدولوجيات العربية في محضر الغرب)، الذي ظهر منه بضعة أشهر بتقديم من مكسيم رودنسون، لا شك أن هذا الكتاب المبني على منطق سفسطائي، ذو صلة متينة بهذا التيار، وأن صاحبه، التلميذ المراكشي لصاحب المقدمة، من هذه الشجرة التي يجوز لنا أن ننسب لها أيضاً

من تلامذة المستشرقين، حتى أولئك الأبرياء الذين يضعون أقدامهم عن غير شعور في ثقافة الغرب بل في سياسته أيضاً، ويتقدمون هكذا بأنصاف الحلول لأنصاف المشكلات، التي يعتقدونها المشكلات الرئيسية للعالم الإسلامي، غير أنهم يختلفون بحسن نواياهم عن الآخرين، أولئك الآلات المسخرة بين أيدي اختصاصيي الصراع الفكري، السائرين على أثر أساتذتهم الغربيين، لا يختلفون معهم إلا في مهارة الأسلوب والترويق في الصيغة، ويلتقون مع أساتذتهم في الانتقاص من سوابق الفكر الإسلامي، ولكن يمتازون في إحاطة مستقبله بالريبة والإبهام بتلك الثثرة التقدمية مثل صاحب كتاب (الأيديولوجيات العربية في محضر الغرب) الذي أشرنا إليه.

وهكذا يبقى الضمير الإسلامي في دوامة صراعه الباطن، يسكنه أحياناً ما يكتب المادحون، ويشير أحياناً أخرى ما ينتجه المفندون، وقد استمر هذا الصراع منذ قرن في حلقة مغلقة، مستهلكاً أجدى الطاقات الفكرية في العالم الإسلامي من دون جدوى، من دون أي تأثير حقيقي على تطور العقلية الإسلامية، لم ينتج إلا بعض الصواريخ الأدبية الخلابة في تلك المؤلفات الجميلة التي لم يبق لها أي أثر مثل كتاب (روح الإسلام) للسيد أمير علي.

بحيث لو أننا حاولنا اليوم أن نجعل تقويماً لهذا الإنتاج نراه يعبر أحسن تعبير على تبذير طاقات فكرية ثمينة لم يحسن استخدامها، وإذا أردنا أن نعطي هذا التقويم كل معناه، يجب أن نقارن هذا الإنتاج بما أنتجه لوثر وكلفان إبان حركة الإصلاح في أوروبا، وإنتاج ديكارت الذي وضع أقدام أوروبا على طريق التطور التكنولوجي أو إنتاج ماركس وأنجلس ولينين الذين وضعوا على أقدامه مجتمعاً جديداً يغزو اليوم الفضاء.

وبالتالي، يتبين لنا أن الإنتاج الاستشراقي، بكلا نوعيه، كان شراً على المجتمع الإسلامي، لأنه ركب في تطوره العقلي عقدة حرمان سواء

في صورة المديح والإطراء التي حولت تأملاتنا عن واقعنا في الحاضر وأغمستنا في النعيم الوهمي الذي نجده في ماضينا، أو في صورة التنفيذ والإقلال من شأننا بحيث صيرتنا حماة الضيم عن مجتمع منهار، مجتمع ما بعد الموحدين، بينما كان من واجبنا أن نقف منه عن بصيرة طبعاً ولكن دون هوادة، لا نراعي في كل ذلك سوى مراعاة الحقيقة الإسلامية غير المستسلمة لأي ظرف في التاريخ، دون أن نسلم لغيرنا حق الإصداع بها والدفاع عنها حاجة في نفس يعقوب.

وعلى كل، فإن أمكننا أن نصرح بأننا نجد على كل وجه جانباً إيجابياً في هذا الاستشراق، فإننا لا نجد في صورة المديح، بل في صورة التنفيذ. فعندما يعلن الاستشراق أنه لا نصيب للعرب في تشييد صرح العلوم، وربما يؤدي بنا هذا الموقف المتطرف إلى تلافيه بعلمانية سطحية نشاهد أثرها حتى في إنتاج بعض المفسرين مثل طنطاوي جوهرى، ولكن هذا الموقف يضطرننا، بما فيه من إفراط في الجحود، إلى طرح مشكلة الإسلام والعلم في صورة جديدة تتماشى أكثر مع سمو الدين ومنطق العلم، بحيث لا نصبح نبحت في الآيات الكريمة هل ذكر فيها شيء عن غزو الفضاء أو تحليل الذرة، وإنما نتساءل: هل في روحها ما يعطل حركة العلم، أو على العكس ما يشجعها وينميها؟ يجب على وجه الخصوص أن نتساءل، إذا ما كان يستطيع القرآن أن يخلق في مجتمع ما المناخ المناسب للروح العلمي، وأن يطلق فيه الأجهزة النفسية الضرورية لتقبل العلم من ناحية، ولتبليغه من أخرى.

هذه صورة المشكلة إذا ما طرحناها كما يجب طرحها، نعني من الجانب النفسي الاجتماعي، لا من جانب تاريخ تطور العلم، ولو كان علينا أن نبرر الفكر الإسلامي من هذه الناحية بالذات، لكفانا أن نضع في حسابه ابتكارين لولاهما لم يكن التقدم التكنولوجي في القرن العشرين شيئاً يتصوره العقل،

أجل إن التقدم التكنولوجي يشمخ اليوم في فصل العلم النووي الذي لا يمكن للباحثين في هذا الفصل من علوم الطبيعة أن يحصلوا فيه على طائل لولا ما يجدونه مهياً تحت أيديهم من طرق حساب سرعتها فوق كل سرعة، يمكن تصورها في عمليات الآلات الحاسبة الإلكترونية.

فهل يمكن لهذه الآلات أن تقوم بعملياتها، لو لم يهيا من قبل ذلك النظام العشري الذي نستطيع به كتابة رقم أفوجدرو، على سبيل المثال، بخمسة رموز فقط، أو سبعة إذا تحرّينا دقة أكثر؟

والآن نساءل: ألسنا ندين بوضع هذا النظام العشري لذلك المناخ العقلي الذي كونه القيمة القرآنية في المجتمع الإسلامي؟

كما أننا لو تساءلنا عن دور الجبر، في تطوير علم الحساب، بحيث يتحول من علم الأرقام المحسوسة إلى علم الرموز المجردة، لأدركنا بعد الأخذ في حسابنا أن اسم الجبر نفسه عربي من ناحية الصيغة والاشتقاق، لأدركنا ما يدين به العقل الإنساني إلى العقل الإسلامي من وسيلة لا يستطيع بدونها السير والتقدم في ميدان علوم التقدير والضبط.

ولا يضيرنا أن يعزى الجبر، من طرف متطفلين من تلامذة المستشرقين مثل فريد وجدي الذي عزاه إلى اليوناني ديوفانت بلا دليل ولا أي حجة، ذلك أن الجبر أتى إلى الوجود في المناخ الذي خلقه القرآن.

ولقد يكون من العبث الصياني أن نربط الصلة هنا، بين الآيات المنزلة وبين النظام العشري أو الجبر، عن طريقة ما يسمى تاريخ تطور العلوم.

إن القرآن الكريم لم يأت قطعاً، وبصورة مباشرة، لا بالحساب العشري ولا بالجبر، ولكنه أتى بالمناخ العقلي الجديد الذي يتيح للعلم أن يتطور، كما تطور بالنسبة إلى مرحلته السابقة في العهد الإغريقي والروماني، والأمر

الجدير بالملاحظة هو أن تطور العلم لا يباط بالمعطيات العلمية فحسب، بل بكل الظروف النفسية الاجتماعية التي تتكون في مناخ معين، والأمر الجدير بالملاحظة أيضاً، هو أن مراكز الاهتمام للعقل تتغير من عصر إلى آخر، من حضارة إلى غيرها، حسب التغيرات التي تحدث في المناخ العقلي بالذات.

إننا نستطيع قطعاً ربط العلاقة، من الناحية التاريخية، بين عهد الصناعة والتصنيع واكتشاف دونيس بيبان الذي كان ينظر إلى غلاية ماء فوق النار، فلاحظ أن مغلقتها يرتفع وينزل بالتوالي، فاكشف هذا طاقة البخار بالصدفة.

ولكننا نلاحظ أن هذه الصدفة كانت تتكرر عبر الأجيال منذ اكتشاف النار، فلم تؤد إلى اكتشاف الطاقة البخارية إلى عهد بيبان.

لماذا؟ السبب في ذلك هو أن دونيس بيبان أو نظيره الإنجليزي وات كان يمارس ملاحظاته ويتفهمها ويفسرها في مناخ عقلي جديد، تكون في أوروبا منذ قرنين من قبل، حين كتب ديكارت (خطابه) المشهور في المنهج وقال فيه هذه العبارات المتنبئة الموجهة: «إنه لمن الممكن الوصول إلى معرفة تطبق تطبيقاً نافعاً في الحياة، بحيث تترك مدارس التعليم تلك الفلسفة السكولاستية، وتعلم فلسفة تقبل التطبيق، وتتيح لنا، بعد معرفة تأثير النار والهواء والأجرام الفلكية، والسموات وكل الأجرام التي تحيطنا، أن نستخدمها تحت قانونها بالذات لمصلحتنا الخاصة بحيث تتمكن من امتلاك الطبيعة والهيمنة عليها».

إن هذه العبارات ناصعة فعلاً، متنبئة بما سيحدث بعد ديكارت من انقلابات علمية وتكنولوجية، فهي تدل بكل وضوح على المنحدر الذي سيتبعه الفكر الأوروبي في بحثه عن الحقيقة العلمية ذات النفع المباشر،

وكان لزاماً أن يلتقي الفكر الأوروبي على هذا المنحدر مع الطاقة البخارية سواءً كان دونيس بيان هو المكتشف أو غيره وبالتالي، فإن منهج ديكرت هو الذي كون، بصورة أعم، المناخ العقلي الجديد الذي ستعرع فيه العبقرية المصلحية التي تتميز بها الحضارة الجديدة.

وهذه هي الزاوية بالذات التي نقدر منها العلاقات العامة بين الإسلام والعلم، فموقف الإنسان المسلم أمام عالم الظاهرات، والمنحدر الذي تتبعه العقلية الإسلامية تحت دفعة النص القرآني، والمناخ العقلي الجديد الذي ستتطور فيه هذه العقلية، هذه الأشياء هي في التالي العناصر الأساسية للقضية، فحسب.

فالعلم، من حيث إنه علم، هو مجموعة المعلومات ومجموعة الطرق المؤدية لاكتسابها.

ولكن يجب علينا إضافة شيء إلى هذا التعريف الذي تصورناه من زاوية علم تاريخ التطور العلمي، لأن التطور العلمي لا ينحصر في هذه الزاوية، بل هو منوط أيضاً بمجموعة شروطٍ نفسية اجتماعية، تؤثر سلبياً أو إيجابياً، بحيث تعطل هذا التطور أو تتيحه أكثر فأكثر.

وعلى سبيل الإيضاح، فإن غاليله، حين أعلن نظرية دوران الأرض، لم تواجهه معارضة علمية، بل معارضة كلامية، نعني معارضة عقائدية، ولم تدن غاليله أكاديمية علوم، بل أدانته محكمة دينية تحكمت في أمره باسم العقيدة، إن ما أدانه هو بالتالي مجموعة عوامل القمع والحرمان الموجودة في نفسية المجتمع الذي حكم عليه بالإعدام.

ولي نعطي لهذه الملاحظة كل معناها ومغزاها، تجب ملاحظة أخرى أن في هذا المجتمع الأوروبي، مجتمع ما قبل ديكرت، الذي أعدم أحد كبار

علماء الفلك، كان المنجم يقوم بدور كبير المستشارين، ويكرم ويقرب في بلاط الملوك، مثل ثوستراد موسى الذي كان مستشار الملكة كاترين دي مديتشي في البلاط الملكي الفرنسي.

ولزيد من التوضيح يجب أن نقول أن غاليله هذا لو كان يعيش في المجتمع الإسلامي، حتى حين بدأ ذلك العصر في حركة الجزر الحضري، ما كان ليتعرض للعوامل نفسها التي حدثت من عمله العلمي، وبالتالي حطمت حياته، وإنما لنرى في أوائل القرن الرابع الهجري، أحد كبار الملحدين في ذلك العصر (ابن الراوندي) المذكور في كتاب الزركلي<sup>(1)</sup>، نراه ينتقص من شخص النبي الأمي عليه الصلاة والسلام فيقول في شأنه: «لقد تحجر عريضاً ابن أبي كبشة حين ادعى أنه خاتم الأنبياء» والمشار إليه بابن أبي كبشة معروف لدى الجميع، ومع هذا لم نر محكمة تفتيش تنعقد من أجل محاكمة وإدانة هذا التعدي البليغ على أكبر شخصية في الإسلام، بحيث نرى صاحبه يلجأ بالتالي إلى انتحار أثناء حجه إلى مكة.

وأكثر من هذا، كان اليهودي يستطيع التعدي على عزة القرآن ذاته، دون أن تنزل به أي كارثة، ما عدا الردود المنتظرة مثل الرد المفحم الذي ورد من ابن حزم حين انتقد يهودي من يهود الأندلس، القرآن الكريم نقداً غير نزيه، فأفحمه ابن حزم في (رسالة ابن النجيلة) المشهورة.

وهذه الحالات المتطرفة قطعاً، إن دلت على شيء إنما تدل على أن المناخ العقلي الجديد، الذي تمتع به المجتمع الإسلامي عندما كان

(1) هو أحمد بن يحيى بن إسحاق، أبو الحسين الراوندي (... - 298هـ): فيلسوف مجاهر بالإلحاد، من سكان بغداد، نسبته إلى (راوند) من قرى أصبهان. قال ابن كثير: هو أحد مشاهير الزنادقة، طلبه السلطان فهرب، ولجأ إلى ابن لاوي اليهودي (بالأهواز) وصنف له في مدة مقامه عنده كتابه الذي سماه (الدامغ للقرآن). (الأعلام للزركلي ج1).

القدوة والنموذج في العالم، ما كان يعرف الإكراه كوسيلة قمع للفكر وحرية الرأي.

وما كان دور عوامل الحرمان إلا في بعض الحالات الشاذة، مثل القضية التي طرحها عصر المأمون بشأن القرآن، أهو مخلوق أم سرمدِيٌّ؟ وحتى في هذه الحالات نجد عناصر أخرى تحد من عواملها وتخفف من شدتها، وهي العناصر التي نمت في الضمير الإسلامي مع البذور التي بذرها فيه القرآن، إننا نرى فعلاً كيف بدأ المناخ العقلي الجديد يتكون منذ بداية الوحي.

بينما يفتح كتاب العهد القديم، منذ السطر الأول في سفر التكوين، على عالم الظاهرات المادية، ويفتح كتاب العهد الجديد في إنجيل يوحنا، على عملية التجسيد، يفتح القرآن على الجانب العقلي: (أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ...)  
[العلق 96 / 1].

اقرأ... هذه هي الكلمة الأولى التي تفتح إليها أول ضمير إسلامي، ضمير محمد، ويتفتح لها بعده كل ضمير مسلم.

إن الحروف هي حقاً أداة لنقل الروح، لكل رسالة، ولكل بلاغ، فهي الحامل والرمز لكل معلومة من المعلومات، فأول ما نزل به القرآن يشير إلى أهميتها، ويخصص موضوعها بالذكر، ويرسم في الضمير الإسلامي قيمتها منذ اللحظة الأولى في كلمة اقرأ.

إن الحرف ينقل ويبلغ الروح، وفي نفس الوقت يحفظه من الضياع، وسيحفظ أولاً وقبل كل شيء القرآن نفسه، ذلك الكتاب الذي لم يتغير فيه حرفٌ واحدٌ منذ أربعة عشر قرناً، على خلاف كل الكتب الأخرى، من العهد القديم إلى العهد الجديد، حيث لم يبق فيها، من ناحية صحتها

التاريخية، إلا القيمة الرمزية، التي يحترمها النقد الحديث، دون أن يعتمدها من الناحية العلمية.

وليست هذه الميزة إلا النتيجة العلمية الأولى، لهذا الفكر الجديد الذي ظهر في المناخ القرآني، ذلك المناخ الذي تدشن بالضبط يوم قام المجتمع الإسلامي الناشئ، أيام سيدنا عثمان، بجمع الآي الكريمة لحفظها من التلف، ولحصرها نهائياً في صورة لا تقبل أي تغيير، واللجنة التي قامت بهذا العمل تحت رئاسة سيدنا زيد بن ثابت، قامت في الحقيقة بأول عمل علمي طبقاً لمنهج، ليس من موضوعنا هنا ذكر تفاصيله، ولكنه يوجب إعجاب النقد الحديث إزاء ما تحراه من دقة.

إنه كان حقاً أول عمل علمي للفكر الإسلامي، بل أول عمل علمي للفكر البشري من نوعه الذي طالما تعثر في تاريخه، حين تبع مبدأ التسليم للسلطة الرئيسة المتمثلة بالقدوة، بل لا زال يتعثر فيه حتى الآن أحياناً، مثلما حدث في الاتحاد السوفييتي حيث تأخر علم الحياة ثلاثين سنة عن الركب، أيام القدوة التي افترضها لنفسه ليسنكو في هذا الميدان. ولهذا المعوق تاريخه في جميع المجتمعات الإنسانية، فهو ملازم لتطورها حسب عمرها النفساني.

فالإنسانية، على العموم، تمر بثلاثة أعمار من حيث تطورها النفسي، فهي في عمرها الأول، في طفولتها، تصوغ كل أحكامها طبقاً لمقاييس تتعلق بعالم الأشياء، بحيث تكون أحكامها في أبسط صورها، معتمدة على الحاسة أو ناتجة عن الحاجة البدائية.

ثم في عمرها الثاني تصوغ أحكامها طبقاً لمقاييس خاضعة لمبدأ القدوة، أي صادرة من عالم الأشخاص، ففي هذا الطور، لا تكون

الفكرة حرة من تجسيد، بحيث تكون قيمتها مرتبطة بالشخص الذي يجسدها في نظرنا.

ثم تبلغ الإنسانية رشدًا، أي عمرها الثالث، فتصبح الفكرة ذات قيمة في حد ذاتها، دون أي تأكيد من طرف عالم الأشياء أو عالم الأشخاص. وإن مما تجب ملاحظته هنا، أن الإنسانية تبلغ هذا العمر، عمر النضج، بحيث تصبح الفكرة لا تحتاج إلى ضمان قيمتها من طرف الأشخاص علاوة على الأشياء، والآية التي تنص على هذا الحدث في منتهى الوضوح، إذا ما لاحظنا أن الفكرة الإسلامية مرتبطة بذات النبي - صلى الله عليه وسلم - الارتباط المعروف، كأنها المجسدة في شخصه في نظر ذلك المجتمع البسيط الذي وجهت إليه الدعوة.

ولكن أراد القرآن الكريم أن تتحرر الآية من هذا القيد، وبالتالي أن يتحرر المجتمع الجديد من هذا النوع من القيود المعطلة لتقدم الفكر والعلم.

ونزلت فعلاً الآية المحررة: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ..) [آل عمران 3 / 144].

إن هذه الآية نزلت بمثابة الدفعة التي دفعت المجتمع البدائي الذي نزلت فيه، من عصر (الشيء) والشيئية، إلى عصر الفكر.

وهكذا نرى كل ملامح هذا المجتمع النفسية تتغير منذ نزول (اقرأ) تغيراً يتولد عنه المناخ العقلي الجديد، وبالإضافة إلى ذلك نرى نوعاً من الاختبارات تجري على هذا المناخ لتوضح أكثر ملامحه في الضمير الإسلامي الناشئ عندما يلقي عليه القرآن مثل هذا السؤال: (قُلْ: هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ؟) [الزمر 39 / 9].

إن هذه الآية الواردة في صورة سؤال على لسان النبي - صلى الله عليه وسلم -، اختبار، وتركيز في الضمير الإسلامي لقيمة العلم، وفضل رجل العلم على الجاهل في المجتمع الجديد.

والعلم ما هو، في أبسط معانيه، إلا البحث عن الحقيقة في كل ميدان، في الأخلاق، في التشريع، في الاجتماع، في الطب، في الطبيعة إلخ.. ولكن هذا البحث معرضٌ لمعوقاتٍ وإلى متاهاتٍ، قد تتخذ وهماً بمثابة حقيقة، قد نتيه في الآراء، وربَّ رأيٍ خطأ، فعلى العلم أن يواجه هذه الحالات التي يتردد فيها العقل بين الشكِّ والافتناع، بتمرينه على هذه المواجهة.

فالقرآن لا يهمل هذا الجانب، بل يلفت النظر إليه أحياناً بالإشارة والتلميح، فيكشف الفرق بين الحقيقة وما سواها مثلاً في قصة يصف فيها انحراف اليهود من هذه الناحية: (وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) [البقرة 2 / 78].

فهنا نرى الميل، والشك، ومجرد الاحتمال، هذه الأمور المعبرة عن صور مختلفة للتردد توضع في مكانها من (الحقيقة) الساطعة التي تعبر عن الافتناع العقلي في أصفى صوره.

وهذه آية أخرى توجه النقد الصارم للفكر الذي يسوغ لنفسه المناقشة فيما لا علم له به، دون أن يتحرى أولاً، جمع معطيات موضوع المناقشة. (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ) [آل عمران 3 / 66].

فهذه الآيات، تضع الفكر الإسلامي في طريق العلم وتزوده لاكتسابه بأحسن التوجيهات المنهجية، وغيرها كثير، بحيث يكون القرآن الكريم، من هذه الناحية، منهجاً تربوياً جديراً بالدراسة في غير هذا المكان، إلا أننا

نضيف أن المفهوم القرآني العام ينصب في الحديث النبوي الذي يصيغه في قالب التطبيق، في صورة أحكام تدخل مباشرة في حياة المسلم اليومية، وفي توجيه وجوه نشاطه.

«العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة».

«أطلبوا العلم ولو بالصين».

«حبر العلماء أفضل من دم الشهداء».

فهذه الأحاديث وغيرها تدعم عملياً، كما نرى، البناءات العقلية التي أنشأها القرآن في الفكر الإسلامي الذي ينطلق محصناً، مزوداً، موجهاً هكذا للقيام بمهمته العلمية والسياسية والاجتماعية.

وإننا لنرى أثر هذا المنهج التربوي الذي هيا المجتمع الجديد لمهامه العقلية، حتى في سلوك الفرد أمام اختبارات بسيطة في ظروف ذات مغزى، نرى مثلاً، عمر بن الخطاب يمر يوماً بدار من دواب المدينة، وهو يتلو، على طريقته في الجلوس أو في المشي، يتلو الآية: (أَنَا صَبِينَا الْمَاءَ صَبًّا \* ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا \* فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا \* وَعَيْنًا وَقَضْبًا \* وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا \* وَحَدَائِقَ غُلْبًا \* وَفَاكِهَةً وَأَبًّا) [عبس 80 / 25 - 31].

وها عمر، يقف عند كلمة (أبًا) ويشعر أنه لا يعرف معناها، ترى كيف سيحل هذه المشكلة؟ إن عمر ليس من علماء اللغة، وهذا العلم نفسه ليس موجوداً بعد، إلى عصر صاحب كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يجب أن نعتبره اليوم المؤسس لعلم اللغات، وليس عمر بالمفسر أيضاً، إنه رجل فقط، رجل عمل لا يحق له أن يتورط في الشؤون التي ليست من اختصاصه، وإلا وقع فيما حذر منه القرآن الكريم في قوله لليهود: (فَلِمَ تَحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ؟) [آل عمران 3 / 66].

وإننا لنرى عمر لا يقف إلا هنيهة عند الكلمة التي أوقفته، والتي لا تنقص شيئاً، إن جهلناها، من وضوح الآية لأي ضمير مؤمن، فالمشكلة بالنسبة له، في هذه اللحظة، ليست في نطاق العلم، ولكن في نطاق السلوك، ونراه فعلاً يجلها بكلمة يؤنب بها نفسه: «ما لعمر والأب، إن جهل ما الأب، إن هذا إلا لكلفة يا عمر».

وانطلق عمر إلى شؤونه، حيث تدعوه المسؤوليات الكبرى، ونراه يوماً آخر يجتهد في تحديد صدق المرأة، لأنه يراه فوق ما يناسب في نظره، ولكن هاهي امرأة تعارضه، فتقول له: ما أعطاك الله ذلك يا عمر وتذكر الآية: (وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا؟) [النساء 4 / 22].

فسكت عمر ثم قال: «إن كل الناس أعلم منك يا عمر حتى هذه المرأة العجوز».. وتراجع عن رأيه.

إننا نرى في هذين الطرفين موقف العقل تجاه الاختبارات التي تعرض له، نرى في الظرف الأول كيف يتحرر العقل في المناخ الجديد من الشكليات، من سلطان المفردات الذي طالما عوق تقدم العلم.

وفي الظرف الثاني، نراه كيف يتحرر من المكابرة وهي شرّ عدو للحقيقة، وأكبر معوق للفوز بها.

بل نرى كل ظرف يعبر في المجتمع الجديد على المناخ العقلي الذي كونه القرآن، نرى مثلاً، علي بن أبي طالب، يحتقر يوم النهروان رأي المنجم الذي يشير عليه بالانطلاق في وقت معين، فينطلق علي في غير ذلك الوقت، متعمداً ويتصر، ثم يقول على الملاء: «لو انطلقنا في الوقت الذي أشار به المنجم لقال لنا إننا انتصرنا بما أشارت به النجوم».

وفي ظرفٍ آخر يسم عليُّ الراية إلى زياد بن النظر ويقول له: «قَدْ هذه الفئات، واستفد برأي عالمهم، وعلم جاهلهم».

وهنا نرى في المناخ الجديد الفكر الإسلامي يضع سلماً، يتسلقه الفرد، وهو يدلي بعلمه لمن دونه درجة، ويطلب العلم ممن فوقه، وهكذا ينطلق تيار العرفان في الاتجاهين ومن أسفل إلى أعلى أحياناً، عندما تقف المرأة مثلاً، وترد رأي عمر في قضية الصداق.

ولا شك أن هذا السلم، هو الذي أتاح للفكر الإسلامي الانطلاق، من عصر الشبيبة في عهد العصر الجاهلي، للوصول إلى تلك القمم الشاخنة التي أشعَّ منها العلم على العالم الذي كانت تخيم عليه الظلمات.

واليوم أَرانا تبهرنا هذه القمم الشاخنة ونتيه في عالم الخيال حين تذكرها أقلام المستشرقين، وإن نكرتها يعترينا مركب النقص، في كلتا الحالتين تصب هذه الدراسات في روحنا حرماناً مزدوجاً، لا نستطيع التخلص منه إلا إذا تذكرنا السلم الذي وضعه المفهوم القرآني ليتسلقه الفكر الإنساني حتى يصل على درجاته إلى تلك الإنجازات العلمية التي تهيمن حتى اليوم على التقدم التكنولوجي، مثل الحساب العشري أو الغباري، والجبر، والكيمياء وعدد من القوانين في عالم الكائنات العضوية، والطبيعة، والفلك، وإذا تذكرنا هذا السلم فلنعلم أنه ما زال تحت يد أو تحت قدم المجتمع الإسلامي متى أراد استخدامه من جديد، وبحسبنا أن نقرر أن مساهمة الفكر الإسلامي في تنمية تراث الإنسانية العلمي ليست تقدر فحسب بإنجازات يقرأها أو ينفىها المستشرق، حسب هواه بل تقدر بالتغيير الجذري الذي أحدثه المفهوم القرآني في المناخ العقلي والبناءات العقلية، منذ كلمة (اقرأ).

وبالتالي، ربما وجب علينا أن نستخلص من هذا العرض نتيجة تحدد موقفنا من إنتاج المستشرقين، فنقول أولاً، إنه إنتاج لا يجوز نكران قيمته العلمية، بل نراه أحياناً يستحق كل التقدير لما يتسم - في بعض أصنافه مثل ما خلفه سيديو أو غوستاف لوبون أو آسين بلاثيوس - بالإضافة إلى طابعه العلمي، بطابع أخلاقي ممتاز لا يمكن نكرانه كشهادة نزيهة من طرف شهود نعرف قيمتهم كعلماء.

ولكننا نغفل جانباً أساسياً في الموضوع إذا لم نأخذ في حسابنا أن كل ما ينتجه العقل في هذا القرن العشرين الخاضع لمقاييس الفعالية، لا يخلو من بعد عملي قد يستغل في ميدان السياسة والانتفاع حيث تصبح الأفكار، ما سما منها وما كان تافهاً، مسخرةً لتكون وسائل اقتضاض الضمائر والعقول. إن الكتب، بغاليتها وتافهها، تقع بمجرد خروجها من الطبع، وتقع أحياناً دون أن يشعر أصحابها في أيدي أخصائيين يسخرونها للصراع الفكري، فيصيرونها أدوات للمشغبة، وللتحليل الأخلاقي، أو مجرد أدوات إلفات وتلهية، ومما نلاحظه أن الكتاب الذي يتعلق بموضوعنا يصدر في عاصمة أوروبية في نفس الوقت مع ترجمته في عاصمة عربية.

ولا يبدو هذا التنسيق يلفت النظر حتى في البلاد التي تعاني آثار الصراع الفكري، ودون أن تشعر هذه البلاد بالوسائل التي يستخدمها هذا الصراع ولا بأهدافه، بل ولا بمعنى هذه الكلمة نفسها كأنها مجرد مفردة. ولنختبر بهذا الصدد عقلاً متنوراً فسوف نراه يحوم حول جواب مترددٍ مرتاب، لا يستطيع صياغته بوضوح، وإنما يتمتم: الصراع الفكري؟ أه لعلكم تتحدثون عن الوجودية، والماركسية، والسرالية؟ وإذا ما أبرزتم أكثر معنى سؤالكم، وقلتم: لا يا سيدي، بل أتحدث عن ماركسية لا

صلة لها بهار كس، وإنما هي مجرد كلمات وشعارات تلقنها لشبابنا بعض سلطات ترى في الماركسية مجرد وسيلة للعمل ضد الإسلام، كما أتحدث عن وجودية لا صلة لها بوجودنا على الإطلاق، وعن سرالية لا تمت بصلة للفن، وليست هذه الأشياء في الواقع إلا وسائل للتغلغل في عقول النشء الجديد، تستعملها من أجل هذا الغرض دوائر لا تؤمن بها من الناحية الفلسفية والفنية والاجتماعية.

إنني أتحدث مثلاً، عن تلك الكتب من نوع (ديجست) التي توزع مجاناً أو بثمن بخس، على الشباب كي تعينه بتواضع ثمنها على هضم الأفكار المعروضة لضميره ..

ولكن هيهات.. هيهات أن يفقه هذا الحديث (الفكر المنور) الذي يستمع لكم، إن على بصره لغشاوة، ولستما، أنتم وهو، على نفس الصعيد، فهو يعيش على الصعيد الفكري، حيث نتلقى أفكار الغير بكل تقدير، لأن الآراء والأذواق ليست موضوع نقاش، حسب زعمهم، وربما تكونون أنتم على الصعيد الأيديولوجي حيث يجب أن تطرح كل فكرة واردة تحت المجهر لينظر في شأنها، لأن الفكرة قد لا تكون، على هذا الصعيد، مجرد فكرة ينظر فيها من الزاوية الفكرية أو الفنية فحسب، أو بالنظر إلى نوايا صاحبها فقط، ولكن ينظر فيها من حيث نوايا من يستخدمها.

وعلى العموم فإن من يستمع إليكم لا يفهمكم لأن خالي الذهن من فكرة الصراع الفكري، في العالم، وعلى أكثر تقدير يشعر بوجود هذا الصراع في المجال الدولي بين الكتلتين الكبيرتين.

يجب إذن أن نذكر، ولو كلمة، على هذا المفهوم بالنسبة لموضوعنا، حيث لا نعتبر إنتاج المستشرقين من زاوية ذاتية أصحابه، من ناحية

مميزاتهم الفكرية ونواياهم، بل من زاوية من يستخدم إنتاجهم لغايات خاصة في عالمنا نفسه، لا في عالم بعيد أو خيالي.

فهذه الغايات التي عرفناها فيما سبق بـ (افتضاض الضمائر) يمكن تلخيصها كما يلي: إن كل فراغ أيديولوجي لا تشغله أفكارنا، ينتظر أفكارًا منافية، معادية لنا.

فهذه هي القاعدة العامة.. والمتخصصون في الصراع الفكري يعرفونها كما يعرفون أبناءهم، ولكن يجب أن نضيف إلى ذلك أن أولئك الأخصائيين ليسوا مجرد مثقفين، يبحثون عن الحقيقة، لأنها حقيقة، ولكنهم يبحثون عن جانب التطبيق منها في مجال المصلحة السياسية، ولعلهم إذن لا ينتظرون وقوع الفراغ الأيديولوجي لاحتلاله، بل يصنعونه هم، وربما يشغلونه مؤقتًا بأفكار سواهم حتى تنتهي، في مرحلة أولى، عملية فصلنا عن أفكارنا بتلك الأفكار الفاصلة الوسيطة.

أجل، إن هذا المجال ليس المجال الذي يطبق فيه المبدأ المقرر تبعًا لخط مستقيم، مثل الهندسة، حيث النتيجة المنطقية تتبع مباشرةً التي قبلها، فالصراع الفكري يجري فيه منطق الخصاص، تبعًا لخط ملتو على العموم، بحيث يقتضي الانتقال من مرحلة معينة إلى أخرى، إلى مراحل وسيطة تفرض منعرجات ومنعطفات الطريق.

فالماركسية المزيفة مثلاً، التي تلقن إلى الجناح اليساري من شبابنا، ليست إلا مرحلة وسيطة، تفصل طائفةً من شبابنا عن الجبهة الأيديولوجية الوطنية، لأن المشرف على عملية الفصل، لا يستطيع أن يقول لتلك الطائفة: نريد تحفيز حركة النمو في بلادكم، والحد منها، هل لم أن تعينونا على

تشويه واستنقاص الأفكار والمثل التي تدعم هذه الحركة<sup>(1)</sup>؟ إن قولاً كهذا يكون قطعاً، صنفاً من الجنون والعبث لا نتصورهما في إبليس.

فما يبقى عليه إلا أن يحمل هذه الطائفة على جسر من أفكار الغير، ليعبر بهم إلى الضفة الأخرى حيث نجد عصابة من ماركسيين مزيفين، وقوميين مصطنعين، وأفراد مقنعين على وجوههم قناع الثورة.

وبهذه العملية الأولى تكون قد حصلت على نتيجة أولى؛ أن وحدة الصف المعنوية قد انفصمت في الوطن في الوقت ذاته الذي هو في حاجة لها لمواجهة مشكلات الاستقلال الصعبة وذات الأهمية الكبرى.

حتى أن عدد هذه المشكلات، عوض أن ينقص، يتزايد بقدر ما تأتي العملية بنتائجها الفكرية لدى هذا الشباب، وبتأثيرها الاجتماعية في المجتمع، حتى يصبح هذا الشباب يلعب دور الفرملة عندما يضع عليه أخصائيو الصراع الفكري قدمهم، ونقول قدمهم لأنهم ينزهون أيديهم أن يضعوها على هذه الأجهزة حتى لا تتسخ.

وربما تبدو هذه الاعتبارات دون صلة بموضوع المستشرقين، نقول أجل لها صلة، على شرط أن نتبصر في العملية بصورة شاملة، لأنها في الوقت الذي نلاحظها من جانب الشباب الذي تحقن له حقنة من سيروم الكلاب المسعورة، فينطلق يلهث في مجال الديماغوجية، نراها تستمر في الناحية الأخرى حيث يصب نفس الأخصائيون في روح الجناح الآخر من شبابنا عقار النوم والسلوى من خالص إنتاج المستشرقين.

وهكذا تتم العملية على جناحي شبابنا، الجناح المصاب بالشلل المضطرب والجناح المصاب بالشلل المسكن، فالبعض يصيحون ويضطربون، والآخر

(1) وبأية طريقة لنفتح كتاب مضار الأيديولوجيات لـ R. Ruyer ص 22 فنقرأ: «في كل مرة يراد فيها خلع نظام من القيم يكفي وصفه أو التكلم عنه بكلمات غير مناسبة» المؤلف. [ط. ف.].

يحملون في بلاد تتطلب النظام والجدية، وتتطلب الضمير المتيقظ على الدوام لمواجهة مشكلات الاستقلال.

وعلى كل هكذا نرى الإنتاج الاستشراقي في دوره في إطار ما نسميه الصراع الفكري.

والآن نساءل: كيف يجب أن يكون عملنا الفكري في هذا الإطار؟ فليسمح لنا أولاً ندخل في التفصيل في هذه السطور، وأن نتقدم فحسب بالملاحظة العامة التي نراها تتردد، عن حق، في أحاديثنا اليوم بأن الاستقلال السياسي لا يكفي ولا يشفي إن لم يدعمه الاستقلال الاقتصادي.

فهذا صحيح.. إلا أنه يجب أن نضيف له أن المجتمع الذي لا يصنع أفكاره الرئيسية، لا يمكنه على أية حال أن يصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكه، ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه، ولن يمكن لمجتمع في عهد التشييد، أن يتشيد بالأفكار المستوردة أو المسلطة عليه من الخارج سواء كانت تمت إلى الاستشراق أو الشيوعية.

وإن في تجربة كوبا لأكبر دليل على ذلك فإنها تشق طريقها اليوم بالخبرة التي تكتسبها في التطبيق لا في الكتب.

فعلينا أن نكتسب خبرتنا كذلك، أي أن نحدد نحن موضوعات تأملنا وألا نسلم بأن تحدد لنا<sup>(1)</sup>.

وبكلمة علينا أن نستعيد أصالتنا الفكرية، واستقلالنا في ميدان الأفكار حتى نحقق بذلك استقلالنا الاقتصادي، والسياسي.

(1) من واجبتنا هنا أن نأسف لغياب جهد حقيقي في هذا المعنى، جهد سليم وهادف، ففي كل ما أنتج في بلدنا من مادة فكرية لا يوجد أي شيء يمكن أن يثير الحماس أو حتى شعوراً بالاحترام الحقيقي ما عدا بعض المؤلفات التقنية التي ينبغي علينا أن نحكم عليها على صعيدٍ مختلفٍ تماماً. [ط. ف.].

## فهرس الموضوعات

5	..... القضايا الكبرى
19	..... (1) مُشكلة الحضارة
55	..... (2) مُشكلة الثقافة
81	..... (3) مُشكلة المفهومية DE L'IDEOLOGIE
123	..... (4) الديمقراطية في الإسلام
157	..... (5) إنتاج المُستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث

